الاستعارة ، وقد نَجَزَ غرضُنا من تقرير الباب الأول وهو حصرُ قواعد المجاز ، وإظهار أمثلتها وأحكامها ، وأشرَعُ الآن فى الباب الثانى مستعينا بالله ومتوكلا عليه

الباب الثانى

(فى ذكر الدلائل الإفرادية و بيان حقائقها)

اعلم أن اللفظ فى دلالته على ما يدلُّ عليه لا يخلو حالُه ، إمّا أن يكون بالإضافة الى مفرداته ، أو بالإضافة الى ما تركب منه ، فالأولُ هو الدلالةُ الإفرادية ، وهذا كدلالة لفظ الرجل ، ، والأسد ، والإنسان ، على معانيها المفردة ، فانها دالةٌ عليها من غير إضافة أمر اليها ، لا سلباً ولا إيجاباً ، والثانى هى الدلالةُ التركيبية ، وهذا كدلالة قولنا زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌ خارجٌ ، فإنّ ما هذا حالُه دالّ على معنى مركب ، وهو إضافةُ هذه الأحكام لتحصل من أجلها الفائدة المركبة ، وهذا هو الكلامُ فى ألسنة النحاة ، ويُقال له الجملةُ ، ثم إنّ الفائدةَ التى يفيدها الكلامُ على وجهين ، أحدُهما أن تكون من جهة ذاته كقولنا زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌ مُنْطلقٌ ، فإنّ ما هذا

حالهُ فانه لا يحتاج فى إفادة ما يفيده الى أمرٍ وراءَ هذه الجملة ، وثانيهما ان تكون مستفادةً من جهة أخرى ، إمّا من جهة الكناية كما يقال فى المرأة هى نَؤُومُ الضُّحَى فإنه يدلُّ على كونها مُتْرَفِّهَةً وإما من جهة الاستعارة كما يقال (بِيْنَ أثوابهِ أسدٌ هَصُورٌ) استعارهُ للشجاعة ، وإما من جهة التمثيل كقولنا (فلان يُقَدِّمُ رِجْلاً ويؤَخِّر أُخرى) تمثيلاً لتحيُّره فى الأمر ، وإما من جهة الاقتضاء كقوله تعالى « فقُلْنَا اضْرِبْ بعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ » المعنى فضرب فانفجرت وكقوله صلى الله عليه وسلم « لا تضَحوا بالْعوْراء » فدخولُ العمياء من جهة الاقتضاء الى غير ذلك من التعليقات التى يشعر بها الكلام ويقتضيها ، وكان من حقّنا إيرادُ الكلام فى المجاز وأنواعه لكونه من الدلائل الإفرادية ، لكنّا جعلنا له باباً على حيَالِهِ لأمرين ، أمّا أوّلاً فلما اختصّ به من مزيد الاعتناء ، وأكيد الاهتمام ، وعِظَمِ موقعه فى البلاغة ، وأمّا ثانياً فمن أجل كثرة مسائله وانتشار حواشيه ، فلأجل هذا قدّمناه وأفردنا له باباً على حياله غيرَ مضموم الى سواه ، فاذا تمهدت هذه القاعدةُ فاعلم أنّ مقصودَنا من هذا الباب منحصرٌ فى عشرة فصول

﴿ الفصل الأولُ ﴾

(فى المعرفة والنكره)

اعلم أن المعرفةَ ، ما دلّت على شىء بعينه ، والنكرةَ ، ما دلت على شىء لا بعينه ، ولا يجوزُ تعريف حقيقة المعرفة بأمر لفظىّ لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المقصود بيانُ الماهية ، وهذا لا يحصلُ الاّ بالأمور المعنوية دون اللفظية ، وأما ثانياً فلأن بعض المعارف يكون فى معنى النكرة كقولنا : ضاربكَ ، وأرْسلَها العرَاكَ ، والْجَمَّاءَ الغفيرَ ، ثم إن المعارف خمسٌ المضمرات ، والأعلامُ ، وأسماء الإشارة ، ثم المعرَّف باللام ، ثم المضافُ الى واحد من هذه إضافةً معنويةً ، لا لفظيةً ، وهى متفاوتةٌ فى التعريف ، فأعرفُها المضمراتُ ، ثم العَلَمُ ، على الترتيب الذى أسلفناه على اختلاف فى ذلك بين النحاة ، مذكورٍ فى موضعه ، وكما كانت المعارفُ متفاوتةً فى مراتب التعريف ، فكذا حالُ النكرات ، فكلُّ نكرةٍ هى أعمُّ من غيرها فهى أبْهَمُ ، وجملتُها شىءٌ ، ثم جِسمٌ ، ثمّ حيوانٌ ، ثم إنسانٌ ، ثم رجلٌ ، فكلّ واحدةٍ من هذه النكرات هى أدخل فى الإبهام ، والتنكير ، مما بعدها كما تراه

فى صُورِها ، فقولنا : شىءٌ ، أعم من قولنا : موجودٌ ، لأن قولنا شىءٌ ، مندرج تحته الموجودُ والمعدومُ ، وهل يطلق قولنا: شىءٌ، على المعدوم حقيقةً أو مجازاً ، فيه خلافٌ بين المتكلمين ، فمن قال منهم إن المعدوم ذاتٌ فى حال عدَمِه كان إطلاقُه عليه حقيقة ، ومن قال منهم ليس ذاتاً فى حال عدمه ، وإنما هو نفىٌ صِرفٌ كان إطلاقُه عليه بطريق المجاز ، وقد قرّرنا ما هو الحقُّ فى هذه المسألة فى الكتب العقلية ، فإذا عرفت هذا فاعلم أنّ المعرفةَ ، والنكرةَ يتعلقُ بكلّ واحدٍ منهما معانٍ دقيقة متعلقةٌ بأسرار البلاغة ، فلا جَرَمَ أوردناها فى هذا الفصل ، وفيه تقريران ، التقريرُ الأول في النكرة ، ولها أحكامٌ ، الحكمُ الأول ، النكرةُ إذا أُطلقت فى نحو قولك : رَجلٌ ، وفرسٌ ، وأسد ، ففيها دلالةٌ على أمرين ، الوَحْدةَ ، والجنسيةُ ، فالقصدُ يكون متعلّقاً بأحدهما ، ويجىء الآخرُ على جهة التبعية ، فأنت اذا قلت . أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ ، حصلَ بيانُ الجنسية ، والوحدةُ جاءتْ تابعةً غيرَ مقصودة ، واذا قلت : أرَجُلٌ عندك أم رجلان ، فالغرض ههنا الوحدةُ ، دون الجنسيّة ،

الحكمُ الثانى هو أن التنكير قد يجىء لفائدة جزْلَةٍ

يقصر عن إفادتها العلم ، ولا يبلغ كنهها رسمُ القلم ، ومثاله قوله تعالى « ولكمْ فى القصاص حياةٌ » وقوله تعالى « ولتجدنَّهمْ أحرصَ الناس على حياةٍ » فتنكيرُ الحياة ههنا أحسنُ من تعريفها ، وإنما وجب ذلك لأمرين ، أمّا أوّلاً فلأنه لا يحرصُ الاّ الحىُّ ، وهو لا يستقيم حرصُه على أصل الحياة المعهودة ، وإنما يتوجّه حرصُه على الازدياد من الحياة فى الأزمنة المستقبلة ، وهذا إنما يكونُ إذا كانت نكرة لأن المعنى فيها على أنهم أحرصُ الناس على أن يزدادوا حياة الى حياتهم ، ولو عاشوا ما عاشوا ، وأما ثانياً فلأنها إذا كانت نكرةً فالتنوين مصاحبٌ لها ، وعلى هذا يكون معناها ، ولتجدنهم أحرص الناس على حياة أىّ حياةٍ لأنها مسوقة للمبالغة ، ولنْ يكونَ كذلك الاّ بالتقدير الذى ذكرناه ، وهكذا قوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة » لأن الواحدَ منا إذا علم أنه اذا قتل ، قُتلَ ، فإنه لا محالة يرتدعُ عن القتْل ، فيَسلمُ هو وصاحبُه ، فتصيرُ حياةُ كلّ واحد منهما فى المستقبل مستفادةً من جهة القصاص ، مضمومةً الى الحياة الأصلية ، ولا يحصلُ هذا الاّ مع التنكير ، لأنه يفيدُ التجدُّدَ ، والتعريفُ لا يعطيه وهكذا قوله تعالى « فيه شفاءٌ للناس »

وقوله تعالى « ونُنَزِّلُ من القرآنِ ما هو شِفَاءٌ » الى غير ذلك من الآياتِ التى يكون فيها التنكير أبلغ من التعريف فى تقرير المقاصد المعنوية

الحكم الثالث المطلق هو نحوُ قولك . رجلٌ ، وأسد ، وله تعريفان

(التعريف الأول)

ذكره ابن الخطيب ، وحاصلُ ما قاله أنّه اللفظُ الدّالُّ على الحقيقة من حيث هى هى من غير أن يكون فيه دلالةٌ على شىء من قيود تلك الحقيقة، سَلْباً كانَ ذلك القيدُ أو إيجاباً

(التعريف الثانى)

ذكره عبدُ الكريم صاحب التبيان ، وهو مَحْكِىٌّ عن القدماء ، وهو الدالّ على واحدٍ لا بعينه ، هذا ملخص ما قيل فى حدّ المطلق ، قال ابن الخطيب الرازى والحدُّ الأولُ أولى ، لأن الوحدة والتعيين قيدان زائدان على الماهية ، وما هذا حالُه لا يجوز أن يكون تعريفاً للمطلق ، ولا حدّاً له ، وذكر الشيخ عبد الكريم أنّ ما ذكره القدماء فى حدّ المطلق هو الذى يجبُ التعويل عليه ، وقال إن الوحْدةَ ، والتعيينَ إنما

يكونان قيدَين زائدين على الماهية فى غير حدّ المطلق ، فأمّا فى المُطلقِ فلا ، ولو صَحّ ما قاله لم يتّجهْ فرْقٌ بين قولنا:أسَدٌ ، وأسامةُ ، وثعلبٌ ، وثُعَالةَ ، الى غير ذلك من أعلام الأجناس والذى يتّجهُ فرْقًا بينهما ، أن اللفظ إنْ قصد به الحقيقةُ من حيث هى هى ، فهو معرفةٌ ، كأسامةَ ، فإنه موضوعٌ على الحيوان المفترس من حيث هو هو ، وإنْ قصد باللفظ واحدٌ من تلك الحقيقة ، فهو نكرة كأسد ، هذا محصولُ كلامهما في حد المطلق ، والمختارُ ما عوّل عليه ابن الخطيب فى حدّ المطلق ، لأن الحدّ الثانى فيه التقيدُ بالوحدة ، والتعيين ، وهما منافيان للإطلاق ، لأن الشيء لا يكون مطلقاً مقيّداً ، فأمّا ما قاله الشيخ عبد الكريم من أنهُ لو صحّ تحديده بما ذكره لم يتّجه فرْقٌ بين قولنا : أسدٌ ، وأسامة ، فلعلّه لا يجعلُهما من باب المطلق ، لأنّ أحدهما دالٌّ على التعيين ، وهو قولنا : أُسامة ، لأنه موضوعٌ على الحقيقة الذهنية من حيث هى هى ، وأحدُهما دال على الوحدة وهو قولنا : أسد ، وإذا لم يكونا مطلقين لم يردَا اعتراضاً على ما ذكره من الحدّ ، وكانت التفرقة بينهما حاصلةً من الوجه الذى ذكره ، ولو قيل في حد المطلق ، هو اللفظ الدالُّ على حقيقة من غير قيد، لكان جيدا

﴿ خيال وتنبيه ﴾

فإن قال قائلٌ . قد ذكرتم الوجه فى تنكير الحياة فى قوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة » فما وجهُ تنكير السّلام فى قصة « يحْيي » فى قوله تعالى « وسلامٌ عليه يومَ وُلدَ » وتعريفِ السلام فى قصة « عيسى » فى قوله تعالى « وَالسّلامُ علىَّ يومَ وُلدتُّ ويومَ أموتُ » ثم اذا كان التنكير فى السلام هو المطردَ كقوله . سلامٌ على نوحٍ ، سلامٌ على آلِ ياسين ، وغير ذلك ، فما وجهُ نصبِه فى سلام الملائكة فى قوله تعالى « قالوا سلاماً » ورفعِه فى سلام ابراهيم فى قوله تعالى « قال سلامٌ » فمنْ حقّكم إيرادُ التفرقة فى هذه الأمور ليكمُلَ الغرضُ فى تقرير قاعدة التنكير ، والجواب أمّا ما ذكره أوّلا من تقرير فائدة التنكير فى قوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة » فقد أوردنا ما قاله علماء البيان فى ذلك ، فأغنى عن إعادته،والمعتمدُ عندنا أن العلة فى إيثار التنكير على التعريف ، هو أنّ الغرض إخراجُها مُخرجَ الإطلاق عن كلّ قيدٍ من القيود اللازمة لها ، من تعريفٍ أو تخصيص ، لأن التقدير إنّ لكم فى القصاص حياةً بالغة فى اللُّطْفِ مبلغاً عظيما .

وجامعةً لجميع مصالح الدّين ، والدنيا ، ونازلةً فى الاستصلاح منزلاً تقاصرَتِ العبارةُ عن كُنْهِه، فحُذفتْ هذه القيودُ كلُّها، وأُطلقت إطلاقاً ، وعوّض التنوينُ عن هذه القيود ، كما جُعِلَ عوَضاً فى يومئذ ، وحينئذٍ ، عن جميع الجمل السّالفة ، وفيه من التعظيم والفخامة ما يُرى ، فهذا هو الوجه اللائق بفصاحة القرآن ، دون ما ذكره علماء البيان ، وأما ما ذكره ثانياً من تنكير السّلام فى قصّة يحيى ، وتعريفه باللام فى قصّة عيسى ، فإنما كان ذلك التنكيرُ وارداً فى قصّة يحيى عليه السلام لأن التحية كانت من جهة الله تعالى فى المواطن الثلاثة ، وسلامٌ مّا كان من جهة الله مُغْنٍ عن كل تحية (قليلُك لا يُقَالُ له قليلٌ) ومِنْ ثمَّ لم يَرِد السلام من جهة الله الاّ منكراً كقوله تعالى « سلامٌ قولاً من ربٍّ رَحِيمٍ » وقوله « اهبِط بسلامٍ منّا » وقوله تعالى « سلامٌ على نوحٍ » ولو كانت معرّفةً لكان لا فائدة فى تعريفها ، وأما تعريفُ السلام فى حقّ عيسى عليه السلام ، فإنما كان ذلك من أجل أنه ليس وارداً على جهة التحيّه من الله تعالى ، وإنما هو حاصلٌ من جهة نفسه ، فلا جَرَمَ جِيءَ بلام التعريف ، إشعاراً بذكر الله تعالى ، لأن السلام اسمٌ من أسمائه ، وفيه تعرُّضٌ لطلب السلامة ، ولهذا

فإنك إذا ناديت الله باسم من أسمائه ، فإنك متعرّضٌ لما اشتُقّ منه ذلك الاسمُ فتقول فى طلب الحاجة ، يا كريمُ ، وفى سؤال مغفرة الذنب ، يا عفوُّ ، يا غفورُ ، يا رحيمُ ، يا حليمُ ، لما كان ذلك مناسباً ملائماً لما أنت فيه ، فلهذا أورده باللام ، تعرضاً للسلامة ، وطلباً لها باسم الله تعالى ، وجؤاراً اليه ، ومن أجل ذلك كان اختتام الصلاة بالسلام المعرّف باللام لكونه اسماً من أسماء الله ، لمّا كان افتتاحها باسم من أسمائه ، ومَن جوّز السلام بغير اللام ، فهو بمعزل عن هذه الأسرار ومُعْرِضٌ عن هذه المقاصد ، وأما ما ذكره ثالثاً من نصب سلام الملائكة ، ورفع سلام إبراهيم ، فلأن سلام الملائكة إنما ورد على جهة الإشعار بالفعل ، وكونه مصدَراً عنه تقريراً لخاطره ، وإزالةَ الوحشة الحاصلة من جهتهم بامتناع الأكل ، كما نبّه عليها بقوله تعالى «فأَوْجَسَ منهم خيفةً» وهذا المعنى إنما يظهر بالنصب بخلاف السلام من جهة إبراهيم ، فإنما هو واردٌ على جهة التحية ، كأنه قال منى سلامٌ ، أو عليكم سلامٌ ، غيرَ متعرّضٍ لتقييد الفعل ، والانتصاب عنه ، أو نقول ليس وارداً على جهة التحية ، وإنما هو تعرُّضٌ للمصالحة والمسالمة ، وقد نبّه على هذا قوله صلى الله عليه وسلم : اقرَأُوا .

« قال سلامٌ ، قَوْمٌ مُنْكَرُونَ » ومن ثَمَّ قال أهلُ التحقيق من علماء البيان . إن سلام ابراهيم أبلغُ من سلام الملائكة يشيرون به الى ما ذكرناه

﴿ التقرير الثانى ﴾

(المعرفة)

اعلم أن المعارف أجناسٌ مختلفة كما أسلفنا حصرها ، لكنا إنما نتعرض للمعرفة باللام ، لاختلاف المعانى بها ، فقد تكون واردةً فى المبتدإ وقد تكون واردةً فى الخبر ، فهاتان حالتان ، الحالة الاولى أن تكون واردةً فى المبتدإ ، ودخولُها فيه يكون على أوجه أربعة ، أوّلُها أن تكون داخلة لإفادة تعريف الجنسية الحاصلة فى الذهن ، ومثاله قولنا أهْلَك الناسَ الدينارُ والدرهمُ ، والرجلُ خيرٌ من المرأة ، الى غير ذلك من الحقائق الذهنية ، وهكذا قولنا . أكلتُ الجُبْنَ ، وشربتُ الماءَ ، ودخلت السوقَ ، لأنه ليس الغرض الاستغراق ولا المقصودُ بذلك عهديةً سابقةً ، وإنما الغرضُ ما قلناه من إفادة التعريف للحقائق الذهنية التى لا وجود لها فى الخارج ، نعمْ إذا وجدنا صورةً مفردةً فى الخارج ، فهل

تكون الحقيقة الذهنية حاصلةً فى الخارج ، أمْ لا ، فيه مذهبان ، أحدُهما أنها غير موجودة ، بل يستحيل وجودُها فى الخارج ، وهذا هو المحكىُّ عن ، (إِرَسطُو) ، وثانيهما أنها موجودة عند وجود المفردة وهذا هو المحكىُّ عن ، (أفلاَطون) ، والمختارُ ما قاله (إِرَسطو) ، وهو بحثٌ كلامىٌّ ، وقد ذكرناه فى الكتب العقلية

وثانيها أن تكون داخلةً لإِفادة تعريف العهدية ، وهذا كقولك : لبستُ الثوبَ ، وأخذت الدراهم ، لثوبٍ ودراهم معهودين ، بينك وبين مُخَاطَبك وما هذا حالُه لا يدلُّ التعريف الا على صورةٍ واحدةٍ من غير زيادة ، وثالثها أن تكون دالّةً على الاستغراق ، وهذا كقوله : جاءنى الرجالُ ، وقد ترد فى الجمع الحقيقى سالِمًا إِمّا كقولك : المؤمنون ، والزيدون ، وإِمّا مكسرا كقولك : الرجالُ ، والدراهم ، وإِمّا أسماء جمع كقولك . الناس ، والرهْطُ ، والنفَر ، وقد ترد فى الاسم المفرد كقولك . الرجلُ خيرٌ من المرأة وهى فى جميع هذه الموارد دالّةٌ على الاستغراق فى الصور المفردة التى لانهاية لها ، ورابعها ان تكون داخلةً للزيادة من غير إِفادة للتعريف ، وهذا نحو دخولها فى الأعلام ، ودخولُها فيها قد يكون على

جهة اللزوم لا يجوز نَزْعُهَا منه كقولك . النجمُ للثريا، ونحو أيّام الأسبوع ، وغير ذلك ، وقد تكون غير لازمة إمّا فى الصفة كقولك ، المظفّر ، والعباسُ ، وإمّا فى المصدر كقولك . الفضلُ ، والعَلاَء ، فدخولُ لام التعريف لا تنفكُّ عن هذه الامور الأربعة ، هذا كله اذا كانت داخلة على المبتدإ ، الحالة الثانية أن تكون اللام داخلة على الخبر

اعلم أن الأصل أن يكون نكرةً ، لأنك إنما تُخبر بما يجهلُه المخاطَب فتعرّفه إياه ، فإذا ورد فيه اللام فإنها تأتى لمقاصدَ ، وجملتُها أربعةٌ ، أوّلها أن تَقْصِدَ المبالغةَ فى الخبر فتَقْصُرُ جنس المعنى على المخبر عنه كقولك : زيد هو الجواد ، وعمرٌو هو الشجاع ، تريد أنه هو المختصُّ بالمعنى دون غيره ، وأنتَ إذا قصدتَ هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة الاشتراك ، فلا يجوز أن تقول زيدٌ هو الجوادُ وعمرو ، لأنه يبطل المعنى ، ومن هذا قوله تعالى « والكافرونَ همُ الظالمون » وقوله تعالى « أولئك هم المؤمنون حقًّا » يريد أنهم المختصون بهاتَيْن الصفتين دون غيرهم ، وثانيها أن تَقْصُرَه لا على جهة المبالغة كما فعلت فى الأول ، ولكن على معنى أنه لا يوجد الاّ منه ، وإنما يكون ذلك إذا قيّد المعنى بشىء يُخصّصه ويجعلُه

فى حكم نوع برأسه ، ومثاله قولك : زيدٌ الكريم حين يبخل كلُّ جواد ، وعمرٌو الشجاع حين يتأخّر الأبطال ، وبكرٌ هو الوفىُّ حين لا تظنُّ نفسٌ بنفسٍ خيراً ، ومن هذا قول الأعشى

هو الواهبُ المائةَ المصطفاةَ * إمَّا مَخَاضاً وَإِما عشارا

اى أنه لا يهب هذا العددَ الاّ الممدوح ، ومما يؤيد هذا المعنى وإن لم يكن على طريقة الإخبار قول بعضهم

أَعطيتَ حتى تركتَ الريحَ حاسرَةً

وجُدتَ حتى كأنّ الغيثَ لم يَجُدِ

وثالثها أن تورده على وجه اتّضح أمرُه اتّضاحاً لا يَسَعُ إنكارُه ، وظهر حالُه ظهوراً لا يخفى على أحد ، وهذا كقولك . زيد الشجاع ، على معنى أنّ إسناد الشجاعة اليه أمرٌ ظاهر لا يفتقر الى دلالة ، ولا يحتاج الى علامة وأمارةٍ ، وعلى هذا حمل بيت الخنساء

اذا قبُح البُكاءُ على قتيلٍ رأيتُ بكاءَك الحسنَ الجميلا

أرادت أن تقرّره فى جنس الحسْن الباهر الذى لا يُنكره مَن أُخبرَ به وعلى هذا قُرّر قوله

أُسودٌ إذا ما أبْدَتِ الحربُ نابَها

وفى سائرِ الدهرِ الغيوثُ المواطرُ

ورابعها أن تقصد به مقصدِ التعريف بحقيقةٍ عقلَها المخاطَبُ فى ذهنه لا فى الخارج ، أو توهمتَ أنه لم يعرفها فتقول له تَصوَّرْ كذا ، فاذا تصوّرتَه فى نفسك فتأمل فلاناً ، فإنه يحصُل ما تصوّرْتَه على الكمال ، ويأتيك به تامًّا ، ومثاله قولنا : هو الحامى لكل حقيقةٍ ، وهو المُرْتجَى لكل مُلِمَّة ، وهو الدافعُ لكل كَريهَةٍ ، كأنك قلت : هل تعقل الحامى ، والمرتجَى وتسمع بهما ، فإن كنت تعقل ذلك وتعرفه حقيقةَ معرفتِه ، فاعلم أنه فلان ، فإنّى خبَرْتُه وجرَّبْتُه فوجدتُه على هذه الصفة ، فاشدُد يدَيْكَ به ، فإنه ضالَّتُك التى تنشُدها ، وبُغْيَتُك التى تقصِدُها ، ومما يؤيّد هذا المعنى ويقوّيه قول ابن الرومى

هو الرجلُ المشروكُ فى جُلِّ ماله

ولكنَّهُ بالحمد والمجد مُرْتَدِى

كأنه قال . فكِّرْ فى رجلٍ لا يتميّزُ عن غيره فى ماله فى الأخذ والتصرّف ، فاذا فهمت ذلك وعقَلْتَه وصوّرته فى نفسك ، فاعلم أنه فلان ، وكقول بعضهم

أخُوكَ الّذى إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ
يُجِبْكَ وإِنْ تَغْضَبْ الى السيفِ يَغْضَبِ

فهذه المعانى متغايرةٌ كما ترى تحصلُ لأجل تعريف الخبر باللام كما فصّلناه ههنا

﴿ تنبيه ﴾

اذا عرفت ما قدّمناه من صحة دخول اللام على الخبر كما صح دخولُها على المبتدإِ ، وأظهرنا معانيها فى النوعين فلا يَغرركَ ما يقرعُ سمعَك من كلام النحاة ، من أن المبتدأ والخبر إِذا كانا معرفتين فأيُّهُما قدّمتَ فهو المبتدأ ، فهذه قاعدةٌ قد زَيَّفْنَاها وقرّرنا فسادَها فى الكتب الإِعرابية ، فإِنّ حقيقة الخبر هو المسند به وهو غير خارج عن هذه الماهية بتقديم ولا تأخير ، ولا تعريف ولا تنكير ، وأيضاً فإِن الخبر عبارة عن الصفة والمبتدأ فى نفسه، عبارةٌ عن الذات ولا شكّ أن الذات بالابتدائيّة والصفة بالخبريّة أَحقُّ من العكس ، فإِذاً بَانَ لك مما ذكرناه بُطْلانُ كلامهم ، وأنّ المبتدأ هو المسند اليه بكلّ حال ، والخبر مسند به بكل حال فلا يغيّر هذه الماهيةَ عروضُ عارضٍ

﴿ الفصل الثانى ﴾

(فى الخطاب بالجملة الاسميَة والفعلية وذكر التفرقة بينهما)

اعلم أن الكلام اذا قُصد به الإفادة ، فتارةً يردُ مُصَدّرا بالجملة الاسمية سلباً كان أو إيجاباً ، وتارةً يرد مصدراً بالجملة الفعلية سلباً كان أو إيجاباً ، والمعانى تختلف بالإضافة الى تصدير الجملتين ، فهذان طرفان

(الطرف الاول)

فى توجيه الخطاب بالجملة الاسمية وهذا نحو قولك . زيد قد فعَل ، وأنا فعلتُ ، وأنت فعلتَ ، ومتى كان وارداً على جهة الاسمية ، فإنه ينقدحُ فيه معنيان

(المعنى الأول)

أن تريد أن الفاعل قد فعَل ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره ، ويذكر على جهة الاستبداد ، وهذا كما تقول . أنا قتلتُ فلاناً وأنا الذى شفعْتُ لفلان عند الأمير بالعطيّة ، وأنا الذى توجّهتُ فى إطلاقه من السجن ، وكقوله تعالى « وأنّه هو أضحَكَ وأبكَى وأنّه هوَ أَمَاتَ وأحْيَى » فصدّر الجملة بالضمير ، دلالةً على اختصاصه تعالى

بالإماتة والإحياء ، والإضحاك والإبكاء ، وإنما أورد الضمير وصيّر الجملة اسمية تكذيباً ، وردّاً ، وإنكاراً لمن زعم أنه مشارك لله تعالى فى هذه الخصال ، ويؤكد هذا ان الأمور التى تقع فيها المشاركةُ وردتْ بالجملة الاسمية ، والأمور التى لا تقع فيها المشاركةُ ، وردتْ بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى « وأنه هو أمات وأحيى وأنه خلق الزوجين الذكرَ والأنثى » فأورد الضمير فى الأولى دلالة على الاختصاص بما ذكرناه دون الثانية ، لأنها لا مطمع فيها بالمشاركة ، بخلاف الأولى ، فإنه ربما يُظَنّ أو يُتوهّمُ فيها المشاركة ، فلا جرَمَ ورد الضمير مصدّراً فيه الجملةُ ، دلالةً على اختصاصه بما ذكرناه

(المعنى الثانى)

أن لا يكون المقصود الاختصاص ، وإنما المقصودُ التحقّق ، وتمكينُ ذلك المعنى فى نفس السامع بحيثُ لا يُخالجُه فيه رَيبٌ ، ولا يعتريه شكٌّ وهذا كقولك. هو يُعطى الجزيلَ ، وهو الذى يجودُ بنفسه ، فغرضُك تحقيقُ إعطائه للجزيل ، وكونه لا يبخل بنفسه ، وتمكّنه فى نفس مَن تخاطبه ، وعلى هذا ورد قوله تعالى « وإذا لَقُوا الذين آمَنُوا قالوا آمَنّا وإذا

خلَوْا إلى شياطينِهم قالوا إنّا معَكُمْ إنّما نحنُ مُستهزِؤُنَ » فخاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية ، وشياطينَهم بالجملة الاسمية المحقَّقة بإنّ المشدّدة ، وإنما كان الأمر كذلك لأنهم فى خطابهم لإخوانهم مخبرون عن أنفسهم بالثبات والتصميم على اعتقاد الكفر مصرّون على التمادى فى الجُحود والإنكار ، فلهذا وجّهوه بالجملة المؤكدة الاسمية، بخلاف خطابهم للمؤمنين، فإنما كان عن تكلُّفٍ وإظهارٍ للإيمان ، خوفاً ومداجاةً من غير عزمٍ عليه ، ولا شرْح صدورهم به ، ومن هذا قوله تعالى فى سورة يوسفَ « قالوا يا أبَانَا مَالكَ لا تأمَنّا على يوسفَ وإنّا له لَناصِحُونَ أرْسِلْهُ معَنا غداً يَرْتَعْ ويَلْعَبْ وإنّا له لحافِظُونَ » فانظر الى ما أخبروا به عن أنفسهم فى قولهم (لناصحون) و (لحافظون) كيف ورد بالجملة الاسمية المؤكدة بإنّ ، وما كان عن غيرهم كقوله (مالك لا تأمنا) وقوله (أرسله معَنا غداً يرتع ويلعب) وهذا فيه دلالةٌ على ما ذكرناه من الاختصاص والتحقيق والثبوت ومن هذا قوله تعالى « إنّا نحنُ نُحْيي ونُميتُ وإلينا المصيرُ » وقوله تعالى « إنا لنحنُ نحيي ونُميتُ ونحنُ الوارثون » وقوله فى سورة الواقعة « أأنتُم تخْلُقُونَهُ » « أأنتُم تزْرَعُونَهُ » وقوله « أأنتُم

أنشأتُمْ شجرَتَها » الى غير ذلك من الآى المصدّرة بالجمل الابتدائية ، ومن هذا القبيل قوله تعالى « وإذا جاؤكُمْ قالوا آمنّا وقدْ دخلُوا بالكُفْرِ وهُمْ قدْ خرَجُوا به » فانما صدّر الخروج بالضمير ، وصيّرها جملة ابتدائية ، مبالغةً فى تصميم عزمهم على الكفر عند الخروج ، وقطعُ الإياس عن الإيمان يُخالفُ دخولهم ، فإنه ربّما كانت نفوسهم تحدّثهم بإظهار الإيمان على وجه التّقيّة والمخادعة ، فأمّا الخروج فهو على قطْعٍ وحقيقة ، فلهذا مَيّز بين الجملتين مُشيراً الى ما ذكرناه ، وقوله تعالى « ويقولون على الله الكذبَ وهُم يعلمون » فإنما أورد الضمير دلالةً على تأكيد تحقّقهم للصدق ، ومع ذلك يقولون على الله الكذب وهم يعلمون كونه كذباً ، أو هم يعلمون أنه لا يقوله وقوله تعالى « ونادَوْا يا مَالِكُ ليَقضِ علينا ربُّكَ قال إنكُمْ مَاكثُونَ » ونحو قوله تعالى « فهُمْ على آثارِهم يُهْرَعُونَ » وأمثالُ ذلك فى كتاب الله أكثرُ من أن يُحْصَى ، وكما وجب تصديرُ الاسم فى الجملة الإثباتيّة من أجل المبالغة وجب تقديمه فى الجملة السلبية أيضا ، فتقولُ أنت لا تُحسن هذا ، وأنتَ لا تقولُ ذلك ، ولو قلتَ لا تُحسن أنتَ هذا ، ولا يقول ذلك الا أنت ، فأتَتْ تلك القوة عن الكلام ، ومن

هذا قوله تعالى « والذين هم بربّهم لا يُشركون » وقوله تعالى « لقدْ حقّ القولُ على أكثرهمْ فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى « فعَميَتْ عليهم الأنْبَاءُ يومئذ فهم لا يَتَسَأَلُونَ » وقوله « فهم لا يشعُرون » ومن الأبيات الشعرية ما يدلّ على ما نحن فيه كقوله

هما يَلْبَسَانِ المجدَ أَحْسَنَ لِبْسَةٍ
حَرِيصَانِ ما اسْطَاعَا عَلَيْهِ كِلاَهُمَا

وقال بعضهم

والشَّيْبُ إِنْ يَظْهَرْ فإِنّ وَرَاءَهُ
عمراً يكونُ خِلاَلَهُ مُتَنَفَّسُ
لم يَنْتَقِصْ مِنّى المشيبُ قُلاَمَةً
ولَمَا بَقِى مِنّى أَلَبٌّ وأَكْيَسُ

فلمّا كان المشيب يذمُّ فى أكثر أحواله أتى باللام المؤكدة فى قوله (ولما بقى) وجعل الجملة الاسمية عوضاً من الفعلية ، مبالغةً فى ذلك وتأكيدا كما مرّ بيانه ، وقال بعض أهل الحماسة

إِنا لنصفحُ عن مجاهل قومِنا
ونقيمُ سَالِفَةَ العدوّ الأَصْيَدِ

ومتى نجدْ يوماً فسادَ عشيرة
نُصلحْ وإنْ نرَ صالحاً لا نُفسدِ

فلما أراد المبالغةَ فى الصفح وإيثاره، صدّره بالجملة الاسمية مؤكدا باللام من أجل ذلك، وقال آخر

نحنُ فى المَشْتَاةِ نَدْعُو الجَفَلَى
لا تَرَى الآدِبَ منّا يَنْتَقِرْ

فصدّره بالجملة الاسمية عوضا عن الفعلية إرادةً للتأكيد، والجَفَلَى هى الدعوةُ العامّة، وهى تخالف (النَّقَرَى) لأنها دعوةٌ خاصةٌ من جهة أنه يُنَقِّرُ فى دعوته، أى يدعو واحداً خاصا من بين أقوام

(الطرف الثانى)

(فى توجيه الخطاب بالجملة الفعلية)

اعلم أن الإخبار فى قولنا . قام زيد، مثله فى نحو قولك . زيد قام، خلا أن قولنا . زيد قام، فيه نوعُ اهتمام وإيضاح للجملة الاسمية كما أوضحنا فى نظائره، وهكذا قولنا . زيد قائم، مثل قولنا : إن زيداً قائم، خلا أنّ الثانى مختص بمزيد قوة وتأكيد لم يكن فى الاول، ولو جئت باللام فى خبر إنّ،

لكان أعظم تأكيداً ، فقولنا زيد منطلق ، إخبارٌ لمن يجهل انطلاقه وقولنا . منطلق زيدٌ ، إخبارٌ لمن يعرف زيداً ، ويُنكر انطلاقه ، فتقديمُه اهتمامٌ بالتعريف بانطلاقه ، وقولنا. إنّ زيداً منطلق، ردٌّ لمقالةمن يقول . ما زيد منطلقاً ، وقولنا. إن زيداً لمنطلقٌ ، ردٌّ لقول من قال . ما زيد بمنطلق ، فأنت اذا جئت بالجملة الفعلية فقلت : قام زيد ، فليس فيه الا الإخبار بمطلق القيام مقروناً بالزمان الماضى من غير أن يكون هناك مبالغةٌ وتوكيدٌ كقوله تعالى « وحُشرَ لسليمان جنودُه » وقوله تعال « نَزَّلَ الكتابَ » فالغرضُ الإخبار بهاتين الجملتين بالفعل الماضى من غير إشعارٍ بمبالغة هناك ، ولمّا أراد المبالغةَ فى الجملة الأولى قال فى آخرها «فهم يُوزَعونَ» وقال فى الثانية « وهو يَتوَلَّى الصالحينَ » فإتيانُه بالجملتين الاسميتين من آخر الجملتين السابقتين المصدرتين بالفعلين دلالةٌ على المبالغة والتأكيد فى المقصود الذى سقناهمن أجله ، وهو التولى للصالحين والإيزاع

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أن جميع ما يُخبَر به على قسمين ، اسمٍ ، وفعلٍ ،

ثم كلٌّ واحد من الاسم والفعل يقع جزْأً من الجملة تارةً ، ويقع جزءًا زائدا على الجملة أخرى ، فمثال ما يكون جزأً معتمدا فى الجملة قولنا . زيد قائم ، وقام زيد ، فهذان الخبران كلّ واحد منهما عمدةٌ فى الإخبار ، إمّا على أنه مسندٌ اليه كالفاعل ، والمبتدإ ، وإمّا على أنه مسندٌ به ، كالفعل ، وخبر المبتدإ ، ومثال ما يقع جزءًا زائداً على الجملة ، الحالُ فى نحو قولك . جاءنى زيد ضاحكا ، فإن الحال جزءٌ فى الحقيقة ، ولهذا فإنك تجعله خبراً عن ذى الحال ، كما تُثْبِتُه لذى الخبر بالخبر ، لكن الإخبارُ بالحال جارٍ على جهة التبعيّة للخبر السابق ، بخلاف خبر المبتدإ والفعل المسند الى الفاعل ، فإنه ليس بمشترط فيه تقدّم واسطة بينهما

﴿ الفصل الثالث ﴾

فى أحوال الفصل ، والوصل ، وهو دقيق المَجْرَى ، لطيف المَغْزَى ، جليل المقدار ، كثيرُ الفوائد ، غزيرُ الأسرار ، ولقد سُئل بعض البلغاء عن ماهيَّة البلاغة ، فحدَّها بمعرفة الفصل ، والوصل ، وجعلَ ما سواه تبعاً له ، ومفتقراً اليه ، وقاعدَتُه العظمَى حروفُ العَطف ، وينعطف عليها حروفُ

الجرّ ، وتكون تابعةً لها ، فإنه يتعلق بكل واحد منهما أسرارٌ ولطائفُ نُنَبّه عليها بمعونة الله تعالى ، ولسنا نُريد بتلك الأسرار واللطائف ما يكون متعلقاً بعلوم الإعراب من كون الأحرف العاطفة تلحقُ المعطوف فى الإعراب ، ولا أنّ الحروف الجارة تجرّ الاسم ، وتُعَدّى الأفعال اللازمة ، بل نُريد أمراً أخصَّ من ذاك ، وأغوصَ على تحصيل الأسرار الغريبة واللطائف العجيبة فى كتاب الله تعالى وفى غيره ، وإن كان لا بدّ من التصرّفات الإعرابية والإحاطة بالمعانى النحوية، فهذان بحثان يحيطان بالبُغْية من ذلك بمعونة الله تعالى

﴿ البحث الأول ﴾

(فيما يتعلق بالأحرف العاطفة)

اعلم أنّ العطف على نوعين ، عطفُ مفرد على مفرد ، وعطف جملة على جملة ، فأمّا عطفُ المفرد على المفرد فيستفاد منه مشاركةُ الثانى للأوّل فى الإعراب فى رفعه ونصبه وجره ، بالفاعلية ، أو بالمفعولية ، أو بالإضافة ، وحروف الجر ، فأمّا الصفاتُ فالأكثرُ أنه لا يُعطف بعضُها على بعض كقولك :

مررت بزيد الكريم العاقل الفاضل ، وإنما قلّ العطفُ فيها، لأن الصفة جاريةٌ مجرى الموصوف ، ولهذا فإنه يمتنع عطفها على موصوفها فلا يجوز أن تقول جاءنى زيدٌ والكريم ، على أن الكريم هو زيد ، لاستحالة عطف الشيء على نفسه ، ويجوز عطف بعضها على بعض باعتبار المعانى الدالّة عليها ، فلهذا تقول مررت بزيد الكريم ، والعاقل ، والعالم ، باعتبار ما ذكرناه كأنك قلت . مررت بشخص اجتمع فيه الكرم ، والعقل ، والعلم ، فقد اجتمع فى الصفة دلالتها على ذات الموصوف ودلالتها على معنى فى الذات ، فلأجل تلك المعانى التى تدل عليها جاز فيها العطف ، ولأجل كونها دالّة على الذات قلّ فيها عطفُ بعضها على بعض ، وتعذّر عطفها على الموصوف كما أشرنا اليه ، فأمّا الأوصاف الجارية على الله تعالى فقلّما يأتى فيها العطفُ ، وما ذاك الا لأنها أسماء دالة على الذات باعتبار هذه الخصائص لها ووافقت الذات فى عدم الأولية لها ، فلأجل هذا جرت مجرى الأسماء المترادفة كقوله تعالى « هو اللهُ الذى لا إله الا هو عالمُ الغيبِ والشهادةِ هو الرحمن الرحيم » ثم قال « الخالقُ البارىءُ المصوّر العزيزُ الجبّار المتكبّر » وقال « العزيزِ العليمِ غافرِ الذنبِ وقابل

التَّوْبِ شديد العقاب » فجاء بها على جهة التعديد من دون الواو لما ذكرناه ، وإنما جاءت معطوفة فى قوله تعالى « هو الأولُ والآخرُ والظاهرُ والباطنُ » لأنها متضادة المعانى فى أصلِ موضوعها ، فلهذا جاءت الواو رافعةً لتوَهّم من يَستبعدُ ذلك فى ذات واحدة ، لأن الشىء الواحد لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد ، فلأجل هذا حسُن العطف ، ولهذا جاء العطف فى قوله تعالى « ثَيِّبَاتٍ وأَبْكَاراً » بخلاف ما تقدّمه من الصفات ، فإنها معدودة من غير واو ، وذلك لأجل تناقض البكارة والثُّيُوبة ، فجىء بالعطف لرفع التناقض بخلاف الإسلام والإيمان والقنوت ، والتوبة ، وغيرها من الصفات ومنه قوله تعالى « التائبونَ العابدُون الحامدون » الى آخرها بغير واو ، وقال فى آخرها « الآمِرُونَ بالمعروف والناهُون عَن المنكر » لَمّا كانت هاتان الصفتان متضادّتين ، فلا جَرَمَ وجَب فيها العطف كما ترى ، لا يُقال فإنا نرى الاوصاف فى قوله تعالى « غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول » جاءت كلها بغير حَرف عطف إلاّ قوله « قابل التوب » فإنها جاءت بالواو مع اشتراكها كلّها فى كونها من الأوصاف الفعلية ، فما السرُّ فى ذلك ، لأنا نقول أمّا مجىء « غافر »

عقيبَ قوله « العزيز العليم » من غير واوٍ مع أنهما من صفات الذات (وغافر) من صفات الأفعال فإنما كان كذلك لأنها فى معناهما ، لأن العزيز هو الغالبُ ، والعالم هو المحيط بكل المعلومات ، ومن كان غالباً بالقُدرة على كلّ شىءٍ وعالماً بحسن العفو ومزيد الإحسان فهو الأحق بالسَّتر ، وإسقاط العقوبة وأن لا يستوفىَ له حقّاً من العباد فلهذا جاءت من غير واو ، لانتظامها مع ما قبلها فى سلكٍ واحد كما أوضحناه ، وأما مجىء قوله « وقابل التوب » بالواو مع كونها من صفات الأفعال لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المرجع بالمغفرة الى السَّلْب ، لأن معنى (الغافر) هو الذى لا يفعل العقوبة مع الاستحقاق ، والمرجع بقبول التوبة الى الإثبات ، لأن معناه أنه يقبل العُذْرَ والنّدم ، فلمّا كانا متناقضين بما ذكرناه ، وجَبَ ورُودُ الواو فَصْلاً بينهما كما ذكرناه فى الأول ، والآخر ، وأمّا ثانياً فلأنهما وإن كانا من صفات الأفعال لكنه جُمِعَ بينهما بالواو ، لسرّ لطيف ، وهى إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين ، بين أن تُقبَلَ توبتُه فيكتبها له طاعةً من الطاعات ، وأن يجعلها إمْحَاءً للذنوب ، كأن لم يُذنب ، كأنه قال . جامع المغفرة والقبول ، ومن وجه آخر ، وهو أنهما وإن كانا من

صفات الأفعال خلا أن المغفرةَ مختصةٌ بالعبد وقبولَ التوبة مختص بالله تعالى، فلمّا تغاير أمرُ هذا الوجه لا جَرَمَ وردَتْ الواوُ منبِّهةً على تغايرهما، وإنما وردا على وزن اسمَى الفاعل دون ما بعدهما وما قبلهما من الصفات، ولم يقل. الغفار والتواب كما ورد فى موضعٍ من التنزيل دلالةً على أنّ الغرض ههنا إحداث المغفرة والتوبة من جهته تعالى للعبيد لمزيد الرحمة واللطف، بخلاف قولنا. التواب والغفار، فإن الغرض بهما هو الثبوتُ والاستمرار دون الحدوث، فافترقا، وإنما جاء قوله « شديد العقاب ذى الطول » من غير واو لكون الأوصاف ملتئمةً متناسبةً يجمعُها كونُها من صفات الأفعال، كما جاء قوله « الخالق البارىء المصور » من غير واو لكونها جميعاً من الصفات الفعلية، فنبَّه بلفظ اسم الفاعل على أنه تعالى فاعلٌ للأمرين جميعا، مُحْدِثٌ لهما من جهته، ليكون ذلك لرجاء الرحمة من عنده والأملِ للعفو برحمته وكرمه، ثم عقّبه بقوله « شديد العقاب » تحذيراً عن مواقعة الخطايا وملابسةِ المعاصى وزجراً عن الاتّكال على ما سلف من الغفران وقبول التوبة، ثم ختم هذه الصفات بأحسن ختام وأعجب تمام بالوصف (بالطول) رحمةً للخلق، وتسليةً للعبيد

وعِدَة لهم بانّ منتهى الأمر فى حقّهم ، الطولُ عليهم بالكرم ، واندراجهم فى غِمَار الرحمة الواسعة واللطف العظيم ، اللهمّ اجعلنا ممن شملته رحمتُك ، وأدخلتَه فى عبادك الصالحين ، لا يُقال فعلامَ يُحملُ قوله تعالى (شديد العقاب) فإنْ حُمل على الصفة فهو نكرةٌ ، لأن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تتعرّف بإضافتها الى المعرفة ، وإن حملتموه على البدليّة مما قبله ، حصل هناك تنافرٌ فى نِظام الآية وسياقها ، لأن ما قبله صفة وما بعده صفة ، فلا يجوز حملُه على البدليّة لما ذكرناه ، لأنا نقول حُكى عن أبى اسحق الزجاج أنه حمله على البدليّة ، وما ذاك الا لأنه اعتَاصَ عليه تنزيلُه على وجه يتعرّفُ به ، فعدَل الى هذه المقالة ، وهذا (لَعَمْرِى) أسرعُ وأخلص لكن غيرُهُ أدقُّ وأغوَصُ ، والأقربُ حملُه على الصفة ، ليُطابق ما قبله وما بعده ، فأمّا تعريفُه ففيه تأويلات ، التأويلُ الأول ذكره الزمخشرى فى تفسيره أنّ تعريفه إنما هو باللام لكنها اطّرحت لأجل الازدواج وليطابق قوله «ذى الطول» فلا جَرَمَ قضينا بتعريفه باللام لما ذكرناه ولكنها اطّرحتْ لمراعاة الازدواج ، التأويلُ الثانى أن يُقال . إنه فى نية

الإضافة ، والمعنى فيه أنه يكون تقديرُه ، ذِى العقاب الشديد ، ومع هذا يحصل التعريف المعنوى ، والازدواجُ اللفظىّ ، وما ذكره الزمخشرىُّ وإنْ كان جيّداً لكن هذا أدقّ وأحسنُ ، هذا كلّه فى عطف المفردات ، وهذا كلُّه إنما يتقرّرُ على رأى من يجعلُها كلّها دالةً على الثبوت ، فأمّا على ما تأوّلْناه من أنّ (غافر الذنب وقابل التوب) دالاّن على الحدوث ، فهى كلُّها أبدالٌ ، فلا يكون هناك تنافرٌ بينها ، لأنها كلها نكرات على هذا التقرير ، وأما عطف الجملة على الجملة فهو على وجهين ، أحدهما أن يكون العطف على جملة لها موضعٌ من الإعراب فتكون المعطوفة كذلك أيضا ، وهذا كقولك . مررْت برجل خَلْقُه حسَنٌ ، وخُلُقُه قبيحٌ ، فيكون مشتركاً بين الجملتين فى القضاء عليهما بالحسْن ، حملاً على الصفة ، وثانيهما أن تعطف جملة على جملة لا موضع لها من الاعراب . وهذا كقولك . زيد أخوك ، وبشرٌ صاحبك ، فالجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب ، لكونها ابتدائية ، وعلى هذا تكون الثانية لا موضع لها من الإعراب أيضا ، وهل يكون للواو ههنا فائدة أو لا ، فظاهر كلام الشيخ عبد الكريم أنه لا فائدة لها ههنا بحال ، فأمّا الزمخشرى فقد قال .

إنها تجمع بين مضمونى الجملتين فى الحصول ، وهذا هو الأقرب ، فانها كما تجمع بين الرجلين فى المجىء فى نحو قولك . جاء زيد وعمرو فهكذا تجمع بين الجملتين فى الوجود والحصول ، فاذا تمهدت هذه القاعدة فلْنَنْعَطِفْ على بيان المقصود ، ونَعْكُرُ عَكْرَةً على بيان الأسرار المعنوية المتعلقة بالحروف العاطفة ، فمن ذلك قوله تعالى « فأمّا الذين فى قلوبهم زَيْغٌ فيتّبعون ما تشابَهَ منه ابْتِغَاءَ الفتْنةِ وابْتِغَاءَ تأويلِه وما يعلمُ تأْويلَه الا اللهُ والراسخون فى العلم » فالواوُ فى قوله والراسخون فى العلم ، هل تكون للعطف ، أو للاستئناف ، قد وقع فيها تردّدٌ بين العلماء ، فمنهم من قال هى للعطف ، ويقف على قوله والراسخون فى العلم ، وهو الذى عوّل عليه الزمخشرى فى تفسيره ، ومنهم من قال . هى للاستئناف ويقف على قوله (الا الله) ومنهم من توقّف فى ذلك وجوّز الامرين جميعاً ، فمَنْ ذهب الى العطف قال . إن التأويل معلومٌ لله وللراسخين ، ومن قال بالاستئناف قال . ان تأويل القرآن لا يعلمه الا الله وحده ، فأمّا مَن توقّف فهو شاكٌ فى الأمرين فتردد فيهما جميعاً ، فلا مذهب له فى الحقيقة ، لأنه غير قاطع بحكم فى

الآية ، والمختارُ عندنا فى الآية أن الراسخين مرفوعٌ على الابتداء (ويقولون) خبره ، وأن الواو عاطفةٌ لجملة على جملة ، فيكون التقدير فأمّا الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ، وأما الراسخون فيقولون آمنّا به كل من عند ربنا ، ويدلُّ على ما اخترناه أوجه ، أمّا أولا فلأن ظاهر الواو للعطف ، فلا يجوز العدول عنه من غير دليل ، وإذا وجب العطف فلا يجوز عطف الراسخين على قوله (الا الله) لأنّ الراسخين جملة ، واسمُ الله مفرد ، فلا يجوز عطفه عليه ، وأما ثانيا فلأن الراسخين لو كان معطوفا على اسم الله ، لم يحسُن الوقوف على اسم الله دونه ، إذْ لا يحسُن الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف ، فلمّا حسُن ذلك دلّ على امتناع عطفه عليه . وأمّا ثالثاً فلأن وضع (أمّا) للتفصيل بين الأجناس المتعددة ، ولم يَسْبقْ الا أحد الجنسين ، وهو قوله « فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون » الى آخر صفاتهم ، فيجب أن يتلوَه الجنس الآخر المقابلُ له ، وهم الراسخون فى العلم ، فتحصلُ (أمَّا) الاولى (وأمّا) الثانية على مقصود التقابل ، كما قال تعالى « فأما الذين شقُوا » ثم عقبه بقوله

« وأمّا الذين سعدوا » فيكون تقدير الآية فأمّا الزائغون فيتبعون وأمّا الراسخون فيقولون آمنا به ، لا يُقال . لو كان الراسخون عطفا على قوله « فأما الذين » لوجب إثبات الفاء فى قوله (يقولون) كما جاءت فى قوله (فيتبعون) ليتطابق الكلامان ويتسق نظامهما ، لانا نقول . هذا هو الوجه اللائق لكنّا نقول ، إنما تُرك المجيء بها لأن الفاء إنما يجب الإتيان بها اذا كانت (أمّا) مذكورة فى الكلام لأنها مشعرةٌ بالشرط ، فأما اذا كانت محذوفةً فلا يلزم الإتيان بالفاء ، فلمّا حُذفت فى قوله (والراسخون) استغناءً عنها بالواو ، لا جرَم لم يأت بالفاء فى قوله (فيقولون) من أجل ذلك ، ومن ذلك قوله تعالى « الذى هو يُطْعِمُنى ويسقِين وَإِذَا مَرِضْتُ فهو يَشْفِين والذى يُمِيتُنى ثم يُحْيِين » فعطف السقى على الإطعام ، بالواو ، إرادةً للجمع بينهما ، وتقديمُ أحدهما على الآخر جائزٌ ، اذ لا ترتيب فيهما ، خلا أن مراعاة حسْن النظم والمشاكلة أوجب ذلك ، ثم عطف (يشفينى) بالفاء لان الشفاء يتعقب المرض ، وتنبيهاً على عظم المِنّة بالعافية بعد المرض من غير تَرَاخٍ ، ثم عطف الإحياء بعد الإماتة بثُمَّ ، لأن الإحياء بعد الموت إنما يكون بمُهلة وتَرَاخٍ ، ولو

عُطفت الجمل فى هذه الآية بعضها على بعض بالواو، لتمّ المعنى المقصود، ولكن الذى ورد به التنزيل أدخلُ فى المعنى وأعجبُ فى النظم، وأليق ببلاغة القرآن وفصاحته، ومن ذلك قوله تعالى « قُتِلَ الإنسانُ ما أكْفَرَهُ من أىّ شىءٍ خلَقَه من نُطْفَةٍ خلَقَه فقدَّرَه ثم السبيلَ يَسَّرَهُ ثُمَّ أماتَه فأقْبَرَهُ ثُمَّ إذا شاءَ أنشَرَهُ » فانظر إلى نظام هذه الآية : ما أدخله فى الإعجاب، فجاء قولُه « من نطفة خلقه » من غير واوٍ، لأنها واردةٌ على جهة التفسير لقوله « من أى شئ خلقه » والخلْقُ هو الإيجادُ، خلافاً لما يحكى عن المعتزلة مَن أنه التقدير، لأنه لو كان التقدير لكان قولُه، (فقدّره)، يكون تكريرا لا حاجة اليه، وهكذا قوله (خلق كل شىءٍ فقدّره تقديراً) يكون مكررا على مقالتهم، وقوله « إنّا كلَّ شىءٍ خلقْنَاه بقدَرٍ » فهذه كلها مع غيرها تُبْطل كون الخلق بمعنى التقدير، وهذا عارضٌ، فعطفُ قولِه « فقدّره » بالفاء تنبيهاً على أن التقدير مرتّبٌ على الخلْق، وعلى عدم التراخى بينهما، وعطف السبيل بثُمَّ، لما بين الخلق والهداية من التراخى والمهلة الكثيرة، ثم عطف الإماتة بثُمّ، إشارة الى التراخى بينهما بأزمنة طويلة، ثم عطف الإقْبَار بالفاء، إذ لا مُهلة هناك،

ثم عطف الإنشار بثمّ ، لما يكون هناك من التراخى باللبث فى الأرض أزمنةً متطاولةً ، فأكرمْ بهذه اللطائف الشريفة، والمعانى الرائقة التى لا تزداد على طول البحث وكثرة التنقير الاّ غوْصاً على الأسرار ودخولاً فى التحقيق ، ولله سِرُّ التنزيل : ما أحواه للغرائب . وأجمعه للاسرار والعجائب . ومن ذلك قوله تعالى فى بديع خلقة الانسان « ولقد خلقنا الإنسانَ من سُلالَة من طين ثم جعلْناهُ نطفةً فى قَرار مَكين ثمّ خلقْنا النطفةَ علقةً فخلقْنا العلقةَ مُضْغَةً فخلقْنا المُضْغَةَ عظاماً فكسَوْنا العظامَ لَحْماً ثمّ أنشأْناهُ خلْقاً آخر فتبارَكَ اللهُ أحسنُ الخالقين » فتأمّل هذه الآية كيف بدأ بالخلق الأوّل ، وهو خلق آدمَ من طين ، ولمّا عطف عليه الخلْق الثانى الذى هو خلْقُ التناسل ، عطفه بثمّ ، لما بينهما من التراخى ، وحيث صار الى الأطوار التى يتلو بعضُها بعضاً على جهة المبالغة عطف العلقةَ على النطفة بثمّ ، لما بينهما من التراخى ، ثم عطف المضغة على العلقة بالفاء لما لم يكن هناك تراخٍ ، ثم عطف خلق العظام من عقيب كونه مضغة بالفاء. من غير مُهلة ولا تلبُّث ، ثم عطف كسونا العظام لحماً بالفاء من غير تراخٍ ، ثمّ تسويته إنساناً بعد خلْق العظام بثم ،

إشارة الى التراخى ، ثم قوله فتبارك الله أحسن الخالقين ، عطفه بالفاء دلالة على أن كل عاقل خرَقَ قرطاسَ سمْعه نظمُ هذه الآية وتأليفها فإنه يقْضى العجَبَ على الفوْر من غير تلبّث وينطق باللفظ الدالّ على الزيادة فى الحكمة والدخول فى الإتقان ، ومن ثمّ قال (١) غير واحد من البلغاء وأهل الفصاحة عند سماع هذه الآية، تبارك الله أحسنُ الخالقين ، لأجل ما يقع فى النفوس من بديع النظام وحسن التأليف فيها ، ويتعلق بما نحن فيه تنبيهاتٌ ثلاثة

(التنبيه الأول)

هو أنّ من حق الجمل اذا ترادفت وتكرر بعضها فى إثْر بعض فلا بدّ فيها من ربط الواو لتكون متّسقةً منتظمةً ، كما أن الجمل إذا وقعت موقع الصلة . أو الصفة . فلا بدّ لها من ضمير رابط يعودُ منها الى صاحبها ، فلهذا تقول : زيد قائمٌ ، وعمرو منطلقٌ ، فلا تجدْ بُدًّا من الواو ، وكما لا تجد بُدًّا من الضمير فى نحو قولك . هذا الذى قام وخرج ، من أجل الربط كما ذكرناه ، وهذا الصنيع مستمر ، اللهمّ الاّ أنْ

(١) لم يسمع ذلك الا من عبد الله بن أبى سرح . وقد رويت عن عمر أيضا

تكون الجملتان بينهما امتزاجٌ معنوىّ ، وتكون الثانية موضّحة للأولى مبينةً لها كأنهما أُفرِغا فى قالبٍ واحد ، فإذا كانت بهذه الصفة فإنها تأتى من غير واو ، وهذا كقوله تعالى « الٓمٓ ذلك الكتابُ لا رَيْبَ فيه » فإنه من غير واو لَمَا كان موضّحا لقوله تعالى « ذلك الكتاب » لأن كلَّ ما كان من القرآن فهو لا ريب فيه ولا شك ، ثم قال « هدى للمتقين » فانه موضح لقوله (لا ريب فيه) لأن كل ما كان لا يُرتاب فى حاله ، ولا يقع فيه تردّدٌ ، ففيه نهايةُ الهدَى ، وغاية الصلاح لاهل التقوى وهكذا قوله تعالى « خَتَمَ اللهُ على قلوبهم » جاء بغير واو لَمّا كان وارداً على جهة التأكيد لقوله « إنّ الذين كفرُوا سواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يؤمنُونَ » لأن كلَّ من كان حالُه إذا أُنْذر مثل حاله إذا لم يُنْذَر فهو فى غاية الجهل والعَمَى مختوماً على قلبه مُغَشًّى على بصره وقوله تعالى « إنّا معكم إنما نحنُ مستهزؤن » لأن قوله « إنا معكم » أى إنا غيرُ تاركى اليهودية فى التكذيب بالرسول صلى الله عليه وسلم فيكون قولُهم (انما نحن مستهزؤن) مؤكداً لهذا المعنى بعينه ، ومن الواضح قوله تعالى « ما هذا بشرا » مع قوله « إنْ هذا الاّ مَلَكٌ كريمٌ » لان الجملة

الثانية واردةٌ موردَ التأكيد ، فإن كونه ملكا ينفى كونه من البشر ، ومن هـذا قوله تعالى « واذا تُتلَى عليه آياتُنا ولَّى مستكبراً كأن لم يسمعها كأنَّ فى أُذُنَيْهِ وَقْرًا » فجرّد التشبيهين عن العاطف ، لأنه مَثَّلَ حاله بعد التلاوة مِثْلَ حاله قبلها فقولُه (كأن لم يسمعها) مؤكّدٌ لما قبله وقوله (كأن فى أُذُنيه وَقْر) مؤكدٌ لما قبله أيضا ، فلهذا جاءتا من غير عاطف

﴿ دقيقة ﴾

قد يَعْرِضُ للجملة التى من حقها أن تكون معطوفةً على ما قبلها أمرٌ يُسوّغُ ترك الواو مع كونها أجنبيةً عن الأولى ، مثالُه قوله تعالى « انما نحن مستهزؤُن الله يستهزىء بهم » فالجملة الثانية إنما جاءت مجردةً عن الواو لما كانت على تقدير سؤال كأنه قيل . هم أحقّاء بالاستهزاء لأجل دخولهم فى العناد وإغْرابهم فى التكذيب ، فمَن يستهزىء بهم ، فقيل . اللهُ يستهزىء بهم كما قال بعضهم

زَعمَ العواذلُ أننّى فى غَمْرَةٍ
صدَقُوا ولكى غَمْرَتى لاتَنْجلى

فلمّا حكىَ عن العواذل ما زعموه وجرَّ ذلك سؤالَ السامع

له عن صدق ما زعموه ، أو كذبه ، فكأنه قيل له فما تقول فى ذلك ، فقال أقول صدقوا ، ولكن لا مطمع لهم فى خلاصى ممّا أنا فيه

(التنبيه الثانى)

من حق المحدَّث عنه فى الجملة الثانية ، أن يكون له تعلق بالمحدث عنه فى الجملة الأولى ، حتى يكونا كالنظيرين والشريكين ، ولا يجوز أن يكون أجنبياً عنه بحيث لا عُلْقَةَ بينهما ولا مشابهةَ بحال ، ولهذا حَسُنَ زيد قائم ، وعمرٌو قاعدٌ ، وزيدٌ أخوك ، وبِشْرٌ صاحبُك ، لَمَّا كان عمرٌو ، وبِشْرٌ ، لهما تعلُّقٌ بزيد ونظيران له ، وقَبُحَ قولنا . خرجت من دارى ، وأحْسَنُ ما قيل من الشعر كذا ، لَمَّا كان الثانى لا تعلُّقَ له بالأول ، ولا مناسبة بينه و بينه ، ولهذا عيبَ على ابى تمام قوله

لا والذى هو عالمٌ أن النَّوَى * صَبرٌ وأن أبَا الحسَينِ كريمُ

اذ لا مُلابَسةَ بين كرم أبى الحسين وبين مَرَارةِ النّوَى ، ولا تعلّق لأحدهما بالآخر ، وكما وجب أن يكون بين المحدّث عنه فى الجملتين هذه الملائمة والمشابهة ، فهكذا أيضاً يجب فى الخبر الثانى أن يكون مشابهاً للخبر الأول او مناقضاً له ، ولهذا حسُنَ قولنا . زيد خطيبٌ ، وعمرٌو شاعر ،

وبَكْرٌ فقيهٌ ، وخالد محدِّثٌ ، وزيدٌ قائم ، وعمرٌو قاعدٌ ، وقَبُحَ قولنا . زيد طويلُ القامة ، وعمرٌو شاعر ، إذْ لا تعلُّقَ بين طُول القامة ، وبين كونه شاعرا ، وهكذا زيد كاتبٌ ، وعمرٌو باعَ دارَه ، لأجل ما بينهما من المنافرة

(إشارة)

إذا أوجبتُمْ ما تقدّم من وجوب الملائمة بين المعطوف والمعطوف عليه فكيف يقال فى قوله تعالى « يسْأَلُونَكَ عن الأهلّةِ قُلْ هِىَ مَوَاقيتُ للنّاسِ والحجّ . وَلَيْسَ البرُّ بأن تأْتُوا البُيُوتَ من ظُهُورِهَا » وأَىُّ إرتباطٍ بين أحكام الأهلة وبين حكم إتْيان البيوت من ظهورها ، قلنا فيه أجوبة ثلاثة ، أحدها أنه لمّا ذكر أنها مواقيتُ للحجّ ، وكان من عادتهم ذلك كما نقلَ فى الحديث أنّ ناساً كانوا إذا أحرموا لم يدخُلْ أحدُهم بيتاً ولا خَيْمةً ، ولا خباءً من بابٍ ، بل إن كان من أهل المَدَرِ نَقَبَ نَقْباً من ظاهر البيت يدخلُ منه ، وإن كان من أهل الوَبَرِ خرَج من خَلْفِ الخيمة أو الخباء فقيل لهم : ليس البرّ تَحَرُّجَكم من دخول البيت ، ولكن البرّ من اتقى محارِمَ الله ، وثانيها أن يكون ذلك معطوفاً على شىء محذوف ،

كأنه قيل لهم عند سؤالهم : معلومٌ أنّ كل ما يفعلُه الله تعالى فيه حِكْمَةٌ عظيمة ، ومصلحة ظاهرة فى الأهلة وغيرها ، فدَعُوا هذا السؤال ، وانظُروا فى خَصْلة تفعلونها أنتم ممّا ليس من البِرّ فى وِرْدٍ ، ولا صَدَرٍ ، وهى إتْيانُ البيوت من ظهورها فليست بِرًّا ، ولكنّ البرَّ هو تقوى الله تعالى والتجنبُ لمحارمه ومَناهيه ، وثالثها أن يكون وارداً على جهة التمثيل لِمَا هم عليه من تعكيس الأسئلة ولِمَا هم بصدَده من التعنُّت ، وأن مثالَهم فى سؤالاتهم المتعنِّتة ، كمثل مَنْ ترك بابَ الدار ، ودخل من ظَهْر البيت فقيل لهم ليس البرّ ما أنتم عليه ، ولكن البرَّ هو التقوى . ومنه قولُه عليه السلام ، حينَ سُئِلَ عن التوَضُّؤ بماء البحر . فقال هو الطَّهُورُ ماؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُه . فلمّا كان للبحر تعلُّقٌ بحلّ الميتة كما كان له تعلّق بجواز التوضّؤ ، ذكَره على أثره . وأردفه به . وأتى به من غير واو ، ليدلّ بذلك على أنهما جميعاً من حكم ماء البحر ومن لوازمه

(التنبيه الثالث)

إذا ورد لفظةُ (قَالَ) فى التنزيل مجرّدةً عن حرف العطف فهو على تقرير سؤالٍ ، وإن جاء متصلاً به حرف

العطف ، فهو يأتى على إثْرِ جملة يكون معطوفاً عليها ، فمثالُ ورودِه معطوفاً قولُه تعالى « هل أتاكَ حديثُ ضَيْفِ إبراهيم المكْرَمين إذْ دَخَلوا عليهِ فقالُوا سلاماً » فالقولُ معطوفٌ على الدخول ، وهكذا قوله تعالى « وقالُوا اتّخذَ الرحمنُ وَلَداً » فإنه يكون عطفاً على ما قبله بالواو ، ونحو قوله تعالى « وقالوا أَآلِهَتُنا خيرٌ أَمْ هُوَ » الى غير ذلك ، ومثالُ ما ورد مجرَّداً عن العاطف قوله تعالى « فقرَّبَه اليهم قَالَ أَلا تأْكلونَ » لأنه لما قربه اليهم ، كأن قائلاً قال : فما قال لهم لمّا قرّبه ، قال: أَلَا تأكلون ، وهكذا قوله تعالى « فأوجَسَ منهم خِيفَةً قالُوا لا تَخَفْ » كأن قائلاً قال : فما قالُوا له حين رَأَوْهُ قد تغيّر لونُه وداخلَه الخَوْفُ ، قالوا لا تخف ، وقوله تعالى فى قصة فرْعون ورَدِّ موسى عليه يجب تنزيلُه على ما ذكرناه « قال فرعونُ وَمَا ربُّ العالمينَ قال رَبُّ السموات والأرضِ وما بينهما إنْ كنتُمْ مُوقِنينَ قال لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ قَالَ ربُّكم وربُّ آبائِكمُ الأولين إلى قوله إن كنت من الصادقين » فإن لفظ القول فيها خارجٌ على تقدير سؤال ، ولهذا جاء بغير واو لما ذكرناه

(تكميل)

اعلم أن الجمل بالإضافة الى كيفية وقوعها على ثلاثة أوجه، أوّلُها جملةٌ حالُها مع ما قبلها ، حالُ الصفة مع الموصوف ، والتأكيدِ مع المؤكَّد ، فلا يكون فيها عاطف ألبتّة لتنزيلها مع ما قبلها منزلةَ الشيء الواحد ، والشيء لا يجوز عطفُه على نفسه ، ومن أجل هذا قضوا عند شدّة الامتزاج بالبدلية فى قولك . (مَن يَضْحَكْ يَتَهَلَّلْ وَجْهُهُ فله درهمٌ) ولهذا وجب جزمُ الثانى ، وثانيها جملةٌ حالُها مع ما قبلها حالُ الاسمِ الذى قبله غيرُه ، فى المشاركة ، فكما تقول قام زيد وعمرٌو فتقع بينهما المشاركة فى القيام ، فكذا تقول قام زيد وقعد فتقع بينهما المشاركة فى الإسناد الى زيد ، وما هذا حالُه فلا بُدَّ فيه من ذكر العاطف حتى تقع المشاركةُ من أجله ، وثالثها جملةٌ حالُها مع ما قبلها على الانقطاع من غير مشاركة ، وعلى هذا يكون ذكر الجملة السابقة ، وتركُ ذكرِها سواءً فتكون بمنزلة الاسم مع اسم آخَر لا رابطة بينهما ، وهذا كما مثّلناه فى قوله تعالى « إنما نحن مستهزؤُن اللهُ يستهزىء بهم » ويجبُ مع هذا تركُ العاطف لانه لا حاجة اليه ، فهذا تمام ما أردنا ذكره فى هذا البحث وبالله التوفيق

﴿ البحث الثانى ﴾

(فى ذكر ما يتعلق بالأحرف الجارّة)

اعلم أن وضع الحرْف مطلقاً هو دلالتُه على معنى فى غيره ولا يستقلُّ بنفسه فى الدلالة ، فأما وضعُ حروف الجر فإنما هو لاتصال معانى الأفعال بالأسماء ، ويختلف ذلك الاتصال باختلاف معانيها ، وتحتها أسرارٌ ولطائف ، فالباء ، للإلصاق. و (فى) للوعاء و (من) لبيان الجنس الى غير ذلك من المعانى، ولنذكر من ذلك ثلاث آيات من أجل التنبيه

(الآية الأُولى)

قوله تعالى « وإِنّا أوْ إِيّاكمْ لعَلَى هدًى أوْ فى ضلالٍ مُبينٍ » فانظر الى براعة هذا المعنى المقصود وجزالة هذا الانتظام بمخالفة مَوْقِعَىْ هذين الحرفين ، فإنه إنما خُولف بينهما فى التلبُّس بالحقّ والباطل ، والدخول فيهما ، وذلك من جهة أنّ صاحب الحقّ كأنه لمزيد قوّةِ أمره ، وظهورِ حُجّته ، وفرطِ استظهاره راكبٌ لجوادٍ يُصرّفه كيف شاء ، ويركُضُه حيثُ أرَادَ ، فلأجل هذا جُعل ما يختصّ به مُعَدًّى بحرف (على) الدالّ على الاستعلاء ، بخلاف صاحب الباطل فإنه

لفشله ، وفرط قلقه ، وضعف حاله ، كأنه ينغمس فى ظلام . وموضع سافل لا يدرى أين يتوجه ولا كيف يفعل ، فلهذا كان الفعل المتعلق بصاحبه مُعدًّى بحرف الوعاء ، إشارةً الى ما ذكرناه ، ويؤيد هذا ما ذكره الله تعالى فى سورة يوسف حيث قال « تالله إنك لفى ضلالك القديم »

(الآية الثانية)

قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل » فهذه أصناف ثمانية ، جعل الله الصدقات مصروفة فيهم لكونهم أهلاً لها ومستحقين لصرفها ، لكن الله تعالى خص المصارف الأربعة الأول باللام ، دلالةً على الملك والأهلية للاستحقاق ، وعدل عن اللام الى حرف الوعاء فى الأصناف الأربعة الأخر ، وما ذاك الا للإيذان بأن أقدامهم أرسخ فى الاستحقاق للصدقة ، وأعظم حاجةً فى الافتقار من حيث كانت (فى) دالةً على الوعاء ، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشىء فى الوعاء وأن يجعلوا مظنةً لها ، وذلك لما فى فكّ

الرقاب وفى الغُرْم من الخلاص عن الرِّقّ ، والدَّيْن اللذين يشتملان على النقص ، وشغْل القلب ، بالعبودية ، والغرم ، ثم تكريرُ الحرف فى قوله (وفى سبيل الله) قرينةٌ مُرَجِّحَةٌ له على الرقاب والغارمين ، وكان سياق الكلام يقتضى أن يُقال (وفى الرقاب والغارمين وسبيل الله وابن السبيل) فلمّا جىء (بفى) مرَّةً ثانيةً وفُصل بها سبيل الله ، عُلم أن السبيل آكَدُ فى الاستحقاق بالصّرف فيه من أجل عمومه وشموله لجميع القُرُبات الشرعية والمصالح الدينيّة

(الآية الثالثة)

قوله تعالى « ولقد كرَّمْنا بنى آدم وَحَمَلْناهمْ فى البرّ والبَحْرِ » إنما أعرض عن ذكر حرف الاستعلاء وهو (على) وعَدَل عنه الى حرف الوعاء وهو (فى) مع أن الظاهر هو العلوُّ على الأرض والفُلْكِ ، إعلاماً بأنّ حرف الوعاء أقعدُ وأمكنُ ههنا من حرف الاستعلاء لأنّ (على) تشعر بالاستعلاء لا غيرُ من غير تمكّنٍ واستقرارٍ ، (وفى) تُشعر ههنا بالاستقرار والتمكّن ، ومن حقّ ما يكون مستقرّا فيه متمكنا أن يكون مستعلياً له ، فلمّا كانت (فى) تؤذن

بالمعنيين جميعاً آثَرَها وعَدَل اليها وأعرض عن (على) دلالةً على المبالغة التى ذكرناها ، وإنما ساوى فى ذكر (على) بين قوله تعالى « أفَمَن يمْشِى مُكِبًّا على وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يمْشِى سَوِيًّا على صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » لاستوائهما جميعا فى الدلالة على المبالغة ، لأن كلَّ من كان مُنْهَمِكًا فى الغىّ منغَمِساً فى غمرَات الباطل ، فهو فى التمثيل بمنزلة مَنْ رَكِب وجهَه ، وجعلهُ مطيَّةً له يمتطيها الى الوقوف عليه وإحرازه له ، ومَنْ كان على الحق فهو فى التمثيل بمنزلة من هو على طريق مستقيمة لا تَعَوُّج به مُنْتَصِبَ القامةِ ، لا ينحنى فى صعودٍ ولا هبوطٍ ، فلمّا كان فى كلْتَا حالتيه لا ينفكُّ عن الركوب والاستعلاء إما لوجهه أو للطريق المستقيمة سَوَّى بينهما فى حرف الاستعلاء ، وهذه لطائف دقيقة وأسرار غامضة يَدْريها من ضَرَبَ فى هذه الصناعة بِعِرْق ، وظَفِر فيها بحَظّ

﴿ الفصل الرابع ﴾

(فى التقديم والتأخير)

اعلم أن الألفاظ تابعة للمعانى كما سنقرره فى خاتمة هذا الكتاب بمعونة الله تعالى ، والمعانى لها فى التقديم أحوال خمسة

(الحالة الاولى)

تقدُّم العلة على معلولها عند القائلين بها ، وهذا كتقدّم الكون على الكائنيّة ، والعلم على المعالميّة ، وهكذا سائر العلل والمعلولات عند من أثبتها ، وهم أكثر المعتزلة وطوائف من الأشعرية ، فأمّا نحن فلا نراها ، بل الكون هو نفس الكائنية ، والعلم هو نفس العالمية ، من غير أمرٍ ورآءَ ذلك واستقصاء الرّدّ على من أثبتها قد قررناه فى الكتب الكلامية ، وأَنْهَيْنَا فيه القول نهايته ، ونحو تقدّم الأسباب على مسبباتها ، وهذا نحو تقدّم السراج على ضوئه ، فإنّ تقدّم هذه الموجبات على موجباتها يكون تقدُّماً ذهنيّاً ، لا زمانيّاً ، لأن الموجَبَ لا يتراخى عن موجبه

(الحالة الثانية)

التقدّمُ بالذات ، وهذا نحو تقدّم الواحد على الاثنين على معنى أن الوحدة لا يمكن تحقق الاثْنَيْنِيّة الاّ بعد سبقها ، وليس من باب العلّة والمعلول فإنّ الوحدة ليست علةً فى الاثنينية بخلاف ما قرّرناه من الحالة الأولى

(الحالة الثالثة)

التقدّم بالشرف، وهذا نحو تقدّم الأنبياء على الأتباع، والعلماء على الجهّال ، فهذا تقدّمٌ معقولٌ يخالف ما تقدم

(الحالة الرابعة)

التقدم بالمكان ، وهذا نحو تقدّم الامام على المأموم ، ونحو تقدّم من يقرُب الى الحائط دون من تأخّرَ عنه ، فمن يَلِى الحائطَ فإنه يقال . إنه سابقٌ على من تأخر عنه ، وهكذا القول فى غيره من الأمكنة

(الحالة الخامسة)

التقدّم بالزمان ، وهذا نحو تقدّم الشيخ على الشابّ ، والأب على الابن ، فإن الوالد وُجد فى زمان لم يوجد فيه الابن ، فهذه المعانى كلها عقلية ، فما كان منها متقدّماً على غيره بأحد هذه الاعتبارات كان فى العبارة كذلك إتباعاً للمعانى بالألفاظ ، ومن التقدّم بالزمان قوله تعالى « وعاداً وثموداً وقد تبيَّنَ لكم من مساكنهم » وهكذا قوله تعالى « وجعلَ الظلماتِ والنورَ » فإن الظلمة سابقةٌ على النور ، لأن الحق أن

الظلمة هى عدم النور ، وليست أمراً ثبوتيّا ، فإذا كان الأمر فيها كما قلناه فلا شكّ أن عدم الشيء سابق على وجوده ، لأن العدم بلا أول والوجودُ يتلوه ، فلهذا كان تقدم الظُّلَم على الأنوار ، من باب تقدم الأزمنة ، وهكذا القول فى الظلمة المعنوية ، لأنها اذا أُريد بها الجهلُ والكفرُ فإنها تكون سابقة على النور المعنوىّ ، وهو العلمُ ، والإسلامُ ، ويؤيد ما قلناه قوله تعالى « والله أخرجكم من بطون أُمَّهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار » فانتفاء العلم ظلمةٌ معنويةٌ مجازيةٌ ، فهى متقدمة بالزمان على نور الأدراكات الخمسة كلها ، وقوله تعالى « فى ظلماتٍ ثلاثٍ » يريد ظلمة البطن والرحم والمشيمة

ومن التقدُّم بالذات قوله تعالى « مثنى وثُلاثَ ورُباعَ » وقوله تعالى « ما يكونُ من نَجْوَى ثلاثةٍ الاّ هو رابعُهم ولا خمسةٍ الاّ هو سادسُهم » وهكذا القول فى مراتب الأعداد كلها ، فان كل واحدة منها سابقة على ما بعدها من المراتب سبقاً ذاتيّا ، ومن التقدُّم بالسببية قوله تعالى « وهو العزيز الحكيم » لأن العزيز هو الغالب ، ولأنه تعالى لمّا عزّ فى ذاته بالغلبة حكمَ على كل شيء ، فلم يخرج عن حكمة ملكه خارجٌ ،

ونحو قوله تعالى « إِنَّ اللهَ يُحبُّ التوّابين ويحبّ المتطهّرين » فالتوبة هى سبب التطهير من دنَس الآثام كلها . وقوله تعالى « ويلٌ لكلّ أفّاكٍ أثيم » فالإفْكُ يكون سبباً للإثم ، فلهذا قُدّم عليه ، فأمّا قوله تعالى « وأذِّنْ فى الناس بالحجّ يأتُوك رجالاً وعلى كلِّ ضامرٍ يأتِينَ من كل فجٍّ عميقٍ » فتقديمُ (رجالاً) فيه وجهان،أحدهما أن يكون تقدُّماً بالرتبة، فإنّ الغالب أن الرجّالة إنما يأتون من الأمكنة القريبة ، والركبان يأتون من الأمكنة البعيدة ، فلهذا قدّم الرّجّالة ، وثانيهما أن يكون تقديم الرجّالة لأجل الفضل ، فإن من حجّ راجلاً أفضلُ ممَّنْ حجّ راكبا ، فلهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما ودِدتُ لو حججْتُ راجلاً ، فإن الله قدّم الرجّالة على الركبان فى القرآن فدلّ ذلك على أنه فهم من التقديم فى الآية الفضل، فالمعنيان محتملان فى الآية كما ترى، ومن التقديم فى الرتبة قوله تعالى « هَمّازٍ مشّاءٍ بنميمٍ » فإنّ الهمّاز هو المغتاب ، وهو لا يفتقر الى مَشْى بخلاف النميمة فإنها تفتقر الى نقل الحديث من شخص الى شخص ، وما كان مجرّداً فهو سابقٌ فى الرتبة على ما كان له تعلقات بغيره ، وقوله تعالى « مَنّاعٍ للخير » إنما قُدّم على قوله « معتدٍ أثيمٍ »

لمّا كان المنعُ مقصوراً على نفسه والعدوانُ له تعلّقٌ بغيره ، وهكذا قوله « عُتُلّ » فإنه الفظُّ الغليظ ، والزنيمُ ، له تعلّق بالغير من جهة أنه الدعيُّ وهو المنسوب الى غير أبيه فله تعلّق بالغير

ومن التقدم فى الشرف قوله تعالى « فاغْسِلوا وجوهَكم وأيديَكم » وقوله « وامسحُوا برؤُسكم وأرجلكم » فإنّ الوجه أشرف من اليد ، والرأسَ أفضلُ من الرّجْل ، ومنه قوله « من النبيّين والصديقين » فإنّ النبي أشرفُ من الصدّيق وقوله « والشُّهَداء والصالحين » فإن الشهداء أعلا درجةً من غيرهم من أهل الصلاح ، ومن هذا قوله تعالى « وجعل لكم السمع والأبصار » وقوله « إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ » وقوله « سميعٌ بصيرٌ » وقوله تعالى « فما أَغْنَى عنهم سمْعُهم ولا أبصارُهم » فأمّا تقديم الإنس على الجنّ فهو الأكثرُ الواردُ فى القرآن من أجل شرفهم على الجنّ كقوله تعالى « لم يَطْمِثْهُنّ إِنْسٌ قبلَهم ولا جَانٌّ » وقوله تعالى « فيومئذٍ لا يُسْئَلُ عن ذنْبه إِنسٌ ولا جانّ » وقوله تعالى «وأنّا ظنَنّا أن لن تقولَ الإنسُ والجنُّ على الله كذبا » وغير ذلك فأمّا قوله « يا معْشَرَ الجنّ والإنس » فإنما ورد مقدّماً ههنا على الإنس ، من أجل

اشتمالهم على الملائكة كما قال «وجعلوا بينهُ وبينَ الجنَّة نَسَبًا» حيث قالوا الملائكة بنات الله ، وكما قال الارَّجبي

وسخَّرَ مِن جنِّ الملائكِ سبعةً
قيامًا لدَيْه يعملونَ بلا أجرِ

فحيث كان متناولاً للملائكة قُدِّموا لفضلهم ، وحيث كان الخطاب مقصوراً على الثقلين قدّم الانس لفضلهم ، والأجودُ أن يقال : إنما قُدّم الجنّ ههنا لمّا كان المقام مقام خطاب بامتثال الأوامر فى العبادة فى قوله تعالى « وما خلقت الجنّ والإنس الاّ ليعبدون » فقدّمهم لمّا كانت المخالفة منهم فى ترك العبادة أكثر من الإنس وقوله « يا معشر الجنّ والإنس » انما قدّمهم لمّا كان المقام مقام تسلّط واجتراء والجنُّ بذلك أحقُّ فلهذا قدّمهم، فأما قوله تعالى « زُيِّنَ للناس حُبُّ الشهوات من النساء والبنين والقناطير المُقَنْطَرَةِ من الذهب والفضّةِ والخيل المُسوَّمَة والأنعام والحَرْث » فلأن الله تعالى لمّا صدّر الآية بذكر الحُبّ ، وكان المحبوب مختلف المراتب متفاوتَ الدّرَج ، اقتضت الحكمةُ الإلهيةُ تقديم الأهم فالأهمْ من المحبوبات ، فقدّم النساء على البنين لما يظهر فيهن من قوّة الشهوة ونزوع الطبع وإيثارهن على كلّ محبوب

وقدم البنين على الأموال لتمكنهم فى النفوس واختلاط محبتهم بالأفئدة وهكذا القول فى سائر المحبوبات فالنساء ، أقعدُ فى البيوت ،والبنون أقعدُ فى المحبة من الأموال،والذهبُ أكثر تمكناً من الفضّة ، والخيل أدخلُ فى المحبّة من الأنعام، والمواشى أدخل من الحرث ، فأمّا قوله تعالى « إِنّما أموالُكم وأولادُكم فتنة » فإنما قدم الأموال ههنا لأنه فى معرض ذكر الافتتان ، ولا شكّ أن الافتتان بالمال أدخلُ من الافتتان بالأولاد ، لما فيه من تعجيل اللذة والوصول الى كل مسرّة والتمكن من البسطة والقوّة ، بخلاف آية القناطير ، فإنه إنما قدّم البنين فيها لمّا ذكرها فى معرض الشهوة وتمكين المحبة ، وممّا ينتظم فى سلك هذا العقد النفيس قوله تعالى « وطهّرْ بيتىَ للطائفين والقائمين والرُّكَّعِ السجود » فإنما قدّم الطائفين لأن سياق الآية فى عظم العناية بالبيت والطائفون اقربُ ما يكونون اليه، فلهذا قدّمهم ، ثم ثنّى بالقائمين لأنه يلى الطواف فى الرتبة لأن القيام يشملهما جميعا ، وإنما جُمِعا لأن الجمع أدلُّ على العموم من المفرد ، وإنما جُمِعا جمعَ السلامة لأن فى لفظ اسم الفاعل إشعاراً بالتجدّد والحدوث ، كالفعل فالطائفون والقائمون فى معنى يطوفون ويقومون ، وإنما عدَلَ الى لفظ اسم الفاعل

تجريداً له عن تعلق الأزمنة التى يدلّ عليها الفعل ، وكان اسم الفاعل أحقَّ لما فيه من الإشعار بالحدوث والتجدّد ، وتجرّده عن الدلالة على الأزمنة ، ثم ثلّث بالركّع السجود ، وإنما جمعه جمعَ التكسير وعدَلَ عن مشاكلته لما قبله من جمع السلامة ، لما ذكرناه من أن جمع السلامة فى الطائفين والقائمين ، فيه تنبيهٌ على تجدّد الطواف المختصّ بالبيت ، والقيام ، لانه نوع منه ، بخلاف الركوع والسجود ، فإنهما لا يختصان بالبيت ، بل كما يكونان فيه يكونان بغيره ثم وصف الركّع بالسجود ، ولم يعطفه بالواو كما فعل بالقائمين ، لأن الركّع هم السجود ، والشىء لا يعطف على نفسه ، كما لا تقول : جاءنى زيدٌ والكريم ، على أن يكون الكريم هو زيدٌ ، ولأن السجود قد يكون عبارةً عن المصدر فلو عطفه لأوهم كونَه مصدراً والمرادُ الجمع ، لا يُقال : فهلاّ قال السّجّد ، ليطابق قوله الركّع كما جاء فى آية أخرى « تَراهمْ ركّعًا سُجّدًا » أو قال الركوع ليطابق السجود ، فما الوجهُ فى المخالفة بينهما ، لأنا نقول : السجود يطلق على وضع الجبهة على الارض ، وعلى الخشوع ، ولو قال السّجّد ، لم يتناول الا المعنى الظاهر من غير إفادة الخشوع ، ويصدق ذلك قوله تعالى « تراهم ركّعًا سجّدًا » لما

كان من رؤيةِ العين ، ورؤيةُ العين لا تتعلق الاّ بالظاهر فقصد بذلك الإشارة الى السجود المعنوىّ فالصورىّ ، بخلاف الركوع ، فإنه ظاهر فى أعمال الجوارح الظاهرة التى لا يشترط فيها البيْتْ كما فى الطواف والقيام المتقدمَيْن ، دون أعمال القلب ، فلأجل هذا جُعل السجود وصفاً للركّع ، وإنما أراد الخشوع الذى هو روح الصلاة وكمالها ، فاذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر ما يجب تقديمه ، ولو أخّر لفسد المعنى وتغيّر ، ثم نذكر ما يجوز تقديمه ، ولو أُخّر لم تفسد المعنى فهذان تقريران

(التقرير الأول)

ما يجب تقديمه ولو تأخّر لفسد معناه ، ونذكر من ذلك صوراً خمسا

(الصورة الأولى)

تقديم المفعول على فعله كقولك : زيداً ضربتَ ، فى ضربت زيدا ، فان فى قولك زيداً ضربتَ تخصيصاً له بالضرب دون غيره ، بخلاف قولك ضربت زيدا ، وبيانه هو أنك اذا قدّمت الفعل فإنك تكون بالخيار فى إيقاعه

على أى مفعول أردت بأن تقول ضربت زيداً أو عمراً أو بكراً أو خالداً واذا أخرت الفعل وقدّمت مفعوله فإنه يلزم الاختصاص للمفعول على أنك لم تضرب أحداً سواه ، فأمّا قوله « إِيّاكَ نعبُدُ وإِيّاكَ نستعينُ » فهل يكون تقديم المفعول به من أجل الاختصاص ، أو من أجل المشاكلة لرؤس الآى ، فيه مذهبان

المذهب الأول أن تقديم المفعول إنما كان من أجل الاختصاص ، وهذا هو الذى أشار اليه الزمخشرى فى تفسيره ، وهو رأى الاكثر من علماء البيان ، وذلك لأن المفعول اذا تقدّم لزم الاختصاص كما قلناه فى قولنا زيداً ضربت ، ولأجل ذلك تكون العبادة مختصة بالله تعالى لأجل التقدّم ، وعلى هذا ورد قوله تعالى « بل اللهَ فاعبُدْ وكُنْ من الشاكرين » ولم يقل بل اُعبُد الله لاجل الاختصاص وعلى هذا يحمل قوله تعالى « إِياكَ نعبد وإِياكَ نستعين » فتقدّمه من أجل الاختصاص ، وهذا فيه نظر لقوله تعالى « فليَعبُدوا ربَّ هذا البيت » وقوله تعالى « واعبدُوا الله ولا تُشرِكوا به شيأً » وقوله تعالى « واعبُدْ ربَّك » واعبُدوا ربّكم » ولو كان التقديم من أجل الاختصاص لوجب تقديمه فى هذه الآيات

كلها ، فلما ورد مؤخّراً عن الفعل والمعنى واحدٌ بطل ما قاله

المذهب الثانى أنه إنما قدّم من أجل المشاكلة لرؤس الآى ، ومراعاة حسن الانتظام ، واتفاق أعجاز الكلم السجعيّة ، لأن قبله (مالك يوم الدين) فلو قال نعبدك ، ونستعينك ، لذهبت تلك الطلاوة ، ولزالت تلك العذوبة ، وهذا شيء يحكى عن بعض علماء البيان واختاره ابن الأثير ، والمختارُ عندنا أنه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص ، والتشاكل ، فيكون فى التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعا ، فالاختصاصُ أمرٌ معنوىّ ، والتشاكل أمرٌ لفظىٌّ . وعلى هذا ورد قوله تعالى « فأوْجَسَ فى نفسه خيفةً مُوسَى » وقوله تعالى « خذُوه فغُلُّوه ثم الجحيمَ صلّوهُ » ومنه قوله تعالى « فأمّا اليتيمَ فلا تقهر وأمّا السائلَ فلاَ تَنْهَرْ » وقوله تعالى « والقمرَ قدّرناه » ولم يُقَلْ وقدّرنا القمر ، ليطابق ما تقدّم من الجمل الابتدائية فى قوله تعالى « وآيةٌ لهم الليلُ » وقوله « والشمسُ تجرى » فبالتقديم تحصل ملاحظة الأمرين جميعا

(الصورة الثانية)

تقدم خبر المبتدإ عليه فى نحو قولك : قائم زيد فى زيد قائم ، فإنك اذا أخّرت الخبر فليس فيه الا الإخبار بأن زيداً قائمٌ لا غيرُ من غير تعرُّضٍ لمعنى من المعانى البليغة ، بخلاف ما اذا قدّمته وقلتَ : قائمٌ زيد فإنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل ، والضحك وغيرهما ، أو تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله ، وتفيد وجهاً آخر وهو أنه يكون كلاماً مع من يَعْرف زيداً ويُنكر قيامه فتقول : قائم زيد، ردّاً لإنكار من ينكره ، ومن هذا قوله تعالى « وظنوا أنهم مانعتُهم حصونُهم من الله » فإنما قدّم قوله (مانعتهم حصونُهم من الله) وهو خبر المبتدإ فى أحد وجهيه ، ليدلّ بذلك على فَرْط اعتقادهم لحصانتها ومبالغة فى شدّة وثوقهم بمنعها إيّاهم ، وأنهم لا يُبالون معها بأحد ، ولا يُنَالُ فيهم نَيْلٌ ، وفى تقرير ضمير (هم) اسماً وإسنادِ المنع والحصون اليهم ، دلالةٌ بالغةٌ على تقريرهم فى أنفسهم أنهم فى عزّةٍ ومنَعَة ، لا تُرْمَى حَوْزَتُهم ، ولا يُغْزَوْن فى عُقْرِ دارهم ، ولو أُخّر الخبرُ لم يُعط شيئاً من

هذه الفوائد ، ومن هذا قوله تعالى فى قصة إبراهيم « أراغبٌ أنتَ عن آلهتى يا إبراهيمُ » فانما قدّم خبرُ المبتدإ ولم يقل : أنت راغبٌ ، ليدلّ بذلك على إفراط تعجّبه فى الميل عنها ومبالغة فى الاهتمام بأمرها وواضعاً فى نفسه أنّ مثل آلهته لا تنبغى الرغبة عنها ولا يصح الإعراض عن عبادتها ، ومن رائق ذلك وبديعه قوله تعالى « واقترَبَ الوعدُ الحقّ فإذا هى شاخصةٌ أبصارُ الذين كفَرُوا » فإنما قدّمه ولم يقل : أبصارُ الذين كفروا شاخصة ، لأمرين ، أمّا أوّلاً فلأنه إنما قدّم الضمير فى قوله (هى) ليدلّ به على أنهم مختصون بالشخوص دون غيرهم من سائر أهل المحشر ، وأمّا ثانياً فلأنه اذا قدّم الخبر أفاد أنّ الأبصار مختصة بالشخوص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة أو مطموسةً أو مزورّة الى غير ذلك من صفات العذاب ، ولو قال واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم ، لم يقع من هذه الأسرار معنى واحدا ، ومن دقيق التقديم وغريبه قوله صلى الله عليه وسلم وقد سُئل عن التوضّؤ بماء البحر فقال مجيباً للسائل (هو الطّهور ماؤهُ والحلُّ ميتتُه) وإنما قدّم الخبر على المبتدإ فى الأمرين جميعاً لغرضين ، أما أوّلاً فلأن يدفع بذلك إنكار من ينكر

الحكمين جميعاً ، جوازَ التوضؤ وحلّ ميتته ، لأنه ربّما يَسنَحُ فى النفوس من أجل كونه زُعَافاً مختصّاً بالمُلُوحة البالغة فلا يجوز التوضؤُ به ، وإن كان ميّتاً فلا يحلّ أكله لعدم الذكاة فيه ، فقدّم الخبر من أجل دفع ذلك وإزالته ، وأمّا ثانياً فلأجل التنبيه على الاختصاص بكونه أخص الأمْوَاهِ بجواز التوضؤ به لصفائه ورقّته ، وأن ميتته حلالٌ لا يشوبها فى طيب المكسب ، وحلّ التناول شائبٌ ، ولو قال فى الجواب هو الذى ماؤه طاهرٌ ، وميتتُه حلالٌ ، نزل عن ذلك الرتبة وفاتت عنه المزية

(الصورة الثالثة)

(فى تقديم الظرف وتأخيره)

اعلم أن الظرف لا يخلو حالُه إما أن يكون وارداً فى الإثبات ، أو يكون وارداً فى النفى ، فإذا ورد فى الإثبات فتقديمه على عامله إنما يكون لغرض لا يحصل مع تأخيره فلا جرَمَ التزمَ تقديمُه ، لأن فى تأخيره إبطالاً لذلك الغرض ، ثمّ هو على وجهين ، أحدهما أن يكون وارداً دلالةً على الاختصاص ، وهذا كقوله تعالى « ألا إلى الله تصيرُ

الأمورُ » لأن المعنى أن الله تعالى مختصٌ بصيرورة الأمور اليه دون غيره ، ونحو قوله تعالى « إِنّ الينا إِيابَهم ثمّ إِن علينا حسابَهُمْ » وقوله تعالى « له الملكُ وله الحمدُ وهو على كل شيءٍ قديرٌ » فهذه الظروف لا وجه لتقديمها على عاملها الا ما ذكرناه من الاختصاص ، وثانيهما أن يكون تقديمهِ من أجل مراعاة المشاكلة لرؤس الآى فى التسجيع ، وهذا كقوله تعالى « وجوهٌ يومئذ ناضرةٌ الى ربّها ناظرةٌ » ليطابق قوله « باسرَةٌ ، وفاقرَةٌ » ونحو قوله « والْتفَّت الساق بالساق الى ربّكَ يومئذٍ المَساقُ » وقوله تعالى « الى ربك يومئذ المستقرُّ » ليطابق قوله « بما قدّم وأخّر » ومثل قوله تعالى « والينا يرجعون ، وعليه توكلتُ واليه أُنيبَ » فهذا وأمثالُه انما قُدِّمَ ليس من جهة الاختصاص . وإِنما كان من أجل ما ذكرناه من المطابقة اللفظية فى تناسب الآى وتشاكلها ، وقد يظن الظَّانُّ أن تقديم الظرف إِنما يكون مقصوراً على الاختصاص وليس الامر كما ظنّه كما حققناه ، بل كما يحتمل المشاكلة كما أشرنا اليه فهو يحتمل الاختصاص فهما محتملان كما ترى ، والتحكُّمُ بأحدهما لا وجه له ، وأما اذا كان وارداً فى النفى فقد يرد مقدّما ، وقد يرد مؤخّرا ، فإِذا

ورد مؤخراً أفاد النفى مطلقاً من غير تفصيل ، وهذا كقوله تعالى « لا ريب فيه » فإنه قصد أنه لا يُلْصَقُ به الريبُ ولا يُخالطه ، لأن النفى التصق بالرّيب نفسه ، فلا جرَم كان منتفياً من أصله ، بخلاف ما لو قُدّم الظرفُ فإنه يفيد أنه مخالف لغيره من الكتب فإنه ليس فيه ريبٌ ، بل فى غيره كما لو قلتَ : لا عيب فى هذا السيف فإنه نفى العيب عنه على جهة الاطلاق ، بخلاف ما لو قلت هذا السيف لا فيه عيب ، ولهذا أخّره ههنا وقدّمه فى قوله تعالى « لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها يُنْزَفُونَ » لأن القصد ههنا تفضيلها على غيرها من خمور الدنيا والمعنى أنه ليس فيها ما فى غيرها من الغَوْل ، وهو الخُمَار الذى يصدع الرؤس ، أو يُريد أنها لا تغتالهم بإذهاب عقولهم كما فى خمور الدنيا (ولا ينزفون) اى لا يسكرون من الإنزاف وهو السكر

(الصورة الرابعة)

الحالُ فإنك اذا قدمته فقلت : جاء ضاحكاً زيدٌ ، فإنه يفيد أنه جاء على هذه الصفة مختصاً بها من غيرها من سائر صفاته بخلاف ما لو قلت . جاء زيد راكبا ، فإنه كما يجوز أن

يجيء على هذه الصفة فإنه يجوز مجيئه على غيرها من الصفات فافترقا

(الصورة الخامسة)

الاستثناء فى نحو قولك . ما ضربت الا زيداً أحداً ، فإنك اذا قدّمته فإنهُ يفيد الحصر ، وأنه لا مضروب لك سواه ، وهكذا لو قلت . ما ضربت أحداً الا زيدا ، فالصورتان دالتان على الحصر لمَّا كان الاستثناء متصلاً بالمفعول بخلاف قولك . ضربت زيداً فإنه غير مفيد للحصر ، فكما يجوز أن تضربه يجوز أن تكون ضارباً لغيره وهكذا القول فى غيره من المسائل فانها تختلف حالها باختلاف التقديم والتأخير

(التقرير الثانى)

(فى بيان ما يجوز تقديمهُ ولو أُخر لم يفسد معناه)

اعلم أن الشيئين اذا كان كل واحد منهما مختصاً بصفة تقتضى تقديمه على الآخر فأنت بالخيار فى تقديم أيّهما شئت ، وهذا كقوله تعالى « ثمّ أورثنَا الكتابَ الذينَ اصْطَفَيْنَا من عبادِنا فمنهم ظالمٌ لنفسه ومنهم مقتصدٌ ومنهم

سابقٌ بالخيرات » فإنما قدّم الظالم لنفسه لأجل الإيذان بكثرتهم وأنّ معظم الخلق على ظلم نفسه ، ثم ثنّى بعدهم بالمقتصدين لأنهم قليلٌ بالإضافة الى الظالمين ، ثم ثلّثَ بالسابقين وهم أقلُّ من المقتصدين ، فلا جرَمَ قدّم الأكثر ، ثم بعده الأوسط ، ثم ذكر الأقلّ آخراً لما أشرنا اليه ، ولو عُكست هذه القضية فقدّم السابق لشرفه على الكلّ ، ثم ثنى بالمقتصد لأنه أشرف ممَّن ظلَمَ نفسه لم يكن فيه إخلال بالمعنى ، فلا جرَمَ رُوعِيَ فى ذلك تقديم الأفضل فالافضل ، ومما ينسحب ذيلُه على ما قررناه من الضابط قوله تعالى « وأنزلْنا من السماء ماءً طهوراً لنُحْيِي به بَلْدَةً ميْتاً ونُسْقِيَهُ ممّا خلقنا أَنْعَاماً وَأَنَاسِيَّ كثيراً » فقدم حياة الأرض لأنها سبب فى حياة الخلق ، فلأجل هذا قُدّمت لاختصاصها بهذه الفضيلة ، ثم قدّم حياة الأنعام على حياة الناس ، لما فيها من المعاش للخلق والقوام لأحوالهم فراعى فى التقديم ما ذكرناه ، ولو قدّم سقى الخلق على سقى الأنعام لاختصاصهم بالشرب ، وقدم سقى الأنعام على الأرض لكان له وجهٌ ، لأن الحيوان أشرف من غيره ، فكلّ واحد منهما مختصّ بفضيلة يجوز تقديمُه لأجلها ، فلأجل هذا ساغ فيه الأمران كما ترى ، وممّا نُورده من ذلك

قوله تعالى « واللهُ خلَقَ كلَّ دَابّةٍ من ماءٍ فمنهم مَنْ يَمْشى على بَطنه ومنهم مَن يَمْشى على رجلَيْن ومنهم مَن يمشى على أربَعٍ » وإنما قدّم الماشى على بطنه ، لأنه لمَّا صدَّر الآية بالاخبار على جهة التمدّح بأنه خالق لكل دابّة من الماء ، فقدّم فى الذكر من يمشى على بطنه ، لانه أدل على باهر القدرة وعجيب الصنعة من غيره ، وثنّى بمَن يمشى منهم على رجلين ، لأنه أدخل فى الاقتدار ممّن يمشى على أربع ، لأجل كثرة آلات المشى فيكون التقديم على هذا من باب تقديم الأعجب فى القدرة فالأعجب ، ولو عكس الأمر فى هذا فقدم الماشى على الأربع ثم ثنّى بالماشى على رجلين ثم ختمه بالماشى على بطنه لكان له وجهٌ فى الحسن ، وعلى هذا يكون تقديمُه من باب الأفضل فالافضل ، لا يقال فأُرَاهُ لم يقتصرْ على قوله « فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين » فيكون فيه وفاءٌ بذكر الصنفين ويكون ما عداهما مندرجاً تحتهما فيدخل تحت الأول من لا رِجْلَ له من حيوان البرّ والبحر ، ويدخُل تحت الثانى من يمشى على أكثر من رجلين ، ولا حاجة الى ذكر من يمشى على أربعٍ لاندراجه تحت ما قبله ، أو كان قد ذكر الأربع بذكر مافوقها ، فلِمَ خص هذه الأنواع الثلاثة ، لأنا

نقول إنما ذكر من يمشى على بطنه ولا بُدَّ من ذكره لما فيه من باهر القدرة ، ولأنه غير مندرج تحت غيره ، وخصّ من يمشى على رجلين ، لأن من جملتهم بنى آدم ، فخصّهم بالذكر لما لهم من مزيد الشرف على سائر الحيوانات ثم نبّه (بمن يمشى على أربع) على سائر الحيوانات كلها ، ولم يذكر ما زاد على ذلك ، إمّا لانه قليل بالإضافة الى ذوات الأربع ، وإمّا لأنه يدخل بطريق الأولى لأنه اذا جاز أن يمشى على أربع فمشيُه على أكثر منها أدخل فى القدرة والجواز

ومن ذلك قوله تعالى « وما يعزُبُ عن ربّكَ من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فى الأَرْضِ ولا فى السماء » وقال فى آيةٍ أُخرى « وما يعزُبُ عن ربّكَ مثقالُ ذرّةٍ فى السموات ولا فى الأرض » والتفرقةُ بينهما هو أنه أرادَ فى الثانية ذكرَ إحاطة علمه وشموله لكل المعلومات الجزئية والكلية ، فلا جرَم صدّر بالسموات قبل الارض لاشتمالها على لطائف الحكمة وعجائب الصنعة ومحكم التأليف وكثرة المعلومات كما قال تعالى « وكذلك نُرى إبراهيمَ ملكوتَ السَّمَوَاتِ » وأما الأولى فإنها كانت مسُوقة من شأن أهل الأرض كما قال تعالى « وما تَعْمَلُونَ منْ عَمَلٍ إلاّ كُنَّا عليكم شهوداً » فقدّم ذكر الأرض تنبيهاً

على ذلك لمَا كان له اختصاص به ، وهكذا حالُ الآيات القرآنية فإنّ فيها لمن تأمّلها وأمعَنَ نظرَه وحكَّ قريحتَهُ ، أسراراً علميّةً ولطائف إلهيّةً ، يَدْرِيهَا مَن أدْمَنَ فكرته فيها ، وأتعب قلبَه وخاطرَه فى إحْراز معانيها

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أنه اذا كان مطلعُ الكلام فى إفادة معنى من المعانى ثم يجىء بعده ذكر شيئين وأحدُهما يكون أفضلَ من الآخر وكان المفضولُ مناسباً لمطلع الكلام ، فأنت ههنا بالخيار ، فان شئت قدمت المفضول لما له من المناسبة لمطلع الكلام ، وإن شئت قدمت الفاضل لما له من رتبة الفضل ، وقد جاء فى التنزيل تقديم السماء على الارض وتقديم الأرض على السماء ، وكلٌّ واحد منهما تحته سرٌّ ورَمْزٌ الى لطائف غريبة ، ومعانٍ عجيبة ، فعلى الناظر إعمال نظره فى استنباطها ، وإمعان فكره فى استخراجها ، فليَجِدَّ النظّارُ الممارسون ، وفى ذلك فليتنَافسِ المتنافسُون

﴿ الفصل الرابع ﴾

(فى الإبهام والتفسير)

اعلم أن المعنى المقصود إذا وردَ فى الكلام مُبْهماً فإنه يفيده بلاغةً ، ويكسبُه إعجاباً وفخامةً ، وذلك لأنه اذا قَرَعَ السمعَ على جهة الإبهام ، فإن السامع له يذهب فى إبهامه كل مذْهَب ، ومصداقُ هذه المقالة قوله تعالى « وقضينَا إليه ذلك الأَمْرَ » ثم فسَّره بقوله « أنّ دابرَ هؤلاءِ مقطوعٌ مُصْبحينَ » وهكذا فى قوله تعالى « إنّ اللهَ لا يَسْتَحِى أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مّا » فأبهمه أوّلاً ثم فسره بقوله « بَعُوضَةً فما فوقها » ففى إبهامه فى أول وَهْلَةٍ ، ثم تفسيره بغير ذلك ، تفخيمٌ للأمر وتعظيمٌ لشأنه ، فإنه لو قال وقضينا اليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، وإن الله لا يستحى أن يضرب مثلاً بعوضة ، لم يكن فيه من الفخامة وارتفاع مكانه فى الفصاحة ، مثلُ ما لو أبهمه قبل ذلك ويؤيد ما ذكرناه هو أن الإبهام أوّلاً يُوقِعُ السامع فى حَيرةٍ وتفكرٍ واستعظامٍ ، لِمَا قرَعَ سمْعَه فلا تزالُ نفسُه تنزِعُ اليه وتشتاق إلى معرفته والاطّلاع على كُنْهِ حقيقته ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : هلْ أدُلُّك على أكرمِ

الناس أبًا ، وأفضلهم فِعْلاً وحَسبا ، وأمضاهم عزيمةً ، وأنفذهم رَأْيًا ، ثمّ تقول . فلان ، فإن هذا وأمثالَه يكون أدخلَ فى مدحته ممّا لو قلت . فلان الأكرمُ الأفضلُ الأنبلُ ، وما ذاك الاّ لأجل إبهامه أوّلا ، وتفسيره ثانيا ، وكل ذلك يؤكد فى نفسك عظم البلاغة فى الكلام إذا أُبْهِمَ أوّلا ، ثم فُسِّر ثانيا ، ثم إنه فى إفادته لِمَا يُفيده من ذلك ضربان

(الضرب الأول) منهما ما يَرِدُ مبهماً من غير تفسير ، ووُرُودُه في القرآن كثيرٌ ، وهذا كقوله تعالى فى قصة موسى « وفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ التى فعلْتَ » فلم يذكر الفَعلة بعينها مع كونها معلومةً لما فى ذلك من المبالغة فى أمرها وتعظيم شأنها ، كأنه قال تلك الفعلة التى عظم أمرها ، وارتفع شأنُها ، وكقوله تعالى « إن هذا القرآنَ يَهْدِى للّتى هى أقْومُ » يريد بذلك الطريقة أو الحالة أو الخصلة الى غير ذلك من المحتملات المتعددة ، وأىُّ شىء من هذه الأمور قدّرْتَه فإنك لا تجدُ له من البلاغة وإنْ بالغتَ فى الإفصاح به ، الذى تجدُه من مذاق الفصاحة مع الإبهام ، من جهة أن الوهم يذهب معه كلَّ مذهب ، لما فيه من المحتملات الكثيرة ومن هذا قوله

تعالى « فَغَشِيَهُمْ من اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ » يريد أنه بلغ مبلغاً تقاصرت العبارةُ عن كُنْهِه فحَذَف ذاك وأقامَ الابهام مقامه، لأنه أدلُّ على البلاغة فيه كما قرّرناه، ومنه قوله تعالى « والمُؤْتفكةَ أَهْوَى فغَشَّاهَا مَا غَشَّى » فهذه أبلغُ من الآية التى قبلها، لأن إبهامَها أكثرُ، فلهذا كان أبلغَ وأوْقَعَ، ولهذا فإنه قال فى الأولى « فغشِيَهُمْ من اليَمِّ ما غشيهُمْ » واليَمُّ هو البحر، فصار الذى أصابهم من الألَمِ والتعب إنما هو من البحر خاصةً لا من غيره، بخلاف الثانية، فإنه أبهم فيها الأمر الذى غشيها، ولم يخصّه بجهة دون جهة، وهذا لا محالةَ يكون أبلغَ، لأنّ الإنسان يَرْمى به خاطرُه فيه كل مَرْمًى، ويذهب به كلَّ مذهب

ومما يجرى هذا المجرى قوله تعالى « فأوحَى إلى عبْدِه ما أوْحَى ما كَذَبَ الفؤادُ ما رَأَى أفتُمَارُونَه على ما يَرَى » فأبهم الأمرَ فى هذه الأمور الثلاثة فيما شرَح الله به صدره من العلوم المُوحَاة، وأن الفؤاد ما أنكر ما رأى من تلك العجائب الإلَهيّة، ثم عقّبه بالإنكار عليهم فى المُمَاراة له فى الذى رآه، وما ذاك الاّ لأنه قصد تعظيم حالها، وأنها بلغتْ فى الفخامة مبلغاً لا تُدركه العقول كانه قال: أوحى الى عبده

أمراً أىَّ أمرٍ ، واللامُ فى الفؤاد ، للعهد لأن المراد هو فؤادُ الرسول صلى الله عليه وسلم كأنه قال لا ينبغى لمثل ذلك الفؤاد أن يكذب ذلك الأمر ، ولا يصلح فى مثل ذلك الأمر أن تقع فيه المماراةُ بحال

ومما يجرى على هذا الأسلُوب قوله تعالى « وَأَلْقِ مَا فى يمينك تَلْقَفْ ما صَنَعُوا » كأنه قال ألْقِ هذا الأمرَ الهائل الذى فى يمينك ، فإنه يبطل ما أَتَوْا به من سحرهم العظيم ، وإفْكِهم الكبير ، وكما يردُ على جهة التعظيم كما أشرنا اليه فقد يكون وارداً على جهة التحقير ، كأنه قال وألق العُوَيْدَ الصغير الذى فى يمينك ، فإنه مبطلٌ على حقارته وصغَره ما أتَوْا به من الكذب المختلَق والزُّورِ المأفوك ، تهكّماً بهم ، وإزْراءً بعقولهم ، وتسفيهاً لأحلامهم ، ومنه قوله تعالى فى المدح « فَنِعِمَّا هِىَ » فإن هذا إبْهامٌ نزَل منْزِلاً عظيماً فى إفادته المدح ، وما ذاك الاّ لأجل فخامته فى الإبهام ، فلهذا أفاد البلاغة ، ومواقعُه فى القرآن أكثرُ من أن تُحصى ، ومحاسنُه الكبرى أوسعُ من عَدِيدِ الحَصَا ، ومن الأمثلة الواردة فى السنّة الشريفة قوله صلى الله عليه وسلم « عِشْ ما شِئْتَ فإنَّكَ

ميّتٌ، وأحْبِبْ منْ أحْبَبْتَ فإنّكَ مُفارقُه ، واعمَلْ ما شِئْتَ فإنَّكَ مُلاقيه » فهذا الإبهامُ اذا نظَر فيه حاذقٌ بصيرٌ ، وفكَّرَ فيه ألْمَعِيٌّ نِحْرِيرٌ ، وجده مع ما قدْ حاز من البلاغة مشتملاً على مبانٍ جمَّةٍ ، ونُكَتٍ غزيرةٍ ، ومواعِظَ زاجرةٍ ، على تقارُب أطرافه ، وكثرة محاسنه وأوصافه ، وقوله عليه السلام « أحْبِبْ حبيبَكَ هَوْنًا مّا عسَى أن يكونَ بغيضَكَ يوْمًا مّا وأبْغِضْ بغيضَكَ هَوْنًا مّا عسَى أن يكُونَ حبيبَكَ يوْمًا مّا » فهذا من رشيق الإبهام وبديعه ، ومن عجيب أمره ، ودقيق سرّه ، أنه أمره بالاعتدال فى حالتى الحب والبغض ، ومجانبة الإفراط والتفريط ، فقال أحبب حبيبك على الهَوْنِ من غير إفراطٍ فى حبّه ، فلعلّك أن ترجعَ عن ذلك فى بعض الأيام وان قلّ ، فأتَى بالهَوْنِ منكّراً مبهماً وباليوم منكّراً مبهماً ، ليدُلّ بهما على شدّة المبالغة فى المفقود ، وإنّما قيَّدَ الأولَ بالهون والثانى باليوم على جهة الإبهام ولم يعكس الأمر فيهما ، لأن الأوّل مُوَجَّهٌ على جهة الأمر ، بخلاف الثانى ، فلهذا أمَرَه بالتهوين فى مبْدَإِ الأمر ، حبًّا كان أو بغضاً من غير تهالُكٍ فيهما مخافة أن يَبْدُوَ له خلافُ ذلك فيصعبُ تَدَارُكه ويعظمُ تلافيه، فلا جرَم قيَّدَ الأمر بالهون،

لما كان ملابساً له ، وقيّد الرجوع باليوم ، لما كان عائداً اليه ، ولو عكس لم يُعْطِ هذا المعنى ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « خُذُوا العَطَاءَ ما كان عَطَاءً فاذا تَجَاحَفَتْ قُرَيشٌ مُلْكَهَا فاتْرُكُوهُ » وفى حديثٍ آخر خُذوا العطاءَ ما كان عطاءً فإذا تجاحَفَتِ قريشٌ المُلْكَ فلا تأخُذُوه فانما هو رِشْوَةٌ » فالإبهامُ هو قولُه ما كان عطاءً ، لاشتماله على مقاصد عظيمة ، وفى هـذا القدر كفايةٌ من التمثيل بالكلام النبوى

ومن كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه فى الابهام قوله عليه السلام « أحْسِنْ الى مَنْ شئت تكنْ أميرَه ، واحتجْ الى مَنْ شئت تكن أسيرَه ، واستَغْنِ عمّن شئت تكنْ نظيرَه » وفى هذا الكلام من الإعجاب ما لا يطّلع عليه الا الخواصّ ، ولا يُحيط بأسراره الا كل غوّاص ، ويحارُ السامع له من أىّ شيء يَعْجب منه ، هل من فصاحة لفظه ، أو بلاغة معناه أو من حسن سبْكِه ، أو من دقّة مَغْزَاه ، ومنه قوله عليه السلام عند قراءة « أَلْهَاكُم التكاثر » يا مَرامًا ما أبْعَدَه ، وزَوْرًا ما أغفله » فانظر الى مطلع هذا الوعظ ما فيه من الزجر والمبالغة

في الموعظة ، وقَرْع القلوب وإيقاظها من الغفلة، ومنه قوله عليه السلام « إنَّ الرجلَ ليَحْزَن على ما لم يكن ليُدْرِكه، ويفرَحُ بما لم يكن ليفوته » فهذا أيضا من عظيم الإبهام ، ومن جيّدِ الإبهام قولهم : لو رأيتَ أمير المؤمنين وقد اعتقَل القناةَ يُجَدِّلُ الأبطال ، ويجول فى مُعْتَرَك القتال . أىَّ مَجَال ، فهذا عموم وإبهامٌ معْطٍ للبلاغة وإن لم يكن فيه آلة الإبهام ، فأمّا الابياتُ الشعريّة فكقول البُحتري

مُبِيدُ مَقِيلِ السِّرِّ لا يدركُ التِى
يحاوِلُها منه الأديبُ المخادِعُ

فقوله التى يحاولها من الإبهام الذى لا تفسير له ، ومن أبيات الحماسة

صَبَا ما صَبَا حتى علا الشيبُ رأسَهُ
فلمّا علاهُ قال للباطل ابْعَدِ

فقوله : صبا ما صبا ، فيه من الإبهام البالغ ما لو تناهيتَ فى تفسيره فإنك لا تجد له من البيان مثل ما تجده فى إبهامه ، وكقول بعض الشعراء فى صفة الخمر

مضى بها ما مضى من عقل شاربها
وفى الزجاجة باقٍ يطلبُ الباقى

والكلام على هذا البيت مثل ما مضى فى أمثاله ، ومنه قول بعض المتأخرين (فؤاد فيه ما فيه) فهذا فيه غاية المبالغة لإبهامه ، وكقول ابن الأثير فى بعض التقاليد وأنت مؤهل لواحدة تجلو بها غُرر الجياد ، وتناديها العلياء بلسان الإحماد ، وتفخر بها سُمْرُ الأقلام على سُمْرِ الصِّعاد ، فقوله لواحدة ، فيه من الأبهام البالغ ما لا يقوم مقامه البيان ومنه قول المتنبى

خذ ما تراه ودع شيئاً سمعتَ به
فى طلعة الشمس ما يُغنيك عن زُحَلِ

فقوله ما تراه ، فيه إبهام عظيم ومنه قولهم (بعد اللَّتيَّا والّتى) فإن هذا واقع فى الإبهام أعظم موقع ، وما حذفوا الصلة الاّ من أجل ارادة الإبهام ، لأن الصلة موضحة للموصول فى علم الإعراب ، ولهذا توهّم بعض النحاة لأجل ايضاحها للموصول ، أنها هى المعرّفة له ، وكأنها بلغت مبلغاً لاتُطيقُ العبارة على وصفه ، والأمثلةُ فى مثل هذا كثيرة وفيما ذكرناه كفاية وتنبيه على ماعداه

(الضرب الثانى) فى الإبهام الذى ظهَر تفسيرُه ، وهذا كقوله تعالى « وقضينا إليه ذلك الأمرَ أنّ دابرَ هؤلاء

مقطوعٌ » فقوله (ذلك الأمر) مبهم ، وقد فسّره بقوله (أن دابر هؤلاء مقطوع) وفى إبهامه أولا ، ثم تفسيره ثانياً تفخيمٌ للأمر وتعظيم لشأنه ، ولو قال من أوّل وَهلةٍ ، وقضينا اليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، لم يكن فيه ما كان مع الإبهام من الفخامة ، وعلى نحو هذا ورد قوله تعالى « قال قد أُوتيتَ سؤلك يا موسى » الى ان قال « إذْ أوحينا الى أُمّكَ ما يُوحى أنِ اقْذِفيهِ فى التّابُوتِ » فَسّرَ قوله ما يوحى ، بقوله أن اقذفيه ، فحصل فيه من البلاغة ما ترى ، ومن هذا قوله تعالى « فلبثَ فيهم ألْفَ سنةٍ الاّ خمسينَ عَاماً » وقوله تعالى « وقال الّذِى آمَنَ يا قوم اتّبعُونِ أَهْدِكُمْ سبيلَ الرشاد يا قوم إنّما هذه الحياة الدنيا متاعٌ » الى قوله « بغير حساب » ألا ترى أنه أبْهَم الرشادَ كيف حالُه ، ثم أوضحه بعد ذلك بأن افتتح كلامَه بذمّ الدنيا وتحقير شأنها ، وتعظيم حال الآخرة والاطّلاع على كُنْهِ حقيقتها ، ثم ذكر الأعمال حسنها وسيّئها وعاقبةَ كلّ شىء منها ، ليُرغِّبَ فى كل حسنة ويُزَهّدَ عن كل سيئة فكانه قال : سبيل الرشاد ما اشتمل عليه هذا الشرح العظيم المحيط بالترغيب فيما يُزْلف والانكفاف عما يُوهى ويُتْلِف

ومن السنة الشريفة قوله صلى الله عليه وسلم « ألاَ أنبئكمْ بأمرين خفيفةٌ مؤنَتُهما ، عظيمٌ أجرُهما ، لن يُلْقَى الله بمثلهما » ثم قال بعد ذلك تفسيراً لهما « الصمتُ وحسنُ الخلُق » وقوله عليه السلام : أَلاَ أدلّكُمْ على ما إذا فعلتموه تحابَبْتُم ، قالوا نعم ، أَفْشُوا السلام ، فانظر الى تفسير ما أبهم فى هذين الخبرين ، ما أعظم ما اشتمل عليه من البلاغة ، وفى حديث آخر « ألا أدلُكم على أَخْسَرِ الناس صفْقَةً قالوا نعم ، قال « مَنْ باعَ آخرَتَه بدنيا غيره » وهذا بابٌ واسع الخطو فى القرآن الكريم والسنّة النبوية ، فإن أمرهما مبنىٌّ على البلاغة ، ولهذا الباب موقعٌ عظيمٌ فى الدلالة عليها

ومن كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه « إنه ليس بين الحق والباطل الاّ أَرْبَعُ أصَابِع » فسئل عليه السلام عن معنى قوله هذا ، فجمع أصابعه ، ووضعها بين أُذُنَيْهِ وعينيه ، ثم قال « الباطل أن تقول سمعت ، والحقّ أن تقول رأيت ، فليتأمّل المتأمّل هذا الإبهام اللطيف الذى يعجز عنه أكثر الخليقة ، ولا يدرى بكنهه الاّ من رسخت قدَمُهُ فى علم البلاغة ، ولقد سبق أمير المؤمنين الى غايتها وما صلّى ، وفاز

فيها بالنصيب الأوفر والقدح المُعَلَّى ، وبرّز فيها على الأقران ، وفاز بالخَصَلِ من بين سائر الفُرسان

﴿ الفصل الخامس ﴾

فى الإيجاز والحذْف ، ويقال له الإشارة أيضاً ، يُقال أوْجَزَ فى كلامه ، اذا قَصَّرَه ، وكلام وجيزٌ أى قصيرٌ ، ومعناه فى اصلاح علمآء البيان ، هو اندراج المعانى المتكاثرة تحت اللفظ القليل ، وأصدقُ مثالٍ فيه قوله تعالى « فاصْدَعْ بما تؤْمَرُ » فهاتان الكلمتان قد جمعتا معانى الرسالة كلّها ، واشتملت على كليّات النبوة . وأجزائها ، وكقوله تعالى « خُذِ العَفْوَ وأْمُرْ بالعُرفِ وَأعرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ » فهذه الكلمات على قِصَرها وتقارب أطرفها قد احتوت على جميع مكارم الأخلاق ، ومحامد الشيم ، وشريف الخصال ، وهذا هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم « أُوتِيتُ جَوَامعَ الكلِمِ » فالكلم جمع كلمة ، والجوامع جمع جامعة ، كضاربة وضوارب ، والغرض بما قاله هو أنه عليه السلام مُكّنَ من الألفاظ المختصرة التى تدل على المعانى الغزيرة ، وأنت اذا فكّرت فى كلامه وجدت جُلّ كلماته جاريةً هذا المَجرى ، ولهذا فان الناظرين فى السنّة النبوية

الدالة على الأحكام الشرعية ، والحكم الأدبية لا تزال المعانى المستخرجة منها غضّةً طريّةً على تكرّر الأعوام وتطاول الأزمان ، ومع ذلك فإنهم ما أحاطوا بغايتها ولا بلغوا نهايتها ، وهذا كقوله عليه السلام «لا ضرَرَ ولا ضِرَارَ فى الاسلام » فإن هذه الكلمة مشتملةٌ على معانٍ شرعية ، وآداب حكميّة تزيد على الحدّ وتفوت على العدّ ، وهكذا قوله صلى الله عليه وسلم « الخَرَاج بالضّمان » فإن تحته أسراراً فقهيةً ، وبدائع علمية ، تشتمل عليها كتب الفقه ، ومن ثَمَّ اتسع نِطَاق الاجتهاد وعظُمت فوائدُه فحصل من هذا أن الايجاز من أعظم قواعد البلاغة ، ومن مهمات علومها ، ومواقعهُ فى القرآن أكثر من أن تحصى ، فإذا تمهّدت هذه القاعدة فاعلم أن جماعةً من علماء البيان زعموا أن الكلام قسمان ، فمنه ما يحسُن فيه الايجاز والاختصار ، وهذا نحو الأشعَارِ ، والمكاتبات ، وأنواع التصانيف فى العلوم والأداب ، ومنه ما يحسُن فيه التطويل ، وهذا نحوُ الخُطَبِ وأنواع الوَعْظِ التى تُفْعَلُ من أجل العوامّ فانّ الكلام إذا طال أَثَّرَ ذلك فى قلوبهم ، وكانوا أسرع الى قبوله ، واعتلُّوا بأنه لو اقتصر على الايجاز والاختصار

فإنه لا يقع لأكثرهم نَفْعٌ ، ولا يجدى ذلك فى حقه ، وهذا فاسد لا وجه له ، فإن الايجاز الذى لا يُخلُّ بمعانى الكلام هو اللائقُ بالفصاحة والبلاغة وعلى هذا ورد التنزيلُ ، والسنةُ النبوية ، وكلام أمير المؤمنين وغير ذلك من فصيح كلام العرب ، فإنه مبنى على الإيجاز الدال على المعانى الكثيرة بالألفاظ القليلة ، وما زعموه من إفهام العامّة فإنّ إفهامهم ليس شرطاً معتبراً ولا يُعوّلُ عليه ، ولو جاز ترك الإيجاز البليغ لاجل إفهام العوام لجاز ترك الألفاظ الفصيحة والاتيان فى الكلام بالألفاظ العامية المألوفة عندهم ، فكما أن هذا ليس شرطاً فهكذا ما ذكروه ولقد صدق من قال فى هذا المعنى

علىَّ نَحْتُ القوافِى من مقاطعِها
وما علىَّ اذا لم تَفْهَمِ البقرُ

وإنما الذى يجبُ مراعاته ويتوجه اليه قصدُه ، هو الإتيان بالألفاظ الوجيزة الفصيحة ، والتجنب للألفاظ الوحشية مع الوفاء فى ذلك بالإبانة والإفصاح ، وسواء فهمَ العوامُ أم لم يفهموا ، فإنه لاعبرة بهم ولا اعتداد بأحوالهم ولا يضرّ الكلامَ الفصيحَ عدمُ فهمه بمعناه ، ولهذا فإن نور الشمس اذا لم يرَهُ الأعمى لا يكون نقصاً فى وضوحه وجلائه ، وإنما

النقصُ فى بصر الأعمى حيث لم يُدركه ، ولهذا فان الله تعالى ما خاطب بفهم معانى كتابه الكريم الا الاذكياء ، وأعرض عن البُلْهِ من العوام وشبَّههم فى العمى والبلادة بالأنعام حيث قال « إِنْ هُمْ إِلاّ كالأنعام بل هم أضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الغافلون » والتطويل نقيضُ الإيجاز ، وهو مخالف لجانب البلاغة ، ومعزل عن مقاصد الفصاحة ، وحاصلُه أن تُورد ألفاظاً فى الكلام اذا أُسقطت بقى على حاله فى الإفادة ، وأكثر ما يكون فى الأشعار فإنها تورد من أجل الاستقامة فى الوزن ، كلفظ (لعمرى) فى قول أبى تمام

أَقَرُّوا لَعَمْرِى بحكم السيوف * وكانَت أَحَقَّ بِفَصْلِ القَضَا

ونحو لفظ (الغداة) فى قوله أيضا

إِذا أنا لَم أَلُمْ عَثَرَاتِ دَهْرٍ * بُلِيتُ به الغَدَاةَ فَمَنْ أَلُوم

فقوله : لعمرى ، والغداة ، فصلان زائدان لا حاجة اليهما الا من أجل استقامة الوزن ، وصحّته ، وكلفظ (يا صاحبى) فى قول البحترى

ما أحسن الأيامَ إلاَّ أنّها

يَا صَاحِبِى إِذا مَضَتْ لَمْ تَرْجِع

فقوله (يا صاحبي) لغوٌ لا فائدة تحته سوى ما ذكرناه من تحسين لفظ البيت وتجْويده ، وهكذا القول فيما أشْبَهه وهو خلاف ما عليه كلامُ البلغاء فإن من شأن الفصاحة أن تكون الألفاظ مطابقةً لمعانيها المقصودة لها من غير زيادة فيها ولا نقصان ، وإذْ قد فرغنا عما نريده من ذكر ديباجة الإيجاز فلنرجع الى مقاصده

اعلم أن مَدَار الإيجاز على الحذف ، لأن موضوعه على الاختصار ، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يُخِلُّ بالمعنى ، ولا ينقص من البلاغة ، بل أقول لو ظهر المحذوف لَنَزَل قدْرُ الكلام عن علوّ بلاغته ، ولصار الى شيء مُسْتَرَكٍّ مُسْتَرْذل ، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطُّلاوة والحسن والرّقة ، ولا بدّ من الدّلالة على ذلك المحذوف ، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون لغواً من الحديث ، ولا يجوز الاعتماد عليه ، ولا يُحْكم عليه بكونه محذوفاً بحال ، ويظهر المحذوف من جهتين ، إحداهما من جهة الإعراب على معنى أن الدالّ على المحذوف هو من طريق الإعراب ، وهذا كقولك : أهلاً وسهلاً ، فإنه لا بدّ لهما من ناصب ينصبهما يكون محذوفاً لأنهما مفعولان فى المعنى ، وثانيهما لا من جهة

الإعراب وهذا كقولنا : فلان يُعطى ويمنَع ، ويَصِلُ ويَقْطَع ، فإنّ تقدير المحذوف لا يظهر من جهة إعرابه ، وإنما يكون ظاهراً من جهة المعنى ، لأن معناه فلان يعطى المال ، ويمنع الذِّمَارَ ، ويصل الأرحام ، ويقطع الأمور برأيه ويفصلُها ، ثم الإيجازُ تارةً يكون بحذف الجمَل ، ومرّةً يكون بحذف المفردات ، وأُخرى من غير حذف ، فهذه ثلاثة أقسام يندرج تحتها جميع ما نريده من أسرار الإيجاز

﴿ القسم الأول ﴾

(فى بيان الإيجاز بحذف الجمل)

اعلم أن حذف الجمل له فى البلاغة مدخَلٌ عظيمٌ ، وأكثر ما يرد فى كتاب الله تعالى ، وما ذاك الاّ من أجل رسُوخ قدمه ، وظهور أثَره ، واشتهارِ علْمه ، ويرد على ضروب أربعة

(الضرب الأول) منهـا حذف الأسئلة المقدّرة ، ويلقب فى علوم البيان بالاستئناف ، ثم هو يجرى على وجهين

الوجه الأول أن يكون استئنافاً بإعادة الصفات المتقدمة ، ومثالُه قوله تعالى فى صدْر سُورة البقرة « هُدًى

للمتقين الّذين يؤْمِنُون بالغيب » الى قوله « أُولئك على هدًى من ربّهم وأُولَئِكَ هم المفلحون » فموضوعُ الاستئناف من الآية هو قوله « أولئك على هدى من ربهم » لانه لمّا عدّد صفات المتقين بالإيمان بالغيب ، وبإقامة الصلاة ، وبالإنفاق الى آخر ما قرّره من صفاتهم الحسنة ، اتّجَه لسائل أن يسأل بأن هؤلاء قد اختصّوا بهذه الصفات ، فهل يختصُّون بغيرها ، فأجيبَ عنه بأن الموصوفين بما تقدّم من الصفات هم المستحقون للفوز بالهداية عاجلاً وللفلاح آجلاً

الوجه الثانى أن يكون الاستئناف واقعاً بغير الصفات ، ومثالُه قوله تعالى « ومَا لىَ لا أَعْبُدُ الّذِى فَطَرَنى وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » الى قوله « فاسْمَعُون » فموقعُ الاستئناف هو قوله تعالى « قيلَ ادْخُلِ الجَنّةَ » لأن ما هذا حالُه من مظانّ السؤال ، كأن سائلاً قال كيف حال هـذا الرجل الذى آمن بالله ولم يعبدْ إلهاً غيرَه وأخلص فى عبادته عند لقاء ربه بعـد التصلُّب فى دينه والسخاء له بروحه ، فقيل . قيل أُدخل الجنة ، وطُرِح الجارّ والمجرور ، ولم يُقَلْ : قيلَ لَهُ ، لانصباب القصد الى القول ، لا إلى المقول له مع كونه معلوماً ، فلهذا لم يذكره

من أجل ذلك ، وله أمثلة كثيرة ، وفيما ذكرناه تنبيه على ما عداه

(الضرب الثانى) أن يكون الحذف من جهة السبب ، لأنه لمّا كان السببُ والمسببُ متلازمين ، فلا جرم جاز حذف أحدهما وإبقاء الآخر ، فهذان وجهان

الوجه الأول حذف المسبب وإبقاء ما هو سبب فيه ، دلالةً عليه ، ومثالُه قوله تعالى « وما كنتَ بجانب الغربىّ اذْ قضينَا الى مُوسَى الأمْرَ ومَا كنْتَ من الشاهدين وَلكنَّا أَنشأْنَا قُرُونًا فتطَاوَلَ عليهمُ العمُر » والمعنى فى هذا ما كنت شاهدا حال موسى فى إرساله ، وما جرى له وعليه ، ولكنّا أوحينا اليك ، فذكر سبب الوحى الذى هو إطالة الفترة ودلّ به على المسبب وهو الوحىُ الى الرسول صلى الله عليه وسلم كما هو الجارى فى أساليب التنزيل فى الاختصار ، فعلى هذا يكون التقدير ولكنا أنشأنا بعد عهد الوحى الى موسى الى زمانك قُرُونًا كثيرة فتطاول على القرون الذى أنت منهم العُمْر ، أى أَمدُ انقطاع الوحى فاندرستْ أعلام النّبوّة ، وامّحتْ آثارُ العلوم ، فوجب من أجل ذلك إرسالُك إليهم ، فأرسلناك وعرّفناك أحكام التحليل والتحريم وأخبرناك

بقصص الأنبياء وعلوم الحِكَم والآداب ، فالمحذوف هى هذه الجملة الطويلة بدلالة السبب عليها كما ترى وهكذا قوله تعالى « وما كنتَ بجانب الطور إِذْ نَادَيْنَا ولكنْ رحمةً من ربّك لتُنْذِرَ قوماً ما أتاهمْ من نذيرٍ من قبلك » فذكَرَ الرحمة التى هى السبب فى إِرساله الى الخلق ، ودلّ بها على المسبب ، وهو الإِرسال

الوجه الثانى حذف السبب وإِبْقاء المسبب ، دلالةً عليه ومثاله قوله تعالى « فاذا قرأْتَ القرآنَ فاسْتَعِذْ بالله من الشيطان الرجيم » والمعنى إِذا أردت القرآءة ، فاكتُفِىَ بذكر المسبب الذى هو القراءة عن السبب الذى هو الإِرادة وهكذا قوله تعالى « يَأَيُّها الذين آمنوا إِذا قُمْتُم الى الصّلاة فاغْسلُوا وجُوهَكمْ » والمعنى إِذا أردتم القيام ، فوضع مُسبّبها مكانها ودلّ به عليها ، وقوله صلى الله عليه وسلم « إِذا قام أحدُكم الى الصّلاة فليتوضأْ » يريد إِذا أراد أحدكم ، لأن الفعل مسبّب عن الإِرادة ، ومن هذا قوله تعالى « فقلنا اُضربْ بعصاكَ الحجرَ فانْفجرَتْ » والمعنى فضرب فانفجرت ، وأمثال ذلك كثيرة

(الضرب الثالث) الحذف الوارد على شريطة التفسير ،

وتقرير هذا أن تُحذف جملةٌ من صدر الكلام ، ثم يؤتى فى آخره بما له تعلّقٌ به ، فيكون دليلاً عليه ، ثم إنّه يرد على أوجهٍ ثلاثة ، أولها أن يكون وارداً على جهة الاستفهام ، وهذا كقوله تعالى « أفَمَنْ شرَحَ اللهُ صدْرَه للإسلام فهو على نُورٍ من ربّهِ فوَيْلٌ للقاسيةِ قلوبُهم من ذكر اللهِ » لأن التقدير فى الآية أفمن شرح الله صدره كمَنْ جعل قلبَه قاسياً ، وقد دلّ عليها بقوله (فويلٌ للقاسية قلوبهم) وثانيها أن يكون وارداً على جهة النفى والإثبات ومثله قوله تعالى « لا يَستَوى منكمْ مَن أنفقَ من قَبْلِ الفتْحِ وقاتَلَ أُولئكَ أعظمُ درجةً من الّذين أنفقُوا من بعْدُ وقاتَلُوا » لأن تقدير الآية لا يستوى منكم مَن أنفق من قبل الفتح وقاتَل ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل ، وقد دلّ على هذا المحذوف بقوله (أولئك أعظمُ درجةً من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا) وثالثها أن يكون وارداً على غير هذين الوجهين ، وهذا كقوله تعالى « والذين يؤتون ما آتَوْا وقلوبُهم وجِلَةٌ أنّهمْ الى ربّهم راجعون » فالمعنى فى الآية . والذين يُعطون ما أعْطوا من الصدقات وسائر القُرَب الخالصة لوجه الله تعالى (وقلوبُهم وجلة) أى

خائفة من أن تُرَدَّ عليهم صدقاتُهم فحذف قوله ويخافون أن تُرَدَّ عليهم هذه النفقات ، ودُلَّ عليه بقوله (وقلوبُهم وجِلَة) فظاهر الآية أنهم وجِلون من الصدقة وليس وجَلُهم لأجل الصدقة ، وإنما وجلُهم لأجل خوف الرّدّ المتصل بالصّدَقة ، وعلى هذا المعنى يُحْمَلُ قول أبى نواس

سُنّةُ العشّاق واحدةٌ * فإذا أحببتَ فاستكِنِ

فحذف الاستكانة من الأول وذكرها فى المصراع الثانى، لأن التقدير ، سُنةُ العَاشقين واحدة وهى أن يستكينوا ويتضرعوا ، فإذا أحببتَ فاستكن ، ونحو هذا ما قال أبو تمام

يتجنّبُ الآثامَ ثمّ يَخافُها فكأنما حسناتُه آثامُ

والتقدير فيه أنه يتجنب الآثام فاذا تجنّبها فقد أتى بحسنة ثم يخاف أن لا تكون تلك الحسنة مقبولة ، فكأنما حسناته آثام فلم يخَف الحسنة . لكونها حسنة . وإنما خاف ما يتصل بها من الرَّدِّ فكأنها مخوفةٌ كما تُخاف الآثام ، وهذا يأتى على طبق الآية ووَفْقها ، وهذا من بديع الأسرار والمعانى التى فاق بها على نُظَرائه أبو تمام وابن هانئ ، وحُكِىَ عن ابن الأثير أنه سُئل عن هذا البيت ، وقيل كيف تكون حسناته

آثاما ، وكيف ينطبق صدرُ البيت على عجُزه فتحيّر فيه ثم فكّر ، ونزّله على مثل ما ذكرناه

الضرب الرابع ما ليس من قبيل الاستئناف ، ولا من جهة التسبب ، ولا من الحذف على شريطة التفسير ، وهذا فى القرآن كثيرُ الورود ، وخاصّةً فى سورة يوسف ، فإنها مشتملة على الايجاز البالغ بالحذف وغيرهِ ، ومنها قوله تعالى «قال تَزْرَعون سبعَ سنين » الى قوله « وفيه يَعْصِرُون » ثم قال « وقال المَلِكُ ائْتُونى » فانه قد حُذف من هذا الكلام جملةٌ مفيدةٌ ، تقديرُها فرجع الرسول إليهم فأخبرهم بمقالة يوسف فعجبوا لها ، أو فصدّقوه عليها ، وقال الملك ائتونى به ، وفى قصة . بلقيسَ . فى قوله « اذْهَبْ بكتَابِى هذَا » الى قوله « فانْظُرْ ماذا يرجعون » ثم قال بعد ذلك « قالتْ يَاأَيُّهَا المَلَاُ إِنى أُلْقِىَ إِلَىَّ كتابٌ كريمٌ » وفى هذا حذفٌ ، تقديرُه فأخذ الكتاب فذهب به ، فلمّا ألقاه الى بلقيسَ وقرأته ، قالت ياأيّها المَلَاُ إِنى أُلقى الىّ كتابٌ كريمٌ ومما ورد على هذا المعنى قولُ أبى الطيب المتنبى

لا أُبْغِضُ العيسَ لكنى وقيت بها
قلبى من الهَمّ أَوْ جِسْمى من السَّقَم

وهذا البيت فيه محذوف ، تقديرُه لا أُبغضُ العيس لما يلحقنى بسببها من ألم السفر ومشقته ، ولكن وقيتُ بها كذا وكذا ، وهو من الشعر الذى يُحيّرُ الأفهام عجباً ، ويَهزُّ الأعطافَ طربا ، ومن الحذف قول القائل (اللهُ أكبرُ) لأن التقدير اللهُ أكبر من كل شىء ، وعلى هذا ورد قول البحترى

اللهُ أعطاكَ المحبّة فى الورَى
وحَباكَ بالفضل الذى لا يُنكَرُ
ولأنت أملأُ فى العيون لديهم
وأَجَلُّ قدراً فى الصدورِ وأَكبرُ

فالتقدير فيه أملأُ فى العيون من غيرك ، وأجلُّ ، وأكبر ممّن سواك ، والحذفُ فى الجمل واسعٌ ، وفيما ذكرناه كفاية فى التنبيه على غيره

﴿ القسم الثانى ﴾

(فى بيان الإيجاز بحذف المفردات)

اعلم أن الإيجاز بحذف المفردات أوسعُ مجالاً من حذف الجمل ، لأن المفردات أخفُّ فى الاستعمال ، فلهذا كثُر فيها ، ويضبطُه فى غرضنا أنواع سبعة

(النوع الأول)

منها حذف الفعل وما يتعلق به من فاعله، ومفعوله ، وكلٌّ واحدة من هذه قد تَطرَّق اليها الحذف على حياله ، فهذه صُوَرٌ ثلاث ، نذكر ما يتعلق بالكلام فيها

الصورةُ الأولى حذفُ الفعل بانفراده إمّا على أن يبقى فاعلُه دليلاً عليه ، وهذا كقوله تعالى « ولو أنّهم صبَرُوا » أعنى ولو ثبت أنهم صبروا ، وكقوله تعالى « وإِنْ أحدٌ من المشركين استَجَارَكَ » والتقدير فيه ، وإِنِ استجارك أحد من المشركين ، وغير ذلك ، وإمّا على أن يبقى مفعوله دليلاً عليه وهذا كقولهم (أَهْلَكَ والليلَ)اى بادرْ أهلك ، وبادر الليل أن يَحُولَ بينك وبينهم ، وكقوله تعالى « ناقةَ الله وسُقْيَاهَا » الغرضُ احذروا ناقةَ الله ، وما جاء فى حديث جابر رضى الله عنه لَمَّا سأله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم هل تزوجتَ ، فقال له (نَعَمْ) فقال : بِكْرًا أم ثيّبًا ، فقال بل ثيّبٌ فقال : هَلاَّ بِكْرًا تلاعبُها وتلاعبُك ،ومن حذف الفعل حذفًا لا زمًا فى المصادر كقولك : حمْدًا وشُكْرًا ، وما ذاك الاّ لانهم جعلوا هذه المصادر عوضًا عن أفعالها ، فلا جرَم

التزموا حذفها معا ، وهذا يكون على طريقة السماع ، ومن حذف الفعل على جهة القياس ما ورد على جهة التشبيه كقولك : مَرَرْتُ به فإذا لهُ صوتٌ صوتَ حمار وصُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى ، وما ورد على جهة التثنية كقولك : لَبَّيْك ، وسَعْدَيْك ودَوَالَيْك ، الى غير ذلك من المصادر المثنّاة ، إلى غير ذلك من الأمور القياسية ، وقد فصّلناها تفصيلاً شافياً فى شرحنا لكتاب المفصّل ، ومن حذف الفعل قوله تعالى « يومَ نَدْعو كُلَّ أُناس بإمامهم » لأنه لمَّا قال « وفضّلناهم على كثيرٍ ممَّنْ خلقْنا تفضيلاً » كأن قائلاً قال متى يكون التفضيل الأكثر ، قيل يوم ندعو كل أناس ، ومن حذف الفعل قوله تعالى « فأجْمِعُوا أمْرَكم وشُرَكاءَكُمْ » والتقدير فيه وادعوا شركاءكم ، ويؤيد ما قلناه قراءةُ أُبيٍّ فأجمعوا أمركم وادْعُوا شركاءَكم ، واذا كان ههنا قراءةٌ لها تأويلان ، وكان أحد التأويلين تعضّده قراءةٌ أُخرى وجب حملها على التأويل المعضود بقراءة أُخرى ، ولا يكون . شركاءَكم عطفا ، لأنه لا يقال أجمعت شركائى وإنما يُقال أجمعت أمرى ، لأن معنى أجمع الأمرَ ، نواه وعزم عليه ، وحذفُ الفعل كثيرٌ فى القرآن وحذفه إنما يكون على جهة الإيجاز بالحذف من أجل البلاغة

الصورةُ الثانية حذف الفاعل ، وحذفُه إنما يكون اذا دلت عليه دلالةٌ ، وقد منع الشيخُ عثمانُ بن جنى من النحاة حذف الفاعل ، ونصّ على استحالة ذلك ، والمختارُ هو المنعُ من حذفه من غير دلالة تدلّ عليه حاليّةٍ أو مقاليّةٍ ، فأمّا مع القرينة ، فلا يمتنع جوازُه ، ويدلُّ على حذفه قوله تعالى « كلاّ إذَا بلغَت التَّرَاقِيَ » فحذف فاعل بلغتْ والغرضُ النفسُ ، وليس مضمراً لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسّره ، وإنما دلت القرينة الحاليّة عليه ، لأنه فى ذكر الموت ولا يبلغ التراقى عند الموت الاّ النفس، وقوله تعالى « لقد تقطع بَيْنَكُمْ » فى قراءة من قرأ بينكم بالنصب ، والمراد لقد تقطّع الأمرُ بينكم وقوله تعالى « ثم بَدَا لهم من بعد ما رَأَوُا الآيات لَيَسْجُنُنَّه » والغرضُ ثم بدا لهم أمرٌ ، وقول حاتم

أمَاوِيَّ ما يُغْنِى الثَّرَاءُ عن الفَتَى
اذا حَشْرَجَتْ يوماً وضَاقَ بها الصّدرُ

ومنه قول العرب (أرْسلَت المَطَر) والمرادُ أرسلت السماءُ المطر ، وهذه الكلمة إنما تقال عند نزول المطر ، فدلّ ظاهرُ القرينة الحاليّة على ذلك ، فإذَنْ لا وجه لكلام ابن جنى فى المنع من حذف الفاعل مع هذه الشواهد

الصورةُ الثالثة حذف المفعول ، والحذفُ فيه قد يكون على وجهين ، أحدهما أن يحذف على جهة الاطّراد ، ويُنْسَى فعلُه ، ويُجعلُ كأنه من جملة الأفعال اللازمة ، لأنَ الغرض هو ذكر الفعل دون متعلّقه ، ومن هذا قولهم فلان يُعطى ويمنع ، ويصل ويقطع ، ويَحلُّ ويعقد ، وينقُض ويُبرِم ، وينفع ويضرُّ ، فلمّا كان المقصودُ ذكر الفعل على جهه الإطلاق لم يحتج الى ذكر مفعوله ومتعلّقهِ ، وعلى هذا ورد قوله تعالى « وأنّه هوأضحك وأبكى وأنه هوأماتَ وأحْيى » وثانيهما أن يُحذف من جهة اللفظ ويُرادَ من طريق المعنى والتقدير ، وهذا كقوله تعالى فى قصّة موسى مع بنتى شعيب ، فإنه حذف المفعول فى أربع جمل ، فقال : « ولمّا وردَ ماءَ مَدْيَنَ وجد عليه أُمةً من الناس يَسقُون ووجدَ من دُونهمُ امْرأتَين تَذُودان قال ما خطْبُكما قالتَا لا نسقى حتّى يُصْدرَ الرّعاءُ وأَبُونَا شيْخٌ كبيرٌ فسقَى لهما » التقديرُ يسقون مواشيَهم ، وامرأتين تذودان أَغنَامَهما فسقى لهما مواشيَهما ، بعد قولهما لا نسقى مواشيَنا ، ومن هذا قوله تعالى « ولو شاءَ اللهُ لذهبَ بسمعهم وأبْصَارهم » اى لو شاء أن يُذهبَ لذهب وقوله « ولو شاء ربك لآمَنَ مَنْ فى الأرض » وغير ذلك من آيات

المشيئة والإرادة ، فإنّ حذف المفاعيل فيها كثيرُ الجرَيان والورود ، ومن هذا قول أبى عُبادة البحترى

لو شئتَ لم تُفسِدْ سماحةَ حاتِم * كرماً ولم تَهْدِمْ مآثرَ خالِدِ

ولا تكاد ترد مفاعيلُ المشيئة الاّ فى الاشياء المستغرَبة المتعجّب من حالها كقوله تعالى « لو أردْنا أَنْ نتَّخِذَ لَهْواً » وقوله تعالى « لوْ أراد الله أنْ يتّخِذَ ولداً لاصْطَفَى ممّا يخْلُقُ »

(النوع الثانى)

حذف الإضافة ، ووُرودُه يكون على أوجه ثلاثة ، أولُها حذف المضاف نفسه ، وهذا كقوله تعالى « واسأَلِ القرْيَةَ التى كُنّا فيها والعِيرَ » أى أهل القرية وأهل العير ، وقوله تعالى « ولكنّ البرَّ من اتّقى » اى بِر من اتقى وقوله تعالى « حتى إذا فُتِحَتْ يأْجُوجُ ومأْجُوجُ » والمرادُ سَدُّهما ، ومن أبيات الحماسة ما قاله بعض الشعراء

اذَا لاقيْتِ قومِى فاسْأَلِيهمُ
كفى قوماً لصَاحِبهم خبيرا
هلَ اُعفُو عن أُصول الحق فيهم
اذا عَثَرُو وأقْتَطِعُ الصدورا

أراد أنه يقتطع أوْ غارَ الصدور وضغائنها وأحقادها، أى يزيلها بعفوه وصفحه وكرمه ، وحذفُ المضاف كثيرُ الدَّوْرِ والجَرْى فى كلام الله تعالى وكلام الفصحاء ، وحُكى عن أبى الحسن الاخفش أنه يُقِرُّه حيثُ وَرَدَ ولا يقاس عليه ، وما قاله الأخفش جيّدٌ لا غُبَارَ عليه ، لانه من المحذوفات المجازية ، ومنْ حقّ المجاز أن يُقَرّ حيث وردَ ، فلا يجوز أن يقال : أكلتَ السُّفْرَةُ ، أى طعامَ السُّفرة ولا أن يقال واسأل الأَفْرَاسَ ، اى أهلها ، وثانيها حذفُ المضاف اليه ، وهو يأتى على القلّةِ والنُّدْرَة ، وهذا كقوله تعالى « لِلّهِ الأَمْرُ من قبلُ ومن بعدُ » أى من قبل الأشياء ومن بعدها ، ومن هذا قولهم يومئذٍ ، وحينئذٍ ، وساعتئذٍ ، قال الله تعالى « يومَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارها » فحذف الجملة المتقدمة المضاف اليها (إِذْ) وعُوِّض التنوين عنها ، فما هذا حالُه ، هلْ يعدُّ من الايجاز أو لا ، والأقربُ عدُّه من الإيجاز لأنه وإِن كان قد عُوِّض من الجُمل المتقدمة ، التنوين ، لكنه يكون إِيجازاً لا محالةَ ، لأنه حذفت هذه الجمل الطويلة وأُقيم حرف واحدٌ مُقامها ، وأىُّ إِيجاز أبلغُ من هذا الإِيجاز ، وأدْخَلُ منه فى البلاغة ، والتفرقةُ بين المضاف نفسه ، والمضاف اليه ، فى الحذف

حيث كان حذفُ المضاف اليه على القِلّة ، وحذفُ المضاف نفسِه كثيرَ الوقوع ، هو أن المضاف اليه يكتسى منه المضافُ تعريفاً ، وتخصيصاً فحذفه لا محالة يُخِلُّ بالكلام لإذهاب فائدته بخلاف المضاف نفسه ، فإنه لا يُخلُّ حذفُه من جهة أن المضاف اليه يذهب بفائدته . ويقوم مقامه ، وثالثها حذفُهما جميعاً وهذا نادرٌ أيضا ، ومن أمثلته قوله تعالى « فقَبَضْتُ قَبْضَةً مِن أَثَرِ الرسول » اى من أثر حافر فرس الرسول ، ولا يكاد يوجد الاّ حيث دلالةُ الكلام عليه

(النوع الثالث)

حذف الموصوف دون صفته وإقامتها مقامه ، وحذف الصفة دون موصوفها ، فهذان وجهان يرد الحذف فيهما ، الوجه الأول حذفُ الموصوف وإقامة الصفة مُقامه ، وهذا كثير الدّوْر والحَرْى فى كتاب الله تعالى قال . الله تعالى « وعندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ » أى حور قاصرات الطرف وقوله تعالى « وآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً » أى آية مبصرة ، ولم يرد الناقة ، فانها لا معنى لوصفها بالبصر ، وإنما أراد أنها معجزةٌ واضحةٌ لم يُفَكَّرْ فيها ، وأكثرُ ما يرد

حذف الموصوف فى النّداء فى نحو قوله تعالى « يا أيّها الرسولُ ، يا أيها النبي ، يا أيُّها الذين آمنوا ومن حذف الموصوف قول البحترى

فى اخضرارٍ من اللباس على أَصْـ ـفرَ يختالُ فى صَبِيغةِ وَرْس

أراد على فرس أصفرَ ، فحذفه للعلم به ، الوجه الثانى حذف الصفة وإقامة الموصوف مُقامها، وهذا يكون على القلّة ، ولا يكاد يقع فى الكلام الآ نادراً فمن ذلك ما قاله شيخ الصناعة فى الإعراب (سيبويه) حكايةً عن العرب (سِيرَ عليه ليلٌ) وهم يريدون ، ليلٌ طويلٌ ، ومن ذلك أن يتقدم مدحُ إنسان والثناء عليه فتقول بعد ذلك ، كان واللهِ رجلاً ، أىْ فاضلاً جواداً كريما ، وهكذا تقول سألناه فوجدناه إنساناً أى عالماً خبيراً بالعلوم ، والتفرقةُ بين الصفة والموصوف حيث كان حذفُ الموصوف أكثرُ دون صفته ، هو أن الصفة من حقّها أن تأتى من أجل إيضاح الموصوف و بيانه ، فلمّا كانت الصفة مختصة بالإيضاح والبيان ، كثُرَ لا شكّ قيامُها مَقام الموصوف ، بخلاف الموصوف ، فإنه يكثر إبهامُه من غير ذكر الصفة ، فلا جرَمَ كان قيامه مقام الصفة قليلاً نادراً يرد حيث ذكرناه

(النوع الرابع)

حذف الحروف ، ولما كانت أحرفُ المعانى كثيرةَ الدَّوْرِ والاستعمال فى الكلام ، توسّعوا فى الإيجاز بحذفها ، وذلك يأتى على أوجه

أوّلُها حذف (لا) من الكلام وهى مرادةٌ وذلك كقوله تعالى (تالله تَفْتأ تذكر يوسُف) أراد لا تفتأ ومعناه لا تزال ، فحذفت توسّعاً وإيجازاً وهى مرادةٌ ، وعلى هذا ورد قول امرئ القيس

فقلتُ يمينَ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً

ولو قَطَّعُوا رأسى لديكِ وأوْصَالِى

اى لا أبرح ، فحذفت (لا) وهى مرادة ، وكقول أبى محجن [1] الثقفى لمّا نهاه سعدُ بن أبى وقاص رضى الله عنه عن شرب الخمر وهو يومئذ فى قتال الفُرْس بالقادسيّة

رأيت الخمر صالحةً وفيها * مناقبُ تُهْلك الرجل الحليما

فلا والله أشربُها حياتى * ولا أُسْقِى بها أبداً نديما

---

(١) هذا غلط والصواب انه لقيس بن عاصم المنقرى (رأيت الخمر الخ) الرواية

رأيتُ الخمر جامحة وفيها * خصال تُفسد الرجل الحليما

وثانيها حذف الواو وإثباتها في الكلام فمتى وُجدت فى الكلام فإنها تُؤذن بالتغاير بين الجملتين ، لأن الواو تقتضى المغايرة ، ومتى كانت محذوفة فإنها تدلّ على البلاغة بالإيجاز ، وتصير الجملة جملة واحدةً ، ويُصدِّق ما قلناه حديث أَنَس بن مالك رضى الله عنه قال (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلّون لا يتوضّؤن) وفى حديث آخر بإثبات الواو وفى قوله (ولا يتوضؤن) فالواؤ دالّةٌ على انفصال الجملة عما قبلها وعلى مغايرتها له ، وحذفُ الواو فيه دلالة على اتصال الجملة الثانية بالأولى والتحامها بها ، حتى كأنها أحدُ متعلّقاتها ، لأنها اذا كانت الواو محذوفة فيها كانت فى موضع نصب على الحال ، وكان الجملتان كأنهما أُفرِغا فى قالَبٍ واحدٍ ، كأنه قال : ينامون ثم يصلون غير متوضئين ومع هذا يكون الكلام أشدَّ إيجازاً وأعظم بلاغةً ، ومن أعجب مثال فيما نحن بصدده قوله تعالى (يَا أَيّها الذين آمنوا لا تتخذُوا بِطانةً منْ دُونكم لَا يألُونكمْ خَبَالاً وَدُّوا ما عَنِتُّمْ قدْ بدَت البغضاءُ مِن أفْوَاهِهم وما تُخفِى صدُورُهُمْ أَكبرُ) لأن التقدير ووَدّوا ما عنتم وقد بدت البغضاء من أفواههم ، فلمّا حذفت هذه الواو

كان الكلام مع حذفها أدخلَ فى الإعجاز ، وأحسن فى الاختصار والإيجاز ، وأبلغ فى تأليفه ونظمه ، وأحلى فى سياقه وعذوبة طعمه ، لا يقال : فإن الواو قد جاءت ثابتة فى قوله تعالى (وما أهلكنا من قريةٍ الاّ ولها كتابٌ معلوم) وجاءت محذوفة فى مثل قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلاّ لها منذرون) فهل من تفرقةٍ بين إثباتها وحذفها ، وما ضابطُ الحذف والإثبات فيما هذا حاله ، لأنا نقول : أمّا التفرقةُ فهى ظاهرةٌ ، فإن الواو إذا كانت محذوفة فهى فى حكم التكملة والتتمة لما قبلها ، تُنَزَّلُ منزلةَ الجزء منها كما أوضحناه ، واذا كانت الواو موجودةً كانت فى حكم الاستقلال بنفسها ، فعلى هذا تقول : ما جاءنى زيد الاّ وهو ضاحك وما لقيته الاّ وهو راكب ، فتثبت الواو وتحذفها على التنزيل الذى ذكرناه ، وما هذا حالُه فهو تفريغٌ فى الصفات فى الاستثناء كما ورد فى الآيتين جميعاً بالواو وحذفها على الجواز فيهما ، وأمّا الضابطُ لدخولها فى الصحة والامتناع فنقول : كلُّ اسم نكرةٍ جاء قبل (الاَّ) فإنك تنظر الى العامل فى تلك النكرة ، فإنْ كان ناقصاً فانه يمنع الإتيان بالواو ، وهذا كقولك ما أظن درهماً الاّ هو كافيك ، ولا يجوز بالواو فلا تقول : إنّ رجلاً وهو قائمٌ

لَمَّا كان العامل الأولُ يفتقر الى تمام ، لأن الظنّ يفتقر الى مفعولين و (إنّ) يحتاج الى خبر فلهذا استحال وجود الواو ههنا لما قررناه ، وإن كان العامل فى النكرة تامًّا ، فإنه يجوز الإتيان بالواو وتركها ، وعلى هذا تقول : ما جاءنى رجل الاّ وهو ضاحك بإثبات الواو وحذفها كما أشرنا اليه

وثالثها الايجاز بحذف بعض اللفظ ، وهذا إنما يكون واردا على جهة السماع لا يُقاسُ ، وهذا إنما يكون فى الألفاظ التى تستعمل على جهة الكثرة دون ما عداها وهذا كقولهم: عِمْ صَباحاً ، فى (انْعَمْ صباحا) وقوله لم يك حاصلاً لك درهمٌ قال الله تعالى « فلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمانُهم » لأن الجازم إنّما يحذف الواو كما يُحْذَفُ من قولنا : لم يَقُلْ لالتقاء الساكنين ، والنون حذفها من أجل الإيجاز والاختصار وهكذا قولنا (لم أُبَلْ) فإن الأصل فيه أبالى فحذفت الياء للجازم كما تُحذف من قولنا (لم أُمَارِ) فى ، أُمارِى ، ثم حذفُ الألف على غير قياس على جهة التخفيف ، وقد جاء فى المنظوم حذف بعض الكلمة كما قال بعض الشعراء

كأنّ إِبْرِيقَهم ظبيٌ على شَرَفٍ
مُفَدَّمٌ بسَبَا الكَتَّان مَلْثُومُ

أراد بسبائب الكتان فحذف إيجازا وهذا كلّه لا يقاس عليه ، وإنما يُقَرُّ حيث ورد

(النوع الخامس)

فى الإيجاز بحذف الأجوبة ، وذلك يأتى فى أمكنة كثيرةٍ ، أولُها حذفُ جواب (لولا) وذلك نحو قوله تعالى فى آخر آية اللّعان (ولولاَ فَضْلُ اللهِ عليكم ورحمتُه وأنّ اللهَ توّابٌ حكيمٌ) فجواب لولا ههنا محذوف تقديرُه لَمَا سَتَر عليكم هذه الفاحشةَ ولَمَا هداكم الى مصلحة اللِعان بالحكم فيه بهذا الحَدّ، ولهذا عقّبه بقوله (وأن الله توّاب بالستر عليكم ، حكيمٌ بإعلامكم مما يتوجّه على المُلاعن ، ومثلُه قوله تعالى عقيب حديث الإفْك (ولولاَ فضلُ اللهِ عليكُمْ ورحمتُه) وتقديرُه لعجّلَ لكم العذاب بسبب افتراء الكذب والتقوّل بما لم يكن، ولهذا قال عقيبها (وأنّ اللهَ رَؤفٌ) حيث لم يُعاجِلْ بالعقوبة (رحيمٌ) بما أَلْهَمَ من المصلحة بالحدّ فى القذْف ، وثانيها حذف جواب (لَمَّا) وهذا كقوله تعالى (فلمّا أسلَمَا وتَلَّهُ للجَبِينِ ونَادَيْناهُ) فان جواب لمّا ههنا محذوفٌ ، تقديرُه فلمّا أسلما وتلّه للجبين ، كان هناك ما كان ممّا تنطق به الحالُ ، ولا يحيط به الوصف،

من رفع البلاء وكشف الكربة، وازالة المحنة العظيمة، والغبطة والسرور بامتثال أمر الله تعالى والزُّلْفَةِ عنده والفوز برضوان الله ، وثالثها حذف جواب (أَمَّا) ومثاله قوله تعالى (فأمّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم أَكَفَرْتُمْ بعد إِيمانِكم) لأن التقدير فيه فيقال لهم . أكفرتم بعد إيمانكم ، فحذف القول وأقام المَقُول مقامه ، ورابعها جواب (إِذا) ومثالُه قوله تعالى (وإِذا قيل لهم اتّقوا ما بين أيديكم وما خلفكم) الى قوله معرضين ، والتقديرُ فيه وإِذا قيل لهم اتقوا أعرضوا وأصرُّوا على تكذيبهم ، وقد دلّ عليه قوله تعالى (الاّ كانوا عنها معرضين) وخامسها حذف جواب (لو)وهو واردٌ على الكثرة، وهو من محاسن الإِيجاز ومواقعه البديعة ، كقولك : لو زُرْتنى، لو أكرمتنى ، والتقديرُ لفعلتُ وصنعتُ ، قال الله تعالى (ولو تَرَى إِذْ فَزِعُوا فلا فَوْتَ) والتقدير فيه لرأيت أمراً بديعا ، أو حالةً منكرةً ، وقوله (لو يَعْلَمُ الذين كفَرُوا حين لا يَكُفُّونَ الى قوله يُنصرون) والتقدير فيه لو يعلمون هذه الأمور لما كانوا على تلك الصفات من الكفر والاستهزاء والصدُود والإِنكار وهكذا قوله تعالى (ولو أنّ قُرْآناً سُيِّرَتْ به الجبالُ أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به الموْتَى)

والتقدير فيه لكان هذا القرآن ، وهو كثير الورود فى القرآن ، وحيثُ ساغ حذفه فإنه إنما يسوغ اذا كان هناك دلالة عليه ، فأمّا من غير دلالة فلا يجوز بحال ، وسادسُها حذف جواب القسم ، ومثاله قوله تعالى (والفَجرِ وليالٍ عَشرٍ والشّفْعِ والوَترِ والليلِ) فجوابُه ههنا يحتمل أن يكون موجوداً وهو قوله (هل فى ذلك قَسَمٌ لذِى حِجرٍ) لأنه قد تمت به الفائدة ، ويحتمل أن يكون محذوفاً تقديرُه لَتُعَذَّبُنَّ ، ويدلّ عليه قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ كيْفَ فعلَ ربُّك بعَادٍ إِرَمَ ذَاتِ العِمَادِ) ونحوه قوله تعالى (والشمسِ وضُحاها) فيحتمل أن يكون جوابه مذكورا ، وهو قوله تعالى (قد أفلح مَن زَكّاها) وقد ظهرت به الفائدة ، ويحتمل أن يكون محذوفاً أيضاً تقديرُه ليُعذَّبُنّ ، بدليل قوله تعالى (فدَمْدَم عليهم رَبُّهُمْ بذنْبِهِمْ) والحذفُ فيه كثيرٌ لقيام القرينة على حذفه ، وتختلف أحوال القرائن بحسب ما تدلّ عليه الدلالة

(النوع السادس)

حذف ما يكون معتمداً للجزءين ، القسمِ ، والشرطِ ، ولَوْ ، فهذه أمور ثلاثة ، أولُها حذف القسم نفسِه ،ومثاله قولُك:

لأخرُجَنّ ، والتقديرُ والله لأخرجن ، قال الله تعالى (لئن أُخرِجُوا لا يَخْرُجُون معَهُمْ ولَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ ولَئِنْ نَصَرُوهُمْ ليُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ) فهذه اللامُ هى اللام الموطئة ، والمَعْنَى بذلك أنها وطّأت الشرط وجعلته حَشْواً وصيّرت الكلام موجّهاً للقسم ، ولهذا جاءت هذه الأفعال مرفوعةً بالنون ، ولو كانت جواباً للشرط لكانت مجزومةً ، فلهذا قضينا بحذف القسم ، وثانيها حذف الشرط نفسه ومثاله قوله (إِنّ أَرْضِى واسعةٌ فإِيَّاىَ فاعْبُدُون) والتقدير فيه ، إِن لم تُخلصوا لى العبادةَ فى هذه الأرض ، فأَخلصوها فى غيرها ، ومن هذا قولهم : الناسُ مجزيُّون بأعمالهم إِنْ خيراً فخيرٌ وإِنْ شرًّا فشرٌّ ، والتقدير فيه إِن كان خيراً عملُه فجزاؤُه خيرٌ ، وثالثها حذف (لَوْ) نفسها ومثاله قوله تعالى (وَمَا كانَ معه منْ إِلَهٍ إِذَنْ لَذَهَبَ كلُّ إِلَهٍ) فإِنّ الشرط فى هذا محذوفٌ ، والتقديرُ فيه فلو كان معه إِلهٌ إِذن لذهب كلّ إِله بما خلق ، وقوله تعالى (وما كنتَ تَتلُو منْ قبلِهِ منْ كِتَابٍ ولا تَخُطُّهُ بيمينِكَ إِذَنْ لَارْتَابَ المُبْطِلُون) والتقدير فيه إِذن لو فعلتَ ذلك لارتاب المبطلون

(النوع السابع)

حذف المبتدإِ وخبره ، فمن المواضع ما يحسُن فيه حذف المبتدإِ ، ومنها ما يحسن فيه حذف الخبر ، ومنها ما يُمكن فيه الأمران جميعا ، فمن المواضع التى يحسُن فيها حذف المبتدإِ على طريق الإِيجاز قولهم : الهلالُ والله ، أىْ هذا الهلال والله ، وقولك اذا شممْتَ ريحاً ، المِسْكُ والله ، أى هذا المسكُ ، ولا يكون الاّ مفرداً لأنه لا يُبتدأ الاّ بالأسماء المفردة ، ويتعذّر تقديرُ الجُمل فى المفردات ، وقد ترد جملةٌ على تقدير المفرد على جهة الشذوذ كقولهم (تسمَعُ بالمُعيْدِىّ خيرٌ منْ أنْ تَرَاه) والذى حسّنه كونُه فى تأويل المصدر أى سماعُك ، فأمّا قوله تعالى (وأنْ تصومُوا خيرٌ لكم) فإِنما جاز ذلك من أجل (أنْ) لأنها فى تأويل المصدر اى صومُكُم ، ومن المواضع التى يصح فيها حذف الخبر قولك : لولا زيدٌ لكان كذا ، ومنه قولهم . لولا علىٌّ لهلك عُمَر ، والقصةُ مشهورةٌ فإِنّ عُمرَ أراد أن يرجُمَ حاملاً لمّا زَنَتْ ، فقال له أمير المؤمنين علىٌّ هذا سلطانُك عليها ، فما سلطانُك على ما فى بطنها ، فكفَّ عن ذلك ، وقال (لولا علىٌّ لهلك عُمر ، وهذا صحيحٌ ، فإِنّ قتْلَ الجَنين من

غير بصيرة خطأ عظيمٌ ، وفى الحديث (مَنْ أَعان على قَتْلِ رجلٍ مسلمٍ ولو بنِصْفِ كلمةٍ جاءَ يوْم القيامة مكتوبٌ بين عينيه آئِسٌ من رحمة الله) وكما يكونُ الخبر مفرداً فقد يكون جملةً ، والاصلُ أن يكون مفردا ، وحذفُ الخبر أكثرُ من حذف المبتدإِ ، ووجهُ ذلك هو أنّ المبتدأ طريقٌ الى معرفة الخبر ، فإِذا كان الخبر محذُوفا ، ففى الكلام ما يدلّ عليه وهو المبتدأ ، واذا حُذف المبتدا لم يكن فى الكلام ما يدلّ عليه ، لأن الخبر لا يكون دليلاً على المبتدإِ

ومن المواضع التى يحتمل أن يكون المحذوف فيها ، إِمّا المبتدأ ، وإِمّا الخبر قوله تعالى (فصبرٌ جميلٌ) فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا ، وتقديرُه فأمْرِى صبر جميل ، ويحتمل أن يكون من باب حذف الخبر ، وتقديره فصبرٌ جميلٌ أجْمَلُ ، وحذفُ الخبر وإِنْ كان وارداً على جهة الكثرة ، لكن حذفُ المبتدإِ ههنا يكون أبلغَ ، لأن الآية وردت فى شأن (يعقوبَ) فلا بُدّ من أن يكون هناك اختصاصٌ به ، فاذا كان تقديره فأمرى صبر جميل كان أخصَّ به وأدخلَ فى احتماله للصبر واختصاصه به ، وقد يُحذفُ المبتدأ والخبر جميعاً اذا دلّ عليهما دليلٌ ، وهذا كما يقال أزيدٌ قائمٌ ، فتقول : نَعَمْ . أى

نعم زيد قائم فحُذِفَا لما دلّ قولك نعم عليهما ، وكقوله تعالى (واللاّئى لم يَحِضْنَ) لأن تقديره واللاّئى لم يحضن فعدّتُهن ثلاثةُ أشهر ، وهذا لا يكون الاّ مع القرينة الدالّة على ذلك ، فهذا ما أردنا ذكره فى الإيجاز بحذف المفردات فى هذه الأنواع السبعة وبالله التوفيق

﴿ القسم الثانى ﴾

(فى بيان الإيجاز من غير حذف فيه)

اعلم أن من الإيجاز ما لا يكون فيه حذفٌ يُقدَر ، من مفردٍ ولا جملةٍ ، ويقال له إيجاز البلاغة ، وينقسم الى ما يُساوى لفظُه معناه من غير زيادة ، ويسمّى التقريرَ ، والى ما يزيد معناه على لفظه ، ويسمى القِصَر ، فهذان ضربان نذكر ما يتعلق بكلّ واحد منهما ، وهذا القسم من الإيجاز له فى البلاغة موقعٌ عظيمٌ ، دقيقُ المَجْرى ، صعب المرتَقَى ، لا يختصّ به من أهل الصناعة الا واحدٌ بعد واحدٍ (ومهما عَظُمُ المطلوب قلّ المساعدُ)

(الضرب الاول)

فى بيان الإيجاز بالتقرير وهو الذى تكون ألفاظه مساوية لمعناه لا يزيد أحدهما على الآخر بحيث لو قُدّر نقصٌ من لفظه لتطرّق الخرْمُ الى معناه على قدر ذلك النقصان ، ولْنُشر منه الى أمثلة خمسة

المثال الأول : ما ورد من كتاب الله تعالى وهذا كقوله تعالى (قُتِلَ الإنسانُ ما أكْفَرَه من أىّ شيءٍ خلقَهُ من نُطْفَةٍ خلقَه فقدَّره ثم السّبيلَ يسَّرَه ثم أَمَاتَهُ فأقْبَرَه ثم إذا شاءَ أَنْشَرَهُ كلاّ لمَّا يَقْضِ ما أَمَرَهُ) فقولُه قُتل الانسان ، أبلغُ دعاءٍ على الانسان ، لما فيه من إذهاب الروح بسرعةٍ وفجأة ، وهو أعظم فى الفجيعة وقوله ما أكفره ، تعجّبٌ من شدة الإفراط فى كفره لِنِعَمِ الله ، فلا يكاد يَقْرَعُ السمع أُسْلُوبٌ أغلظُ من هذا الدّعاء والتعجب ، ولا أبلغ فى الملامة ولا أقْطَعُ للمَعذرة ، ولا أعظم دلالةً على السّخط مع تقارب أطرافه وقِصَرِ متنه ، ثم أخذ فى صفة حاله من مبْدَإِ حدوثه الى منتهى زمانه فقال . من أى شيء خلقه ، استفهامٌ واردٌ على جهة التهكم والتقرير ، ثم قال . من نطفة خلقه ، كأنه قال تأمّلْ

وانظرْ من أىِّ شيء خلقتك على عِظَم هذه المخالفة وكفران أنْعُمى عليك ، إنما خلقتك من نطفة وأىّ نطفة فى الغلظ والبشاعة ونَتْنِ الرائحة ، فقدّره ، فأحكم قوام خلقته وسوّاها على جهة التعديل فى مطابقة المنافع ، ثم السبيل يسره ، إمّا سَهَّلَ خروجه من بطن أمّه ، وإمّا يسّرَ سبيله الى ثَدْى أمّه ، وإمّا يسّر سبيله من سلوك طريق الخير والشرّ ، كما قال (وهدَيناه النّجْدَيْن) (ثم أماته) نَزَع منه ما ركَّبَ فيه من الروح ، لما يريد من إعادته (فأقْبَرَهُ) أى جعله فى قبره يُوارى فيه جيفَتَه كيلا تمزّقه السباعُ وتُقَطّع أوْصَالَه (ثم إذا شاء أنشرَه) فى الآخرة للجزاء على الأعمال (كلاّ) رَدْعٌ وزَجْرٌ ، عقّبها فى آخر الكلام تنبيهاً على أن الإنسان على ما هوفيه مما وُصِفَ من حاله (لما يقضِ) شيئاً ممّا أمره الله وأنه مُقصّرٌ فى حق الله لا يألُو جُهداً فى الإصرار والمخالفة ، فقد حصل هذا الكلامُ على نهاية المطابقة للمقصود منه ، فلو أردت زيادةً عليه لكانت فضلا ، ولو أردت نقصاناً منه لكان إخلالاً ، ومنه قولُه تعالى (على المُوسِعِ قدَرُه وعلَى المُقْتِرِ قَدَرُهُ) وقوله تعالى (مَنْ كَفَرَ فعَلَيه كُفْرُه) وقوله

تعالى (كل امرىءٍ بما كسب رَهينٌ) وقوله تعالى (فمن جاءهُ موعظةٌ من ربّه فانتهى فله ما سَلَفَ) ومواقعهُ فى التنزيل كثيرةٌ

المثال الثانى . ما ورد من السُّنة الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم (الحلالُ بيّنٌ ، والحرامُ بيّنٌ ، وبين ذلك مشتبهاتٌ) فهذا من أجمع ما يكون للمعانى البالغة ، ومن هذا قوله عليه السلام(إنما الأعمالُ بالنيّات ولكُلّ امْرِىءٍ ما نوى) وقوله صلى الله عليه وسلم (الضعيفُ أميرُ الرَّكْبِ) وفى حديث آخر (سيرُوا بسيْرِ أضعفكم) وقوله لمُعاذ (صلِّ بهم صلاة أضعفهم) وقوله صلى الله عليه وسلم (دَعْ ما يريبُك الى ما لا يريبُك) ومن ذلك ما قاله خطاباً لقُريش (يا ويْحَ قُرَيْشٍ لقد نَهكتْهُم الحربُ ما ضرَّهم لو مادَدْنَاهم مدّة ويَدَعُوا بيني وبين الناس فإنْ أظْهَرْ عليهم دخلوا فى دين الله وافرين وإلاّ كانوا قدْ حمُوا وإن أبَوْا فوالذى نفسى بيده لأُقاتِلنّهُم على أمرى هذا حتّى تنفرد سالِفَتى هذه أوليُنْفِذَنّ الله أمره) وهذا الحديث قد جمع من المحاسن والإحاطة فى بلاغة المعانى وفصاحة الألفاظ ما لا يقدر على وصفه قائلٌ ، ولا يستولى على حصر لطائفه مجيبٌ ولا سائل

المثال الثالث . من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه . يخاطب فيه معاوية (فاتّق الله وانظرْ فى حقّه عليك وارجعْ الى معرفة مالا تعذَرُ بجهالته فنَفْسك نفْسك فقد بيّن الله لك سبيلَك وحيث تاهَتْ بك أمورُك فقد أجْرَيْت الى غاية خُسْر ومحلّةِ كُفْرٍ وإنّ نفْسك قد أوصلتك شرًّا وأقْحَمتْك عيًّا وأوردتْك المهالكَ وأوعرَتْ عليك المسالك) وقال عليه السلام (عليكم بطاعة مَن لا تُعْذَرون بجهالته قد بُصِّرْتم إنْ أبصرتم وهُدِيتم إن اهتديتمُ ، عاتبْ أخاك بالإحسان اليه واردُدْ شرّه بالإنعام عليه ، من وضَع نفسَه مواضعَ التُّهمةِ فلا يلومَنَّ مَن أساءَ به الظنّ ، لا ينال العبد نعمةً الاّ بفراق أخرى ، ولا يستفيدُ يوماً من عمره الاّ بفراق آخر من أجَله ، من أين ترجو البقاءَ وهذا الليلُ والنهار لم يَرْفعا من شيءٍ شرفاً الاّ أسْرَعا الكرّةَ فى هدْم ما بَنَيَا وتفريق ما جمَعَا ، فهذا الكلام ما تَرَك للإيجاز غاية الاّ وصلَها ، ولا نكتةً شريفةً الاّ حازَها وحصلَها ، ومن أعجب ما فيه أنه مشتملٌ على هذه الأسرار بألفاظه ولو حذَفْتَ واحدةً منها أخلَلْتَ بمعناها الذى جاءت من أجل الدلالة عليه

المثال الرابع . ما أُثِرَ فى ذلك من كلام البلغاء ، فمن ذلك

ما كتبه طاهرُ بن الحسين الى المأمون ، وكان واليه على عُمّاله بعد لقائه بعيسى بن مَاهَانَ وهزْمه لعسكره وقتلِه إيّاه ، فكتب الى المأمون يخبرُه بما كان منه فى ذلك فقال . كتابى الى أمير المؤمنين ورأسُ عيسى بن ماهان بين يدَىَّ وخاتَمُه فى يدِى ، وعسكرهُ مُصَرَّفٌ تحت أمرى والسلام وهذا من عجائب الإيجاز وبليغ الاختصار التى حوت المطلوب ، وحازت المقصود ، ولَمَّا أرسل المهلبُ بن أبى صفرة أَبا الحسن المدائنى الى الحجّاج بن يوسف يخبره أخبارَ ما هو عليه فى ولايته فقال له الحجاج . كيف تركت المهلّب،فقال له أدْرَكَ ما أمَّل، وأَمِنَ مِمّا خاف فقال . كيف هو تجدُه بجُنْده فقال . والدٌ رؤُف ، فقال كيف جندُه له فقال . أولادٌ برَرَةٌ ، قال . كيف رضاهم عنه فقال . وسعَهُم بفضْله، وأغناهم بعدْله ، قال . كيف تصنعون إذا لقيتُم العدوَّ ، قال . نلقاهم بجَدّنَا ويلقَوْنا بجدّهمْ قال . كذلك الجد إذَا لَقِى الجدّ قال . فأخبرْنى عن بنى المهلب قال . هم أَحْلاَسُ القتالَ بالليل حماةُ السَّرْح بالنهار ، قال أَيُّهُمْ أَفْضَلُ قال . هُمْ كَحَلْقَةَ مبهَمَة مَضْرُوبة لا يُعرفُ طرفاها قال الحجاج لجلسائه هذا والله الكلام الفصْلُ الذى ليس بمصنوعٍ ولا متكلَّف

المثال الخامس . ما ورد من الابيات الشعرية وهذا كقول أبي نواس فى صفة الخمر فى أوعيتها

تُدار علينا الراح فى عسجديّةٍ * حبَتْها بأنواع التصاوير فارسُ
قَرارَتُها كسْرَى وفى جنَباتِها * مَهًا تَدَّرِيها بالقِسِيِّ الفوارسُ
فللراحِ مازُرَّتْ عليها جُيوبُها * وللماء ما دارتْ عليه القلانِسُ

فما هذا حالُه من الشعر الفائق والنظم الجيّد الرائق ، وحكى عن الجاحظ أبى عثمان أنه قال . لا أعرف شعراً يفضُل هذه الأبيات لابن هانىء ، ولقد أنشدتُها أبا شعيب القلاَّل ، فقال والله يا أبا عثمان إن هذا هو الشعر الذى لو نُقِرَ لَطَنَّ ، ومهما حركت أوْتارَ نغَماته لَحَنَّ ، وحسبُك به إعجاباً اعترافُ الجاحظ بحسنه، فإنه الماهرُ فى البلاغة والحَرِيتُ فى الفصاحة، ومن الإيجاز بالتقرير ما قاله علىُّ بن جبلَةَ

وما لامرىءٍ حاولتَهُ منك مَهْرَبٌ
ولو حمَلَتْه فى السماء المطالِعُ
بلَى هاربٌ لا يَهْتدِى لمكانه
ظَلامٌ ولا ضوءٌ من الصبح ساطِعِ

ومن ذلك ما قاله النابغة الذبيانى

فإنّك كالليل الذى هو مُدْرِكى
وإِنْ خِلْتُ أنّ المنتأى عنكَ واسعُ

ومن ذلك ما قاله الأعشى فى اعتذاره الى أوس بن لأْم لما هجاه

وإِنّى على ما كان منّى لنادمٌ
وإِنّى إِلَى أَوْسِ بن لَأْمٍ لتَائب
وإِنى الى أوسٍ ليَقْبَل عذْرَتى
ويصفَحَ عنّى ما جنَيْتُ لراغِبُ
فهب لى حياتِى والحياةُ لقَائِمٌ
بِسِرّك منها خيرما أَنت واهب
سأَمْحُو بمدحٍ فيكَ إِذْ أَنا صادقٌ
كتابَ هجاءٍ سارَ إِذْ أَنَا كاذبُ

ولقد أتى الاعشى فى شعره هذا بالعجب العجاب وحَيَّرَ فيه الأفئدة وسحر الألباب ، لما ضَمنه فيه من رقة الألفاظ، التى تَوَلّع بها كلُّ ذَكِىّ حفَّاظ

(الضرب الثانى)

فى بيان الإيجاز بالقِصَر، وهو الذى تزيدُ فيه المعانى

على الألفاظ وتفوقُ ، وكتابُ الله تعالى مملوءٌ منه ، ولنوردْ فيه أمثلةً خمسةً كما فعلنا بالضرب الاول بمعونة الله تعالى

(المثال الاول) قوله تعالى « خذِ العفوَ وأْمُرْ بالعُرْف وأعرِضْ عن الجاهلين » فقد جمَع فى هذه الآية جميعِ مكارم الأخلاق ، لأن فى العفو الصفحَ عمن أساء ، والرفقَ فى كل الأمور ، والمسامحةَ والإغضاءَ ، وفى قوله (وأْمرْ بالعرف) صلةُ الأرحام ، ومنعُ اللسان عن الكذب والغيبة ، وغضُّ الطرف عن كل مُحَرَّم ، وغير ذلك ، وفى الاعراض عن الجهال ، الصبرُ والحلمُ ، وكظْمُ الغيظ ، فهذه الالفاظ وإن قلَّتْ فقد أنافَت معانيها على الغاية ، ولم تقف على حدّ ونهاية ، وهذا النوع هو أعلا طبقات الفصاحة مكانا ، وأعوَزُها إمكانا ، ومن هذا قوله تعالى « ولكم فى القِصَاص حياةٌ » فانظر الى هذه اللفظة الجميلة كم يندرج تحتها من المعانى التى لا يمكن حصرُها ، ولا ينتهى أحدٌ الى ضبطها ، فأينَ هذه عمَّا أُثِرَ عن العرب من قولهم (القتلُ أنفَى للقَتْل) وقد تميّزتْ الآية عنه بوجوه ثلاثة ، أمّا أوّلاً فلأن قوله (القصاص حياة) لفظتان ، وما نُقل عنه فيه أربعُ كلمات ، وأما ثانيا فالتكريرُ فيما قالوه ، وليس فى الآية تكريرٌ ، وأما ثالثا فلأنه ليس

كلُّ قتل نافياً للقتل ، وإنما يكون نافياً اذا كان على جهة القصاص ، وكم فى القرآن من هذا القبيل

(المثال الثانى) ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا كقوله عليه السلام « الخَرَاجُ بالضَّمانِ » والسببُ فى ذلك هو أن رجلاً اشترى من غيره عبداً فأقام عنده مدة ثم وجَدَ به عيباً ، فخاصَمَه الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله . إنى أستَغِلُّ عبدى ، فقال (الخراجُ بالضمان) ومعنى هذا أنّ غلّتَه تكون للمشترى ، لأنه لو تلف قبل الرّدِّ كان تالفاً من ضمانه ، فلهذا كان ضمانُه عليه ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرَرَ ولا ضِرَارَ فى الإسلام) ومعنى قوله لا ضررَ أى لا ينبغى لاحد أن يضرَّ غيره ، ومعنى قوله (لا ضرار فى الإسلام) أنه لا ينبغى لك أن تَضُرَّ أحد ، ولا ينبغى له أن يضرّك ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم (المَعِدَةُ بيتُ الداءِ والحِمْيَةُ رَأْسُ الدواء ، وعوِّدُوا كلَّ جسمٍ ما اعتَادَ) فهذه الألفاظ الثلاثة قد جمعت من المعانى الحكمية ، والأسرار الطبّية ، ما لا يحيط بوصفه الا اللهُ ، ومن هذا قوله عليه السلام (الطمعُ فقرٌ واليأسُ غِنى) فهذا من جوامع الكلم التى خُصّ بها

(المثال الثالث) ما ورد من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه من الكلام القصير كقوله عليه السلام (من عرف نفسه فقد عرف قدره ، من فكر فى العواقب لم يشجع ، الناس أعداء لما جهلوا ، من استقبل وجوه الآراء عرف وجوه الخطاء ، من أحد سنان الغضب لله قوى على قتل أسد الباطل ، وقوله : اذا هبت أمرا فقع فيه ، فإن وقوعك فيه أهون من توقيه ، آلة الرياسة سعة الصدر ، الطمع رق مؤبد ، ثمرة التفريط الندامة ، وقال عليه السلام أغض على القذى ، وإلا لم ترض أبدا ، وقال لكل مقبل إدبار ، وما أدبر كان كأن لم يكن ، لا يعدو من الصبور الظفر وإن طال به الزمان ، الى غير ذلك من الكلمات القصيرة التى قصرت أطرافها وفاتت العد فى معانيها

(المثال الرابع) ما أثر عن أهل البلاغة قال بعض الأعراب : اللهم هب لى حقك ، وأرض عنى خلقك ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم هذا هو البلاغة ، وكما أثر عن الحريرى فى مقاماته استعمال المداراة ، توجب المصافاة ، وقوله ملك الخلائق شين الخلائق ، التزام الحزامة ذمام السلامه ،

تَطَلُّبُ المثالب ، من المعايب ، عند الأوْجَال ، يتفاضل الرجال، مُوجَبُ الصبر ، ثمرةُ النّصر ، الى غير ذلك ولا يكاد يوجد الاّ على القلّة فى كلام الفصحاء ، والقرآنُ يوجد فيه كثير ، وما ذاك الا لأنه قد حاز مُعظم البلاغة

المثال الخامس ما ورد فيه من المنظوم وهذا كقول السموءل بن عادياء الغَسانِى

وإِنْ هُو لم يَحْمِلْ على النفس ضيْمَها

فليس الى حُسْن الثناء سبيلُ

فهذا البيت قد اشتمل على مكارم الأخلاق من سماحة ، وشجاعة ، وتواضع ، وحِلمٍ ، وصَبْرٍ ، وتكلُّفٍ ، واحتمالِ المكاره ، فانّ هذه الأمور كلها مما تُضيم النفوس لما يحصل فى تحمّلها من المشقة والعناء ، ومن ذلك ما قاله أبو تمام

وظلمتَ نفسَك طالباً إِنْصافها

فعجبتُ من مظلومةٍ لم تُظْلَمِ

وأراد بقوله : ظلمتَ نفسك طالباً إِنصافَها ، أنك أكرمتها على تحمّل الأثقال فى مشاق الأمور ، فاذا فعلت ذلك فقد ظلمتها ، ثم إِنك مع ظلمك إِياها فقد أنصفتها ،

لأنك جلبت اليها أشياء حسنةً تكسبُها ذكراً جميلا ، ومجدا مؤثَّلا ، فكنت منصفاً لها فى صورة ظالم، ومعنى قوله فعجبت من مظلومة لم تظلم ، أنك ظلمتها وما ظلمتَها فى الحقيقة ، فقد أعجب فى بيته هذا بجمعه فيه بين النقيضين الظلم ، والإنصاف كما ترى ، ولنقتصر على هذا من حقائق الإيجاز ففيه كفاية

﴿ الفصل السادس ﴾

(فى بيان الالتفات)

اعلم أن الالتفات من أجلِّ علوم البلاغة وهو أميرُ جنودها ، والواسطةُ فى قلائدها وعقودها ، وسُمّى بذلك أخذاً له من التفات الإنسان يمينا وشمالا ، فتارةً يُقبلُ بوجهه وتارةً كذا ، وتارةً كذا ، فهكذا حال هذا النوع من علم المعانى ، فإنه فى الكلام ينتقلُ من صيغةٍ الى صيغةٍ ، ومن خطابٍ الى غيْبةٍ ، ومن غَيْبَةٍ الى خطابٍ الى غير ذلك من أنواع الالتفات ، كما سنوضحه ، وقد يُلقَّبُ بشجاعةِ العربية ، والسبب فى تلقيبه بذلك ، هو أن الشجاعة هى الإقدامُ ، والرجلُ اذا كان شجاعاً فإنه يردُ المواردَ الصعبةَ ، ويقتَحِمُ

الوُرَطَ العظيمةَ حيث لا يردُها غيرُه ، ولا يقتحِمُها سواه ، ولا شكّ أن الالتفات مخصوصٌ بهذه اللغة العربية دون غيرها ، ومعناه فى مصطلح علماء البلاغة ، هو العدول من أُسلُوبٍ فى الكلام الى أُسلوبٍ آخر مخالفٍ للأول ، وهذا أحسن من قولنا : هو العدول من غيبة الى خطاب ، ومن خطاب الى غيبة ، لان الأول يعمُّ سائر الالتفاتات كلّها ، والحَدُّ الثانى إنما هو مقصودٌ على الغيبة والخطاب لا غيرُ ، ولا شكّ أن الالتفات قد يكون من الماضى الى المضارع ، وقد يكون على عكس ذلك ، فلهذا كان الحدّ الأولُ هو أقوى دون غيره ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن لعلماء البلاغة فى الوجه الذى لأجله دَخَلَ الالتفات فى الكلام أقوالاً ثلاثة ، فالقولُ الأولُ وهو الذى عوّل عليه ابن الأثير ، وحاصلُ ما قاله هو أنه لا يختصّ بضابطٍ يجمعهُ ، ولكنّه يكون على حسب مواقعه فى البلاغة ، ومواردِه فى الخطاب ، وآلَ كلامُه الى أن الناظر إنما يعرفُ حسن مواقع الالتفات إذا نظر فى كل موضع يكون فيه الالتفات ، فيعرفُ قدر بلاغته بالإضافة الى ذلك الموقع بعينه ، فأمّا أن يكون

مضبوطا بضابطٍ واحدٍ فلا وجه له ، هذا ملخّص كلامه بعد حذف أكثر فضلاته

القولُ الثانى محكىٌّ عن بعض من خاض فى علوم البيان ، وتقريرُ ما قاله : هو أن ذلك من عادة العرب وأساليبها فى الكلام ، وزَيَّفَ ابن الأثير هذه المقالة ، وقال هذا التعليل هو مثل عُكّاز العميان ، وأراد بما قاله من عكاز العميان ، هو أن عكّاز الأعمى لا يُسئل عن علّة حاجته اليه ، فإنّ علّةَ حاجته اليه ظاهرةٌ لا تحتاج الى بيان وكشف ، فكذا ما قالوه من تعليل ورود الالتفات بكونه أُسلوباً من أساليب الكلام ، فإنّ كونه أسلوباً من أساليب الكلام ظاهر لا يحتاج الى بيان ، وهو لعمرى كما قاله ، فإن كلامه لا فائدة فيه

القول الثالث محكىٌّ عن الزمخشرىّ ، وحاصل مقالته هو أن ورود الالتفات فى الكلام إنما يكون إيقاظاً للسامع عن الغفلة ، وتَطْرِيباً له بنقله من خطاب الى خطاب آخر ، فإنّ السامع رُبَّمَا مَلَّ من أسلوب فينقله الى أسلوب آخر ، تنشيطاً له فى الاستماع ، واستمالةً له فى الإصغاء الى ما يقوله ، وما ذكره الزمخشرى لا غُبَارَ على وجهه ، وهو قولٌ سديدٌ يُشير الى مقاصد البلاغة ، ويَعْتَضِدُ بتصرُّف أهل الخطاب ،

ومن مَارس طرفاً من علوم الفصاحة لاح له على القُرْب ، أنّ ما قاله الزمخشرى قوىٌّ من جهة النظر ، يَدْرِى كُنْهَه النظَّارُ ، ويتقاعدُ عن فهمه الأَغْمَارُ ، وقد زعَمَ ابن الأثير رَدًّا لِكلام الزمخشرىّ بوجهين ، أحدهما أنه قال إنما جاز الالتفاتُ من أجل التنشيط للسامع ، واعترَضَه بأن الكلام لو كان فصيحاً لم يكن مملُولاً ، وهذا خطأ وجهلٌ بمقاصد البلاغة ، فإن مثل هذا لا يُزيلُ فصاحة الكلام ، ولا ينقُص من بلاغته ، ولهذا فإنه لو تَرَكَ فيه الالتفاتَ فإنه باقٍ على الفصاحة ، ولكن الغرضُ أنّ خروجه من أسلوب الخطاب الى الغيبة ، يَزيدُ فى البلاغة ويُحسِّنها ، ويكون الخطاب مع ما ذكرناه أوقعَ وأكشفَ عن المراد وأرفع ، وثانيهما قوله : إن ما قاله الزمخشرىّ إنما يُوجد فى الكلام المطوّل ، والالتفاتُ كما يُستعمل فى الطويل فهو يستعمل فى القصير ، وهذا فاسدٌ أيضاً فإن الزمخشرىّ لم يشترط التطويل فى حسن الالتفات ، فينتقضُ بما ذكرتَه ، وإنّما أراد تحصيل الإيقاظ وازدياد النشاط بذكر الالتفات ، وهذا حاصلٌ فى الكلام سواء كان طويلا أو قصيرا ، فإذَنْ لا وجه لكلام ابن الأثير على ما قصده الزمخشرى وانتحاه ، ومن العجب أنه شنّع فيما أورده

على الزمخشرى وقال : كيف ذهب عنه معرفتُه مع إحاطته بفن البلاغة والفصاحة ، وما درى أن ما قاله خيرٌ مما أتى به ابن الأثير ، فإنّ ما أراده الزمخشرىّ معنى يَليق بالبلاغة ، ويزيدُها قوّةً ، وما ذكره ابن الأثير رَد الى عَمَايَةٍ ، وقولٌ ليس له حاصلٌ ، ولا يُدرك له نهاية ، وما عَابَه الاّ لأنه لم يطّلع على أغواره ، ولا أحاط بكُنْهِه ، ودقيقِ أسراره ، ولقد صدق من قال

وكم من عائب قولا سَليماً
وآفَتُهُ من الفهم السقيم

واذا تَمَّ ما ذكرناه فلْنرجعْ الى تقرير الالتفات وتقرير أساسه ، فنقول الالتفاتُ يرد على أضربٍ ثلاثة

الضرب الأول ما يرجع الى الغيبة ، والخطاب ، والتكلم ، فأما الرجوعُ من الغيبة الى الخطاب فكقوله تعالى (الحمد لله ربّ العالمين) ثم قال بعد ذلك (إيّاكَ نَعْبُدُ وإيّاك نستعينُ) لأنَ ما تقدم من قوله « الحمد لله » إنما هو للغائب ولو أراد الخطابَ ، لقال الحمد لك ، لأنك أنت ربّ العالمين ، وقوله تعالى (وقالوا اتَّخَذَ الرحمنُ ولداً لقد جئتُمْ شيئاً إِداً) ولو أراد

الغيبة، لقال لقد جاءوا شيئاً إِدّاً، وإِنما عدل عنه الى الخطاب لما ذكرناه من الإِيقاظ والتنشيط، ومن ذلك قوله تعالى (سُبْحانَ الّذِى أَسْرَى بِعَبْدِه لَيْلاً) فهذا واردٌ على جهة الغيبة ، ثم قال (الّذِى بَارَكْنا حوْلَهُ لنُرِيَهُ) وهذا واردٌ على جهة التكلم ، ثم قال (إِنه هو السميع البصير) وهذا غيبةٌ أيضاً ، ولو جاء به على أسلوبٍ واحدٍ من غير الالتفات لقال سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذى باركَ حوله ليُريه من آياته إِنه هو السميع البصير ، وإِنّما فعَلَ ذلك من الالتفات دلالةً على ما قلناه ، ومن هذا قوله تعالى « ثم استَوَى إِلى السماءِ » فهذا كلامٌ على جهة الغيبة الى قوله « وأَوْحَى فى كل سماءٍ أَمْرَهَا » ثم قال «وزيَّنَّا السماء» وهذا على جهة التكلم بعد الغيبة ، ثم قال (ذلك تقديرُ العزيز العليم) وهو غيبةٌ أيضاً وقوله تعالى « حتى إِذا كنتُمْ فى الفُلْكِ » خطابٌ لهم ، ثم قولُه بعده « وجَرَيْنَ بِهِمْ » غيبةٌ بعد الخطاب ، وهذا كثيرُ الدَّوْرِ فى القرآن الكريم لمَنْ تأمَّله

الضرب الثانى مختصٌّ بالأفعال وهو الرجوعُ عن الفعل المستقبل الى فعل الأمر ، وهذا كقوله تعالى فى قصة هود قال « إِنّى أُشْهِدُ اللهَ واشْهَدُوا أَنّى بَرِىءٌ مما تُشْرِكون من

دونهِ » ولو أرادَ المساواةَ بين الفعلين ، لقال أُشهدُ اللهَ وأُشهدُكم ، وقد يكون رجوعاً عن الفعل الماضى الى فعل الأمر ، وهذا مثاله قوله تعالى (قُلْ أَمَرَ رَبّى بالقِسْطِ وأَقِيمُوا وُجُوهَكم عندَ كلِّ مسجدٍ) ولو جاء به على أسلوب واحد لقال : أَمَر رَبّى بالقسط ، وأَمَرَكم أن تقيموا وجوهكم ، فعلى الناظر إعْمالُ نظره وحَكّ قريحتهِ فيما أوردناه من هذه الأمثلة وأن يضع فى نفسه أنّ الانتقال من صيغة الى صيغة إنما يكون من أَجْل الالتفات ليكمُل أمر الخطاب وتتفاوت درجته فى البلاغة ، وهذا إنما يُدرك بالذوق الصافى الخالص عن شَوْبِ البلادة ، وما هذا حالُه فهو من دقيق علم البلاغة وغامضها

الضرب الثالث مختص بالأفعال كالأول ، خَلاَ أنّ الأول كان الانتقالُ فيه من الماضى الى المستقبل ، وهما خبران الى الإنشاء ، وهو فعل الأمر ، وههنا أخبارٌ كلُّها ، المنتقَلُ عنه ، والمنتقلُ إليه ، وذلك يأتى على وجهين ، الوجه الأولُ الانتقالُ عن الماضى الى المضارع ، ومثاله قوله تعالى (واللهُ الذى أَرْسَلَ الرّيَاحَ فتُثيرُ سحَاباً فسقْناه الى بلدٍ

ميّتٍ فأحيينا به الأرضَ بعد موتِها كذلك النشور) فوسّط قوله فتُثير سحاباً، وجاء به على جهة المضارعة والاستقبال بين فعلين ماضيين، وهما قوله أرسل، وسقناهُ، والسرُّ في مثل هذا، هو أن الفعل المستقبل يُوضّح الحالَ، ويستحضرُ تلك الصورةَ حتى كأنّ الإنسان يشاهدُها، وليس كذلك الفعل الماضي اذا عُطف لأنه لا يُعطى هذا المعنى ولا يدلّ عليه، فإذا قال فتُثير، على جهة الاستقبال بعد ما مضى قوله: أرسل. فانما يكون دالاّ على حكاية الحال التي تقع فيها إثارةُ الريح للسحاب واستحضارٌ لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، وكذلك تفعل فيما هذا حالُه فإنك تقرّرُه على هذا الضابط، وهكذا ورد قوله تعالى (إنّ الذين كفروا ويصدُّون عن سبيل الله) وإنما جاء به على صيغة المضارع، وعدل عن عطف الماضي على الماضي تنبيهاً على أن كفرهم ثابتٌ مستمر غير متجدّدٍ، بخلاف الصدِّ، فإنه متجدّدٌ على ممرّ الأوقات، وتكرر الساعات، فلهذا جاء به على صيغة المضارع، منبّهاً على ذلك، ومن هذا النوع قوله تعالى (ألَمْ ترَ أنّ الله أنزلَ من السماءِ ماءً فتُصبِحُ الأرضُ مخضرّةً) ولم يقل فأصبحت عطفا على أنزل، إشارةً الى أن إنزال الماء

قد انقضى ومضى ، واخضرارَ الارض متجدّدٌ كما تقول أنعم علىّ فلانٌ ، فأرُوحُ وأَغدُو شاكراً له ، ولو قلت فغدَوْتُ شاكراً له لم يُفدْ تلك الفائدةَ ، لا يُقال : فَهَبْ أنّ الفعل جاء مضارعاً من أَجل التنبيه على الذى ذكرتموه فأُرَاه لم يكن منصوباً جواباً للاستفهام بالهمزة فى قوله (ألم تَرَ أن الله أنزل) وعدل به عن القياس المطّرد وهو النصب ، لأنا نقول : النصبُ إنما يكون اذا كان الأولُ سبباً للثانى كقولك : أتقومُ فأقُومَ ، وههنا ليست الرؤيةُ سبباً فى كون الأرض تُصبح مخضرّة ، فلهذا وجب رفعُه للدلالة على أنها تكون مخضرّة عقيب الإنزال للماء عليه من غير إشارة الى السببية ، وعلى هذا يكون المعنى فيه نهاية البلاغة ، ومما يَنْخَرِطُ فى هذا السلك : ما رُوى من حديث الزُّبَيْر بن العوّام فى غَزْوة بَدْر فانه قال : لقيتُ عبيْدة بنَ سعيد بن العاص وهو على فرس وعليه لَأْمَةٌ كاملة لا يُرَى منه الاّ عينَاهُ ، وهو يقول أنَا أَبُوذات الكَرِش وفى يدى عَنَزَةٌ فأطْعَنُ بها فى عينه فوقع ، ثم أَطأ برجلى على خدّه حتى خرجتْ العَنَزَةُ من عنقه ، فقوله أطعن ، وأطأ ، على صيغة الفعل المضارع إنما جرى على قصد المبالغة

الوجهُ الثانى الانتقال من المضارع الى الماضى ، وهذا كقوله تعالى (ويوم يُنفَخ فى الصُّورِ ففزِعَ مَنْ فى السموات ومن فى الأرض) لأن إيثارَ الماضى والعدولَ اليه دال على مبالغة فى الثبوت والاستقرار ، ومن هذا قوله تعالى (ويوم نُسَيِّرُ الجبالَ وترَى الأَرض بارزةً وحشرناهم) ولم يقلْ : ونحشرُهم ، وقد يُعدل الى لفظ اسم المفعول عن الفعل الماضى ، إجراءً له مُجْرى الفعل المضارع ، ومثاله قوله تعالى (ذلك لمَنْ خَافَ عذابَ الآخرة ذلك يومٌ مجْمُوعٌ له الناسُ وذلك يوم مشهودٌ) لأن التقدير فيه ، ذلك يومٌ يُجْمَع فيه الناسُ ، ويؤيّده قوله تعالى (يوم يجمعكم ليوم الجمع)

وممّا جاء فى الالتفات من الأبيات الشعرية قولُ جرير

متى كان الخيامُ بذى طُلُوح ... سُقيتِ الغيثَ أيّتُها الخيَامُ

فهذا التفاتٌ من الغيبة الى الخطاب وكقول امرىء القيس

تطاوَل ليلُكَ بالإثْمِدِ * ونامَ الخلىُّ ولم تَرْقُدِ
وباتَ وباتَتْ له ليلةٌ * كليلة ذى العَائر الأَرمدِ
وذلك من نَبَاءٍ جَاءنى * وخُبِّرْتُه عن أبى الأَسْوَدِ

فهذه التفاتات ثلاثةٌ قد جمعَها امرؤُ القيس فى هذه

الأبيات ، فتحصّل من مجموع ما ذكرناه أنّ أهل البلاغة من العرب دأبُهم الالتفاتُ ، ويستكثرون منه ، وما ذاك الاّ لأنهم يرون الانتقال من أُسلوب الى أُسلوب أدخلَ فى القبول عند السامع وأكثرَ لنشاطه ، وأعظمَ فى إصغائه ، وإذا كانوا يستحسنون قِرَى الأضياف وهو دأبُهم وعليه هِجِّيرَاهُمْ وعادَتُهم فيخالفون فيه بين لَوْنٍ ولونٍ ، وطعْمٍ وطعمٍ ، أفلاَ يستحسنون نشاطَ الأفئدة وملاءمةَ القلوب بالمخالفة بين أسلوب ، وأسلوب ، بل يكون هذا أجدر فإنّ اقتدارهم على مخالفة أساليب الكلام أكثرُ من اقتدارهم على مخالفة الأطعمة ، لأن البلاغة فى الكلام عليهم أيسرُ ، وهم عليها أمْكَنُ وأقْدَرُ ، فهذا ما أردناه من إيراد ما يتعلّق بالالتفات من الخطاب

﴿ الفصل السادس ﴾

(ما يتعلق بالإضمار)

اعلم أن هذه الضمائر لها جانبان ، أحدُهما يتعلّق بجانب الإعراب ، والآخرُ يتعلّق بجانب المعانى ، فالذى يتعلّق بالإعراب قد ذكرناه فى موضعه وأودعناه أسراراً بديعةً كلّها

مختصةٌ بحقائق الإعراب ، والذى نذكره ههنا ما يتعلّق بعلوم البلاغة وحقائقها، وتمامُ المقصود منه يحصل برسم مسائل

المسئلة الاولى فى ضمير الشان والقصّة ويكون مرفوعاً ، ومنصوبا ، لاتصاله بالعوامل الرافعة والناصبة ، فإذا وقع مرفوعاً فتارةً يكون منفصلاً كقولك هو زيدٌ قائم ، وقوله تعالى (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) وقوله تعالى (فإذا هى شاخصةٌ أَبْصَارُ الذين كفروا) فى أحد وجهيه ، ومرةً يكون متصلاً كقوله تعالى (فإنّها لا تعْمَى الأَبْصارُ) وقوله تعالى (وأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عبدُ اللهِ يدْعُوهُ) ونحو قولك : ظننتُه زيدٌ قائمٌ ، هذا كله فى متصل المنصوب ، فأمَّا متصل المرفوع فكقولك : كانَ زيدٌ قائمٌ وقوله تعالى (من بعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فريقٍ مِنْهُمْ) وإنما خلطناها فى التمثيل أعنى المنصوب والمرفوع لاشتراكهما فى الاتصال ، فإذا تقرّر هذا فاعلمْ أن ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله ، إنما يرد على جهة المبالغة فى تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أوّلا ، وتفسيره ثانيا ، لأن الشيء إذا كان مُبْهماً فالنفوسُ متطلّعةٌ الى فهمه ولها تشوقٌ إليه ، فلأجل هذا حصلت فيه البلاغة ،

ولأجل ما فيه من الاختصاص بالإبهام لا يكاد يرد إلاّ فى المواضع البليغة المختصة بالفخامة

المسئلة الثانية فى الضمير فى (نِعْمَ وبِئْسَ) هو فى قولك: نِعْمَ رجلا زيدٌ وبِئْسَ غُلَاماً عمرٌو، فانتصاب ما بعدهما من النكرات إنما يكون على جهة التفسير لما تضمّنا من الضمائر الدالة على الحقيقة الذهنية، ولهذا فإنه إذا ظهر فلا بُدَّ من اشتراط كونه جنساً فتقول فيه: نعم الرجل زيدٌ، وبئس الغلامُ عمرو، وفى هذا دلالة على كون الضمير دالا على الأمر الذهنى، لَمّا فُسِّرَ بالجنس لما فيه من الدلالة على الحقيقة الذهنية وهو إنما أُضْمر على جهة المبالغة فى المدح والذم وهو من الباب الذى أُبْهِم ثم فُسِّر، فتَوجُّهُ البلاغة فيه من حيثُ كان مبهماً، فكان للأفئدة تَطَلُّعٌ الى فهمه وللقلوب تعلّقٌ به ولها غَرَامٌ بإيضاحه، وقولُ النحاة (نعمَ وبئس) موضوعان لإفادة المدح العامّ والذمّ العام يشيرون به الى ما قلناه من دلالته على الحقيقة الذهنية

المسئلة الثالثة فى الضمير المتوسط بين المبتدإ والخبر وعواملهما، وهذا كقولك كان زيد هو القائمَ، وزيدٌ هو القائمُ، وظننت زيدا هو القائمَ قال الله تعالى (وكُنَّا نحنُ

الوارثين) (وإِنْ ترَنِ أنا أقلَّ) وقوله تعالى (ولـكن كانوا هم الظالمين) والـكسائىُّ وغيره من نحاة الـكوفة يسمونه العمادَ ، لمطابقته لمـا قبله ، وسيبويهِ وغيرُه من نُحاة البصرة يسمونه الفصلَ ، لأنه ورد فاصلا بين كونه وصفا وغيرَ وصف ، فأمّا الدلالة على اسميّته وموضعُه من الإِعراب فذكرهُ إِنما يَليقَ بالمباحث الإِعرابية ، والذى نتعرض لذكره ههنا ما يختصّ بالبلاغة والفصاحة ، وقد ورد فى كتاب الله تعالى وفى غيره كما تلوْنا من هذه الآيات ، فورودُه انما كان من أجل التأكيد المعنوىّ ، وفيه دلالة على الاختصاص فقوله تعالى (والكافرُون همُ الظالمون) وقوله تعالى (ولـكن كانوا هم الظالمين) (وإِن ترنِ أنا أقل) الى غير ذلك من الضمائر التى وردت على هذه الصفة فانها مفيدةٌ للتأكيد كما ترى ، لان الكلام مع ذكرها أَبلغْ ، فأنتَ لو قلتَ والكافرون الظالمون ، ولـكن كانوا الظالمين ، وأسقطتَ هذه الضمائر ، فإِنك تجد فرقاً بين الحالتين فى التأكيد وعدمه ، وكما هى مفيدةٌ للتأكيد كما ترى ففيها دلالةٌ على الاختصاص ، لأنه إِذا قال والكافرون هم الظالمون ، فإِنما جاء بالضمير ليدلّ على أنهم لـكفرهم اختصّوا بمزيد الظلم الفاحش ، وقوله تعالى

(أولئك همُ المؤمنُون حقًّا) فيه دلالة على مزيد اختصاصهم بالإيمان واستحقاقهم لصفته من بين سائر الخلق فيُؤخَذ الاختصاصُ والتأكيد من هذا الضمير كما أشرنا اليه

(المسألة الرابعة فى توكيد الضمائر)

اعلم أن دخول التأكيد فى الكلام ليس أمرًا حَتْمًا ولا يكون على جهة الوجوب ، وإنما يكون وروده على وجهين ، أحدهما أن يكون المعنى معلومًا فى النفس لا يقع فيه شك ، فما هذا حالُه أنت فيه بالخيار بين تأكيده وتركه ، وثانيهما أن يكون غير معلومٍ أو يكون مشكوكًا فيه ، وما هذا حالُه فالأولى تأكيده ، لإزالة احتماله ، ثم التأكيد فى الضمائر بالإضافة الى الاتصال والانفصال على أوجه ثلاثة ، أولُها تأكيدُ المنفصل بمثله ، وهذا كقولك أنت ، أنت وأنَا ، أنا قال ابو الطيب المتنبي

قَبِيلٌ أنت أنت وأنتَ منهمْ وجدُّكَ بشرٌ الملكُ الهُمَامُ

فقوله أنت أنت من تأكيد المنفصل بمثله ، وفائدته المبَالغة فى مدحه بأبلغ ما يكون ، فإنه لو مدحه بما شاء اللهُ من الأوصاف الدالة على الثناء لَمَا سَدَّ مَسَدَّ قوله أنت أنت ،

كأنه قال أنت المشار اليه بالفضل دون غيره ، فأمّا قولُه وأنت منهم ، فإنه وإن كان دالاّ على المدح ، لكنه خارج عما نحن فيه من التأكيد وأراد وأنت من هذا القبيل ، يريد مدح قبيلته بكونه منهم ، فتأمَّلْ ما تضمّنه هذا البيتُ من مدحه ، ومدح القبيلة ، ومدح جدّه ، وهذا من بدائع أبى الطيب ونفيس معانيه

وثانيها تأكيد المتصل بمثله فى الاتصال ومثاله قولك : إنّكَ إنّكَ لعالمٌ ، وإنّك إنّك لَجَوادٌ ، وكقوله تعالى فى سورة الكهف فى آية السفينة بعد المخالفة (قال ألَمْ أَقُلْ إنَّكَ لنْ تَسْتَطِيعَ معِيَ صَبرا) من غير تأكيد ثم قال فى آية القتل الثانية (قالَ ألَمْ أقُلْ لكَ إنّكَ لن تستطيعَ) بالتأكيد ، والتفرقةُ بين الأمرين هو أنه أكّد الضمير فى الثانية دون الأولى ، لأن المخالفة فى الثانية أعظمُ جُرْماً ، وأدخل فى التعنيف لأجل الإصْرار على المخالفة ، فلهذا ورد العِتَابُ مؤكداً بعد الخلاف لما ذكرناه

وثالثها توكيد المتصل بالمنفصل ومثاله قوله تعالى (فأوْجَسَ فى نفسِهِ خيفةً مُوسَى قلْنا لا تَخَفْ إنك أنْتَ

الأعلى) فهذا التوكيد قد دلّ على طمأنينة نفس موسَى ، وعلى الغلبة بالقهر والنصر ، وفى قوله : إِنك أنت الأعلى ، نهاية البلاغة ، بدليل أمور ستة ، أمَّا أوّلاً فإتيان (إِنّ) المشددة فى أول الخطاب لتأكيد الامر وتقرير ثبوته ، وأمّا ثانياً فتأكيدُ الضمير المتصل بالمنفصل مبالغةً فى تخصيصه بالقهر والغلبة ، وأما ثالثاً فالإتيانُ بلام التعريف فى قوله الأعلى ، ولم يقل أعلى ولا عالٍ ، لأنها دالةٌ على الاختصاص كأنه قال أنت الأعلى دون غيرك ، وفيه تعريضٌ بأمرهم ، وتهكُّمٌ بحالهم ، وإِبطالٌ لِمَا هم عليه من أمر السحر ، وأمّا رابعاً فقوله الأعلى ، إِنما جاء بلفظة أفعَل ، ولم يقُل العالى لأن مجيئها على جهة الزيادة فى تلك الخصلة للمبالغة ، وأما خامساً فتحقيقُ الغلبة بقوله الأعلى ، لأن معناه الأغلب ، وعدل الى لفظ الأعلى لما فيه من الدلالة على الغلبة بالفوقية لا بالمساواة ، وأمّا سادساً فلأنه أتى بقوله إِنك أنت الأعلى ، على جهة الاستئناف ، ولم يقل قلنا لا تخف لأنك أنت الأعلى ، لأنه لم يجعل عدم الخوف سبباً لكونه غالباً عليهم ، وإِنما نفى عنه الخوف بقوله لا تخف ، ثم استأنف الكلام بقوله إِنك أنت الاعلى ، فلا جَرَمَ كان أبلغ فى شرح صدر موسى وأقرَّ لعينه فى القهر والاستيلاء ،

فينحَلّ من مجموع ما ذكرناه إفادة البلاغة من التأكيد كما أشرنا اليه ، وهذا من لطيف علم البيان ، وممّا تكثُر فيه النكتُ والغرائب البديعة ، فأمّا تأكيد المنفصل بالمتصل فلم يرد فى كلام العرب فلا حاجة بنا الى الكلام عليه

المسألة الخامسة الإظهار فى موضع الإضمار ، واعلم أن هذا وإن كان معدوداً من علم الإعراب ، لكن له تعلُّقٌ بعلم المعانى ، وذلك أن الإفصاح بإظهاره فى موضع الإضمار له موقعٌ عظيمٌ وفائدةٌ جزْلَةٌ ، وهو تعظيم حال الأمر المظهَر والعنايةُ بحقّه ، ومثاله قوله تعالى (أو لم يَرَوْا كيف يُبْدِئُ الله الخلق ثم يعيدُه) ثم قال بعد ذلك (ثمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ) فانظر الى إظهارِهِ اسْمَه جلّ جلالُه فى قوله (ثمّ اللهُ يُنشِئُ النشأة) وكان قياس الإعراب ثم ينشئ النشأة الآخرة ، لأنه قد تقدم ما يفسّر هذا الضمير وهو قوله (كيف يُبْدِئُ اللهُ) والفائدةُ فى ذلك هو المبالغة فى الأمر المظهَر وإظهارُ الفخامة فيه ، وكقوله تعالى (القارعةُ ما القَارِعَةُ) وقوله (الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ) وقد يرد الإظهار على جهة الإنكار وشدّة الغضب والتهكّم بحالهم والتعجّب من عنادهم وجَحْدهم ،

وهذا كقوله تعالى (ص والقرآن ذِى الذِّكْرِ بل الّذين كفروا) ثم قال بعد ذلك (وقال الكافرون هذا ساحرٌ كَذَّابٌ) والغرضُ هو إفراط النكير عليهم والتعريض بأنهم الكفرة حقًّا أهلَ التمرُّد الذى لاشكّ فيه ، والمِرَآء الذى لا مدفع له ، وفى التنزيل كثيرٌ من هذا ، ليُدْرِكَهُ مَن كان له ذهنٌ حاضرٌ وفؤادٌ حديدٌ وحَظِىَ من الله بتوفيق وألْقَى السمع وهو شهيدٌ

﴿ الفصل السابع ﴾

فى بيان منزلة اللفظ من معناه وكيفية اضافته الى قائله ، وكيفية دلالته على معناه وبيان قوة المعنى لقوّة اللفظ

اعلم أن هذا الفصل إنما أوردناه ههنا لكونه مشتملاً على قوانينَ تتعلّق بالدلائل الإفرادية ، ولها تعلُّقٌ بما نحن فيه من علم المعانى ، وتُفيد فيه فائدة جزْلةً غير خافيةٍ ، وجملتها أربعة

﴿ القانون الأولُ ﴾

(فى بيان منزلة اللفظ من معناه . وبيان درجته منه)

اعلم أن الذى عليه علماء الأدب من أهل اللغة وعلم الإعراب وهو الذى عوّل عليه جماهير الأصوليين أنّ دلالة

الألفاظ على معانيها ، إنما هو من جهة المُواضَعَة ، وخالف فى ذلك طوائفُ ، واستقصاء الكلام يليق بالمباحث الكلامية ، فإذا قلت : قام زيد فإنه يُفيد بالوضع أموراً ثلاثة ، القيام ، وزيد ، واتصاف زيد بالقيام ، فإذا كانت الألفاظ مفيدةً للمعانى كما ترى لكونها موضوعةً من أجلها ، فاعلمْ أنّ الذى عليه أهل التحقيق أن الألفاظ تابعةٌ للمعانى ، وقد صار صائرون الى أن المعانى تابعةٌ للألفاظ ، والذى أوقعهم فى هذا الوَهم وقرَّر عندهم هذا الخيالَ ، هو أنهم لمَّا رأَوْا المعانى لا يَرْسَخُ معقولُها فى الأفئدة الاّ بعد أن تخرق الألفاظُ قراطيسَ أسماعهم ، فتوهَّموا من أجل ذلك أنها تابعةٌ للألفاظ ، والمعتمد فى بطلان هذه المقالة أوجهٌ ثلاثة ، أولُها هو أن معنى الفرس ، والأسد ، والانسان ، مفهومٌ عند العقلاء لا يتغيّر ، والعبارات عن كلّ واحدٍ من هذه الحقائق تختلف عليه بحسب اختلاف اللغات من العربية ، والفارسية ، والتركية ، والرومية ، والسريانية ، فلو كانت المعانى تابعةً للألفاظ كما زعموه لوجب أن تكون مختلفةً لاختلاف هذه الألفاظ ، فلمّا عرفنا خلافَ ذلك دلّ على صحة ما قلناه ، من كون المعانى أصلا للألفاظ ، وثانيها أنّ المعانى منها ما يكونُ معنى واحداً ، ثم

تُوضع له ألفاظٌ كثيرةٌ تدلّ عليه وتشعر به ، فلو كانت المعانى تابعةً للألفاظ لكان يلزم اذا كانت الألفاظ مختلفةً أن تكون المعانى مختلفة أيضاً ، فلمّا كان المعنى واحداً والألفاظُ متغايرةً بَطَلَ ما قالوه ، وثالثُها أنّ المعانى لو كانت تابعة للألفاظ للزم فى كل معنى أنْ يكون له لفظ يدلّ عليه ، وهذا باطل ، فإن المعانى لانهايةَ لها ، والألفاظُ متناهيةٌ ، وما يكون بغير نهاية لا يكون تابعاً لما له نهايةٌ ، وإنما كانت الألفاظ متناهية ، لأنها داخلةٌ فى الوجود ، وكلُّ ما دخلَه الوجودُ من المكوّنات فله نهايةٌ لاستحالة وجود ما لا نهاية له ، وموضعُه الكتب العقلية ، وقد رمزنا الى دليله هناك ، وإنما كانت المعانى بلا نهاية ، لأنها غيرُ موجودة ، وإنما هى حاصلةٌ فى الذهن ، وما وُجدَ فقد تناهى ، فأمّا ما لا يُوجد فليس له غايةٌ ، كالحقائق الذهنية ، والأمور المتصوّرة ، فإنه لا نهاية لها قبل تعلّق العلم بها ، فأمّا بعد تعلّق العلوم بها فهى منحصرةٌ بانحصار علومها

لا يُقال فإذا كانت المعانى سابقةً على الالفاظ ، وهى أصل لها ، فما تريدون بقولكم إنّ الألفاظ دالة على المعانى ، وهذا يشعر بأن المعانى تابعةٌ للألفاظ ، لأنا نقول : هذا

فاسدٌ ، فإنا قد أوضحنا أن الالفاظ تابعة للمعانى بما سبق من الأدلة فلا وجه لتكريره ، قوله فما تريدون بقولكم إن الالفاظ دالّة على المعانى ، قلنا الغرضُ من قولنا إن الألفاظ دالّة على المعانى ، هو أن المعانى سابقةٌ فى الثبوت والاستقرار على الألفاظ ، وهى بلا نهاية لكن احتيج الى معرفة بعض تلك المعانى التى بلا نهاية من أجْل التصرّفات ، وإحْرازِ مقاصد الخلق ، فلأجل هذا وضعوا لما تَمَسُّ الحاجة اليه من المعانى ألفاظاً تدلّ عليها وتكون مشعرةً بها ، لتواضُعِهم على إفادتها ليُمكن التخاطبُ بها ويسهُلَ قضاءُ الأوطار بسبب ذلك ، وما كان عنه غُنْيَةٌ فلا حاجة الى أن يضعوا له ألفاظاً تدلّ عليه لوقوع الاستغناء عنه بما ذكرناه ، فينْحلّ من مجموع ما ذكرناه أن الألفاظ تابعة للمعانى ، وأنها بلا نهاية ، وأن الالفاظ متناهية بما شرحناه والحمد لله

﴿ القانون الثانى ﴾

(فى كيفية دلالته على معناه)

اعلم أن الألفاظ فى دلالتها على ما تدلُّ عليه من المعانى لايخلو حالها فى الدلالة ، إما أن تكون مما يدخلها المجاز ، أو

مما لا يدخله المجاز فإن كان الثانى فهو الأعلام كزيد وعمرو، وليس من همّنا ذكرُها، وانما غرضُنا أن نذكر أسماء الأجناس، وما لا يجوزُ تغييرُه عن وضعه الأصلىّ، ثم هى فى ذلك على مراتب

(المرتبة الاولى)

الألفاظ المتواطئةُ وهى اللفظة الدالة على أفرادٍ متعدّدةٍ باعتبار أمرٍ جامعٍ لها، فقولنا هى اللفظة نحترز به عن المتباينة، فانها لا تكون متباينةً الاّ اذا كانت الألفاظ متعددةً، وقولُنا الدلالةُ على أفراد متعددة، نحترزُ به عن المترادفة، فإنها دالّةٌ على معنى واحد لا غير، وقولنا باعتبار أمر جامع لها، نحترزُ به عن المشتركة، فإنها دالّةٌ على أفراد متعددة على جهة البدلية، لا باعتبار أمر جامع لها، وإنما يجمعها جامعُ اللفظ لا غير، ومثالهُ قولنا رجلٌ، وفرسٌ، وأسدٌ، فإنّ كل واحد من هذه الألفاظ دالّ على أفراد متعددة باعتبار أمرٍ جامعٍ لها، كالرجوليّة فى قولنا رجُل وهكذا الفَرَسيّةُ والاسديّة، وتنقسم الى مستغرقة، وصالحةٍ، فالمستغرقةُ هى قولنا: الرّجالُ، والإنسان، والصّالحة وهى ما تدلّ عليه من غير استغراق

كقولنا انسان ، وفرس، والتفرقةُ بين الألفاظ العامةَّ والصالحة هو أنّ العامّ دال على جهة الاستغراق ، كالرجال ، بخلاف الصالحة فإن دلالتها انما هو على جهة الصلاحية دون الاستغراق ، فالعامةُّ يندرج تحتها الأفراد التى بلا نهاية على جهة الوجوب ، والصالحة يندرج تحتها الأفراد التى بلا نهاية على جهة الصلاحيّة لا غير، فأمّا الكلام فيما يَعُمّ من الألفاظ ، ومالا يعُمّ ، وكيفية عمومهِ فإنما يليق بمقاصد أصول الفقه وقد أوردنا فيه تفصيلاً شافياً

(المرتبة الثانية)

فى بيان الألفاظ المتباينة ، وهى الألفاظ المتعددة الدالّةُ على المعانى المختلفة ، فقولنا : هى الألفاظ ، نحترزُ به عن اللفظة الواحدة ، فإنه لا يقال فيها إنها متباينةٌ ، والتباينُ إنما يكون واقعاً فى الألفاظ المتعددة ، وقولنا الدالة على المعانى المختلفة ، نحترزُ به عن المترادفة ، فإنها ألفاظٌ مختلفةٌ دالّةٌ على معنى واحدٍ ، ومثاله قولنا ، سماءٌ ، وأرضٌ ، وجسمٌ ، وعَرَضٌ ، فإنها ألفاظ مختلفةٌ دالّة على حقائق مختلفة

(المرتبة الثالثة)

المترادفة ، وهى الألفاظ المختلفة فى أنفسها دون معانيها ، وهـذا كقولنا نَظَرٌ ، وفِكْرٌ ، وعلمٌ ، ومعرفةٌ ، وليثٌ ، وأسدٌ الى غير ذلك من أنواع الترادف وهكذا قولنا ، سيفٌ ، وصارمٌ ، ومُهَنَّدٌ ، فهذه الألفاظ متفقةٌ فى كونها دالّةً على حقيقة واحدة لا تختلف أحوالها فى الدلالة عليها كما مثلنا ، نَعَمْ ، قد يقع الاختلاف فى أمور عارضةٍ لها وهذا كقولنا صارمٌ ، ومهندٌ ، فإنهما وإن كانا دالّين على حقيقة السيف لا يختلفان فيها ، لكن الصارمُ فيه دلالةٌ على القطع ، وقولنا مهند ، فيه دلالة على نسبته الى الهند ، وقولنا علمٌ ، ومعرفةٌ ، فإنهما وإن اتفقا فى دلالتهما على معقول حقيقة العلم ، لكن أحدهما يتعدّى الى مفعول واحد وهو المعرفة ، والعلمُ يتعدّى الى مفعولين ، فهذه أمورٌ عارضة يقع فيها الاختلافُ ، وقد يقعان موقعاً واحداً بحيث لا يتطرّقُ اليهما اختلافٌ على حالٍ كقولنا ليثٌ ، وأسد

(المرتبة الرابعة)

فى بيان الألفاظ المشتركة ، وهى اللفظة الواحدة الدالّة

على أزيد من معنًى واحدٍ مختلفةً فى حقائقها على الظهور بوضعٍ واحدٍ ، فقولنا هى اللفظة الواحدة ، ولم نقل هى الألفاظ ، لأن الاشتراك قد يكون فى اللفظة الواحدة ، وفى الألفاظ المجتمعة ، بخلاف التباين ، والترادف ، فإنهما لا يقعان الاّ فى مجموع الألفاظ ، لفظتين فصاعدًا ، وقولنا الدالة على أزيد من معنى واحد ، نحترز به عن اللفظة المفردة التى لا تدلّ الا على معنى واحد ، فإنها لا تكون مشتركةً ، وأكثرُ الكلام على الوضع فى الدلالات الإفرادية ، لأن الاشتراك على خلاف الأصل. وقوله مختلفةً فى حقائقها، نحترز به عن المتواطئة ، فإنّ اختلافها ليس فى الحقائق ، وإنما اختلافها فى العدد كرجل ، وإنسان ، فإنهما دالاّن على أفرادٍ متعددةٍ ، لكنها غير مختلفة فى حقائقها ، لأنها اتفقت فى أمرٍ جامعٍ لها ، كالرجولية ، والإنسانية ، وقولنا على الظهور ، نحترز به عن الألفاظ المشتبهة كلفظة النُّورِ ، فإنها تطلق على الشمس ، والنار ، والعقل ، فقد دلّت على أكثر من حقيقة واحدة مختلفة فى حقائقها ، فإن حقيقة النار مغايرةٌ لحقيقة الشمس والعقل ، لكن اختلافُها فى هذه الحقائق ، ليس أمرًا ظاهراً كظهور الأسماء المشتركة ، بل لا يمتنع اتفاقُها فى أمرٍ جامع لها ، وإنْ

خفى على الأذهان وكان فى غاية الدقة ، فإنّ المعنى المفهوم من حقيقةَ النور ، متفقةٌ فيه ، وإن كانت حقائقها مختلفة كما أشرنا اليه وقولنا بوضع واحد ، نحترز به عمّا يدلّ على شىء بالحقيقة ، وعلى ما يخالفه بالمجاز ، كقولنا أسدٌ ، وحمارٌ ، فإنهما قد دلاّ على أمرين مختلفين ، لكن بوضعين

فإن وضح ما ذكرناه من الأمر الجامع لها على خفائه فذكر الاحتراز جيّدٌ لا غنى عنه ، وإنْ خفِىَ وكان فى غاية الدقة ولم يكن له هناك حقيقةٌ فلا وجهَ للاحتراز وكانت المشتبهة داخلة تحت اللفظة المشتركة من غير تفرقة بينهما

(المرتبة الخامسة)

فى بيان الألفاظ المستغرقة ، ومن جملة ما يَعْرِض لألفاظ الاستغراقِ ، فإنه من الأمور المُهِمّة لتعلقه بالمسائل الدينية الوعيدية ، وفيه مُضْطَرب النظّار من الاصوليين فى المباحث الفقهية ، ويَشُمُّ رائحةً من علوم المعانى ، فلا ينبغى إغفالُه وهى ألفاظ العموم ، ثم معناها ما دل على معنيين فصاعداً من غير حَصْرٍ ، فقولنا ما دلّ على معنيين ، عامٌّ فى الاستغراق والاشتراك ، وقولنا من غير حصر ، تخرج عنه

الأسماء المشتركة ، فإن ما تدلّ عليه منحصرٌ ، وهى منقسمة الى ما يكون مستعملاً فى حق العقلاء كمَنْ ، والذين ، والمسلمين ، والرجال ، وفى غير العقلاء كمَا ، والأفراس ، والى ما يكون للعقلاء وغير العقلاء كأىّ ، وكلّ ، فهذه الألفاظ كلها مستغرقة لما تصلح له ويندرج تحتها ، وإنما ذكرناها لمَّا ذكرنا منازل الألفاظ ودَرَجَها ، والاّ فموضعُها اللائق بها أصول الفقه ، ونذكر على أثرِها ما يكون لائقاً بها من ذكر الفروق بينها وذكر ما هو مندرج تحتها ونُردفه بالمراتب

(المرتبه السادسة)

(فى إيراد الفروق بين هذه الألفاظ)

اعلم أن كلَّ من أحاط عِلْماً بما ذكرناه من ماهيّتها ، فإنه لا يقع عليه لَبْسٌ فى كلّ واحدٍ منها بغيرها وإنما نُورد التفرقةَ على جهة الإيضاح والبيان ، وجملةُ ما نُورده من ذلك فروقٌ خمسة

(الفرق الأول)

بين المشتركة والمتشابهة

اعلم أن الشيخ أبا حامد الغزالىّ قدّر أمْرَ التفرقة بينهما

بما حكيناه من قَبْلُ ، وهوأنّ المشتبهة متفقةٌ فى أمر يجمعها كما قلناه فى لفظة النور ، بخلاف اللفظة المشتركة ، فإنه لا اشتراك بينها فى أمرٍ معنوىّ بحال ، فان صح ما قاله الغزالى فى اشتراكها فى أمر معنوىّ وإنْ خَفِىَ ودقّ فهمُا مفترقان ، ويمكن أن يقال إن الامر الذى قاله ليس أمراً حقيقياً ، وإنما هو خيالٌ ، فيجب اندراجُها تحت المشتركة ، وينزّلُ الخلافُ فى لفظة النور ، على ما ذكرناه من تلك الأنوار ، منزلةَ إطلاق لفظة اللون على جميع أنواع اللون ، فإن حصلتْ تفرقة بينها وبين لفظ اللون فما قاله الشيخ أبو حامد مقبولٌ ، وإن لم يكن تفرقةٌ بينهما معقولةٌ فلا وجه للتفرقة بينهما وكانا مشتركين كليهما فينبغى التعويل على ما أشرنا اليه فى ذلك

(الفرق الثاني)

بين المتواطئة والمشتركة ، وهو أنّ المتواطئة دالةٌ على الاشتراك بين المفردات فى أمر معنوىّ يجمعُها ، كرجل ، وفرس ، بخلاف المشتركة ، فإنه لا اشتراك بين المفردات الاّ فى أمرٍ لفظىّ كالقَرْء ، على الطّهْر ، والحيض ، والشَّفَقِ على الحمرة ، والبياض

(الفرق الثالث)

بين المتباينة من الألفاظ والمترادفة ، وذلك إنما تكون التفرقة بينهما من جهة أن الاختلاف فى الألفاظ المتباينة تابعٌ لاختلاف معانيها ، فهى مختلفة الألفاظ والمعانى جميعاً ، بخلاف المترادفة فإنّ ألفاظها وإن كانت مختلفة متباينةً ، لكن المعانى فيها متفقةٌ ، فإنها دالّة على معنى واحد ، وإن تكررت عليه الألفاظ كما مرّ بيانه

(الفرق الرابع)

التفرقة بين المتواطئة ، والمستغرقة ، وهى إنما تكون من جهة أن المتواطئة دالة على المفردات من جهة الصلاحية دون الشمول ، ودلالة المستغرقة إنما هو من جهة دخولها تحتها واندراجها فيها على جهة الاستغراق ، ومن ثَمَّ جاز الاستثناء من الألفاظ المستغرقة ، كالرجال والمسلمين ، ولم يجُزْ فى المتواطئة كرجال ، ومسلمين ، تقول جاءنى الرجال الاّ زيداً ، ولا تقول جاءنى رجال الاّ زيدا ، نَعَم التواطؤُ لا بدّ من أن يكون سابقاً على الاستغراق ، فلا يرد الاّ حيث يكون متقدماً عليه

(الفرق الخامس)

بين المتواطئة والمشتبهة ، وحاصله أنّا نقول إنْ صَحَّ ما قاله الشيخ أبو حامد من كونها مجتمعةً فى أمرٍ معنوى على دقته وغموضه فهى تكون من جملة المتواطئة ، فلا وجه للتفرقة بينهما بحال ، وإن صحّ ما ذكرناه من الاحتمال ، وهو أنها غير متفقة فى أمرٍ معنوىّ فهى لاحقة بالألفاظ المشتركة ، والتفرقةُ بين المتواطئة والمشتركة قد ذكرناه فلا وجه لتكريره ، فهذا ما أردنا ذكره من معرفة هذه الفروق وتقريرها ، وإنْ أهملنا شيئاً من ذكر الفروق فهو مندرج تحت ما أشرنا اليه

(المرتبة السابعة)

فى بيان ما ألحق بهذه الألفاظ وليس منها

اعلم أن ما ذكرناهُ من الألفاظ كالمتواطئة والمتباينة ، والمترادفة ، والمشتركة ، فلا خلاف بين النظّار فى تغايرها ، وأنّ كل واحد منها مستعملٌ فيما ذكرناه ، وإنما يُؤثَرُ الخلافُ فى المتشابهة ، وقد ذكرنا وجه النظر فيها ، وهل تكون لاحقةً بالمتواطئة ، أو بالمشتركة ، فأمّا ما وراء ذلك من المترادفة ،

كالناهل ، للعَطْشان ، والريّان ، والمشكّكة ، كقولنا : سُدْفَةٌ ، فى الضوء ، والظلام ، والمبهمة ، كقولنا : القسْط ، فإنه يستعمل فى العدل ، والجور ، فيقال فيه : قَسَطَ . إذا عدل ، وقسَطَ . اذا جارَ ، فكلُّها مندرجةٌ تحت ما ذكرناه من المشتركة ، وإنما هى عبارات مختلفة على معنى واحد ، ولهذا فإنّ ألفاظها مشعرةٌ بالاشتراك فإنّ التردّد إنما يكون فيها من أجل عدم القرينة على ما أُريد منها من معانيها ، وهكذا ما قلناه من التشكيك ، فإنّ الشك إنما حصل لمّا كان لا يُعلم المقصودُ منها ، والمبهمةُ إنما عَرَض الإبهام فيها من جهة ما ذكرناهُ من الاحتمال فيها ، فصارت مشتركة فيما أشرنا اليه ، فالكلامُ فيها كالكلام فى المشتركة من غير تفرقةٍ ، وإنما الخلاف فى عبارةٍ فيها

﴿ القانون الثالث ﴾

(فى بيان قوة اللفظ لقوة المعنى)

اُعلم أن هذا الباب له حظ وافرٌ من علوم المعانى ، وله فيها قدَمٌ راسخة ، وقد ذكره ابن جنىّ فى كتاب الخصائص ، وأورده ابن الأثير فى كتابه المثل السائر ، وما ذاك الا لعلمها

بعلوّ مكانة فى أبواب المعانى فنقول : قوّةُ اللفظ لأجْل قوّة المعنى ، إنما تكون بنقل اللفظ من صيغةٍ الى صيغةٍ أكثرَ منها حروفا ، فلأجْل ذلك يقوَى المعنى لأجل زيادة اللفظ ، والاّ كانت زيادة الحروف لَغْواً لا فائدة وراءها ، وذلك يكون فى الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فهذه ثلاثة أمثلة نذكر ما يتعلق بكل واحد منها على حياله

(المثال الاول)

فى الأسماء وهذا كقوله تعالى (الحىُّ القيُّومُ) فإنه أبلغُ من قائمٍ وقوله تعالى (علاَّمُ الغيوب)فإنه أبلغُ من عالمٍ وقوله تعالى (مُقْتَدِرٍ) فإنه أبلغ من قادر ونحو قوله تعالى (والله يحبُّ التوّابينَ ويُحبُّ المتطهّرين) فإن فعّالاً .أبلغ من فاعل، ومتطهّر . أبلغ من طاهر ، لأن التواب هو الذى تتكرر منه التوبة مرّةً بعد أُخرى ، وهكذا المتطهّر ، فإنه الذى يكثُر منه فعلُ الطهارة مرةً بعد مرّة ، وهكذا القول فيما كان مشتقاً من الفعل ، فإنّ زيادة لفظه دالة على زيادة معناه قال أبو نواس

فعفوتَ عنى عفْوَ مُقتَدِرٍ * جلّت له نِقَمٌ فألغاها

ولم يقل قادر ، مبالغةً فى الأمر ، وهكذا حال

الأوصاف الجارية على الله تعالى اذا عدل بها عن منهاج الاشتقاق على جهة المبالغة ، وحكى ابنُ الأثير عن جماهير النحاة أنهم يقولون إن (عليما) أبلغُ من عالم ، واستضعف هذه المقالة ، وزعم أن الأمر على خلاف ذلك وأن عالماً أبلغ من عليم ، لأن عالماً متعدٍ وعليمٌ غيرُ متعدٍ ، فلهذا كان أبلغ لما ذكرناه ، فأمّا عدّةُ أحرفهما فهى سواءٌ ، وهذا الذى ذكره فاسدٌ ، فإن الدّلالة على بلاغة (عليم) ليس من جهة عدّ الأحرف ولا من جهة التعدّى واللزوم ، فيصحّ ما ذكره ، وإنما حصلت المبالغةُ فيه من جهة الاستعمال لانهم لا يستعملونه الاّ فى مواضع البلاغة ، بخلاف قولنا عالم ، فبطل ما توهّمه

(المثال الثانى)

فى الأفعال

وهذا كقوله تعالى (فكُبْكِبُوا فيها) فإنه مأخوذ من الكَبِّ وهو القلْب ، لكنّه كرّرَ الباء للمبالغة فيه ، ومن هذا قوله تعالى (لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكتسبَتْ) وهذا من لطف الله ورحمته ، فإنه جعل الثوابَ على أدنى ملابسةٍ

للطاعة ، فلهذا أتى فيه بالثلاثىّ المجرد ، وجعل العقاب على مزاولةٍ عظيمةٍ للفعل . وعلاجٍ ، فلهذا خصّه ببناء المبالغة بالزيادة على الثلاثىّ ، ومن هذا قوله تعالى (فسَيَكْفيكَهُمُ الله) ولو قال : فكفاك إيّاهم لم يكن فيه بلاغة ، وهكذا قولهم : اخْشَوْشَنَ ، فى خشُن ، واعشَوْشَبَ المكانُ ، اذا أعشب وكثُر شجرُه ، وإنما عدل عن بنائه الثانى للمبالغة فى ذلك المعنى

(المثال الثالث)

فى الحروف

وهو قليل الاستعمال ، وهذا كقولنا : سأَفعلُ ، وسوف أفعلُ ، فإن زمان (سَوْفَ) أوسعُ من زمان السين ، وما ذاك الاّ لأجل امتداد حروفها وهكذا فإن التأكيد بإنّ الشديدة آكَدُ من التأكيد بإن المخففة ، ونحو (لكنّ)فإنها مع التضعيف آكدُ منها مع التخفيف ، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن المبالغة فى الألفاظ إنما تكون تبعاً للبلاغة فى المعانى ، فلا جَرَمَ تكثّرَتِ الألفاظ لأجل ذلك

(القانون الرابع)

فى جهة اضافة الكلام الى من يضاف اليه

اعلم أن كلّ نثرٍ ونظمٍ من جميع الكلمات فله جهتان ، الجهة الاولى أن يكون فاعلا له فى الحال ، فاذا قال الواحد منا (الحمدُ لله ربّ العالمين) (وقِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ) فإن هذا الكلام يضاف اليه على جهة أنه فعَلَه وأوجَدَه بقدرته ، ولهذا فإنه واقف على حسب قصده وداعيتِه كسائر أفعاله ، فانه لا فرق بين إيجاده لما قلناه بلسانه ، و بين تحريك يدِهِ فى أنّ كلّ واحد منهما مضافٌ اليه على معنى أنه فعله واخترعه

الجهة الثانية أن يكون مضافا اليه على معنى أنه ابتدأه وأنشأه أوّلا ، فإنّ الحمد لله رب العالمين ، مضاف الى الله تعالى على معنى أنه أنشأه ، وهكذا قوله (قفا نبك من ذكرى) فإنه مضاف الى امرئ القيس ، وكلٌّ واحد من هاتين الإضافتين حقيقةٌ فى الإضافة ، لأنهما يسبقان الى الفهم ، فلا وجه لجعل أحدهما حقيقةً ، والآخر مجازاً ، فإذا تمهّدت هذه القاعدةُ ، فالبلاغةُ إنما تحصل بتأليف الكلام

ونظمه وإعطائه ما يستحقه من الإعراب ، وإعمال العوامل ، وتوخّي جميع معانى النحو ومجاريه التى يستحقها ، وبيانُ ذلك هو أنّ وضع الكلم المفردة بالاضافة الى واضع اللغة لا تغيير لها ، والتصرّفُ لأهل البلاغة إنما هو فى التأليف ، ألا ترى أنّ أفراد قولنا (الحمد لله رب العالمين) مقولة على ألسنة الناس ، والإعجازُ إنما كان من أجْل نظمها وتأليفها بحيثُ كان الحمدُ مبتدأ ، ولله متأخراً عنه خبرُه ، ورب العالمين ، مضافٌ ، وإجراؤه صفة لما قبله فى الإعجاز من جهة الانتظام ، فإذن حال أنفُس الكلام مع المؤلّف كحال الإبريسَم مع ناسج الدّيباج ، والذهب مع صائغ التاج ، فحظّه من ذلك إنما هو تأليفهما ونظمُهما لا غيرُ

(الفصل الثامن)

فى الاعتراض ، وبعضُهم يسمّيه الحَشْوَ ، وقبلَ الخوض فيما نريدَه من خصائصه نذكر ماهيَّةَ الاعتراض والمعترَض فيه ، فنقول : أمّا الاعتراضُ فهو كلّ كلام أُدخلَ فى غيره أَجنبي بحيث لو أُسقط لم تختلّ فائدة الكلام ، وأما المعترض فيه فهو كلُّ كلام أُدخل فيه لفظٌ مفردٌ أو مركب بحيث لو أُسقط لبقى الكلام على حاله فى الإفادة ، مثالُ ذلك قولنا :

زيد قائم فهذا لا محالة كلامٌ مفيدٌ ، وهو مبتدأ وخبرٌ ، فإذا أدخلنا عليه لفظاً مفرداً فقلنا : زيدٌ والله قائم ، جاز ، فإذا أزلنا القسم ، بقِيَ الأولُ على حاله ، وهكذا إذا أدخلنا فى هذا الكلام كلاماً مركباً فقلنا : زيد على ما به من قِلَّةِ ذات اليد كريمٌ ، فقد أدخلنا بين المبتدإ وخبره كلاماً مركبا ، وهو قولنا على ما به من قلة ذات يده ، فهذا هو حدّ المعترض فيه والاعتراض ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن للاعتراض مدخلين

(المدخلُ الأول)

يتعلّق بعلم الإعراب ، ثم هو ينقسم الى ما يكون جائزاً وغير جائز ، فأمّا الجائز فهو ما يكون فاصلاً بين الصفة والموصوف ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وبين القسم وجوابه ، الى غير ذلك مما يحسُن استعماله فى اللغة العربية ، وأمّا غير الجائز فهو الاعتراض بين المضاف والمضاف اليه ، وبين حرف الجر ومجروره الى غير ذلك مما يقبُح استعمالُه ، وليس من همّنا ذكرُ ما هذا حالُه ، لأن هذا إنما يليقُ بالمباحث الإعرابية ، وكتابُنا إنما نذكر فيه ما يتعلق بعلوم المعانى دون ما عداه ، فلا يُمزَجُ أحدهما بالآخر ، وأيضاً فإن هذا

الكتاب لا يخوض فيه الا من له وطأةٌ فى علم الإعراب ، وخطوةٌ فى الإحاطة بحقائق العربية فلا جَرَمَ أغنانا ذلك عن الكلام فى الأسرار النحوية والمباحث الإعرابية

(المدخل الثانى)

يتعلق بالبلاغة والفصاحة

اعلم أن الاعتراض قد يدخل لفائدة جارية مجرى التأكيد ، وقد يكون داخلاً لغير فائدة ، فهذان ضربان

(الضرب الاول)

ما يكون دخوله من أجل الفائدة التى تليق بالبلاغة ، وهذا كقوله تعالى (فلا أُقْسِمُ بمَواقِعِ النجومِ وإنّه لقسمٌ لو تعلمونَ عَظِيمٌ) فى هذه الآية اعتراضان ، أحدُهما بجملة اسميّة ابتدائية ، وهى قوله (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) فأُتِىَ بها اعتراضاً بين القسم وجوابه ، وإنما أُتى به على قصد المبالغة المقسَم به واهتماماً بذكر حاله قبل جواب القسم ، وفيه الإعظامُ له والتفخيمُ لشأنه ، وذلك يكون أوقعَ فى النفوس وأدخلَ فى البلاغة ، وثانيهما بجملة فعلية بين الصفة والموصوف

وهو قوله تعالى (لو تعلمون) فإنه وسّطهُ بين الصفة وموصوفها تفخيماً لشأنه وتعظيماً لأمره ، كأنه قال وانه لقسم لو علمتم حاله أو تحققتم أمره ، لَعرفتم عِظَمَه وفخامةَ شأنه ، فهذان الاعتراضان قد اختصّا بمزيد البلاغة وموقع الفخامة مبلغاً لا يُنال ، ومن هذا قوله تعالى (ويجْعلونَ لله البَنَاتِ سبحانهُ ولهم ما يشتهُونَ) فقوله (سبحانه) كلمةُ تنزيهٍ أوردها اعتراضاً بين الجملتين مبالغة فى التنزيه عما نسبوه اليه من اتّخاذ البنات ومبالغة فى الإنكار عليهم فى هذه المقالة ، فانْظُر الى ما اشتملت عليه هذه اللفظة أعنى قوله (سبحانه) من حسن الموقع بكونها واردة على جهة الاعتراض ، وما تضمنته من الفوائد الشريفة والأسرار الخفيّة ، من الإنكار والردّ والتهكّم ، وإظهار التعجب من حالهم وغير ذلك من اللطائف ، فسبحان الله لقد أنشأت هذه الآية للعارفين استطرافاً وعجَباً ، وحرّكتْ فى قلوبهم أشواقاً وطرباً ، لما اشتملت عليه من عجائب الفصاحة التى لا ينطق بها لسان ومن غرائب البلاغة ما لا يطلع على فَجّهَا إنسان

ومن الاعتراض الرشيق قوله تعالى فى سورة يوسف (قالُوا تَاللهِ لقَدْ علمتُمْ ما جئْنا لنُفسدَ فى الأرض) فقوله

(لقد علمتم) اعتراض بين القسم وجوابه ، وفائدتُه تقريرُ علمهم بالبراءة عن الفساد والبعد عن تُهَمَة السرقة ، ثم إنهم مع إثبات علمهم بذلك أكّدوا ذلك بالقسم مبالغةً فى الأمر

ومن الاعتراض الذى طبَّقَ مَفْصلَ البلاغة قوله تعالى (ووصّينَا الإنسان بوالدَيْه حُسْنًا حملَتْهُ أُمُّه وهنًا على وَهْنٍ وفِصَالُهُ فى عامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لى) فقوله حملته أمُّه الى قوله عامين ، واردٌ على جهة الاعتراض بين الفعل ومتعلّقه ، وسرُّ ذلك هو أنه لمّا ذكر توصية الوالدين عقّبه بما يؤكّد أمر الوصية . ويؤذن باستحقاقها من أجْل ما تكابدُه الأمُّ من المشاق فى حمل الولد وفِصاله ، وما فى أثناء ذلك من مشقة التربية والمزاولة لمصالحه ، والحُنُوّ والتعطّف عليه ، وخَصَّ الام بالذكر ، تنبيهاً على اختصاصها بمزيد المشقة وتعاطى المباشرة له فى كل أحواله ، فتوسُّطُ هذا الاعتراض بما ذكرناه ، قد اشتمل على الإشارة الى ما قررناه مع احتوائه على حسن الوصف وجَوْدة السّياق كما ترى ، ومن شريفه قولُه تعالى (واذا بدَّلْنَا آيةً مكانَ آيةٍ واللهُ أَعْلَمُ بما يُنَزّلُ قالُوا إنّما أنتَ مُفْتَرٍ) فقوله والله أعلم بما ينزل ، اعتراضٌ بين إذا وجوابها ،

وفائدته تقريرٌ لمصلحة التبديل ، وتعريضٌ بجهلهم بمعرفة ذلك ، وإعلامٌ لهم بأن الله تعالى هو المتولى لذلك ، فهذه الجملة الابتدائية الواردة اعتراضاً قد قامتْ مقام ما ذكرناه من هذه الأسرار

ومن غريبه وعجيبه قوله جلّ وعلا (وإذْ قتلتُم نفساً فادّارأتُم فيها واللهُ مُخرِجٌ ما كنتم تكتمون فقلنا) فقوله : واللهُ مخرجٌ ، جملة ابتدائية وردت معترضة بين الكلامين وفائدتها التقرير فى نفوس السامعين بأنّ تدافعَ بنى إسرائيل فى قتل النفس ليس نافعا لهم فى إخفائه وكتمانه ، لان الله تعالى مظهرُه وتعريفٌ بأنه تعالى مُطّلعٌ على كل خافية ، وأكرِمْ بمعانى التنزيل ، فما أنفعَها وأعلَى مكانَها وأرفعها ، والاعتراضُ فى القرآن أكثرُ من أن يُحصَى ، ومما ورد من المنظوم فى الاعتراض قولُ امرئ القيس

فلوْ أنّ ما أسعَى لأدْنَى معيشةٍ
كفَانى ولَمْ أطْلُبْ قليلٌ من المالِ

فقوله (ولم أطلب) واردٌ على جهة الاعتراض بين الفعل وفاعله ، وإنما أورده ، تعريفاً بتحقير أمر المعيشة وإعراضاً

عنها وأنه يأتى بأسهل أمر ، وإنما الذى يحتاج الى العناية هو طلب الملك والمجد المؤثَّل كما قال

ولكنّما أسعَى لمجدٍ مؤثّلٍ
وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالى

ومن ذلك ما قاله أبو تمام

وان الغِنَى لى إنْ لَحَظْت مطالبى
من الشعر الاّ فى مديحك أطوَعُ

فقد اشتمل على اعتراضين ، أحدهما قوله ان لحظت مطالبى ، والآخر قوله (الا فى مديحك) والمعنى فى البيت كله ، أنّ الغنى أطوع لى من الشعر لو لحظت مطالبى ، وقوله الاّ فى مديحك ، جاء بالجملة الاستثنائية مقدّمة ، وموضعُها التأخير ، فاعترض بها بين الجملة الشرطية ، وخبر إن ، والمرادُ من هذا هو أنّ مطالبه من الشعر إذا لحظ نجاحَها فالغِنى بها أسهلُ من الشعر فى مدح كلّ أحد الاّ فى مديحك ، فإن الشعر أسهل علىّ ، وهذا من محاسن ما يوجد فى الاعتراض ، ومن ذلك قول كُثيِّر عزّةَ

لَوَانّ الباخِلين وأنتَ منهُمْ
رَأوْكَ لعلّمُوا الناسَ المِطَالَا

فقوله : وأنتَ منهم ، اعتراضٌ بين لو وجوابها وفائدته التصريح بما هو المقصودُ من ذمّه وتأكيد انصراف الذمّ إليه ، ومنه قول أبي تمّام

رَدَدْتَ رونَقَ وجهي في صَحيفَتِه
ردَّ الصِّقال بَهاءَ الصّارِمِ الخَذِمِ
وما أُبالي وخيرُ القول أصْدَقُه
حقنتَ لي ماءَ وجهي أمْ حقَنْتَ دمي

فقوله (وخير القول أصدقه) من الاعتراض الرائق وفائدتُه تحقيق المماثلة بين صيانة الوجه وحَقْن الدم

(الضرب الثاني)

(من الاعتراض)

وهو الذي يأتي لغير فائدة ، ثم هو على وجهين ، الوجه الأولُ منهما أن يكون غير مُفيد لكنه لا يكسبُ الكلامَ حسناً ولا قبحا ، وهذا كقول زُهير

سئِمْتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يعِشْ
ثمانينَ حوْلاً لا أبالَكَ يَسْأَمِ

فقوله (لا أبالك) من الاعتراض الذي ليس فيه فائدة

توكيد ، وليس فيه قبحٌ وهكذا ورد فى قول النابغة

تقول رجالٌ يجهلونَ خليقتى

لَعلَّ زِياداً لا أبالَكَ غافلُ

فهذا وأمثالُه يُغتفرُ فيه هذا الاعتراض وان كان لا فائدة تحته ، الوجه الثانى أن يكون من غير فائدة ، لكنّه يكون قبيحاً لخروجه عن قوانين العربية وانحرافه عن أقيستها كقول من قال

فقدو الشَّكُّ بيَّنَ لى عَنَاءً

بِوَشْكِ فراقِهِمْ صُرَدٌ يصيح

وانّما كان قبيحا لأنه اعترض بين قدْ وفعلها بقوله (والشك) ومثل هذا قبيحٌ لا يُغتفر وهو فى النثر أقبحُ منه فى النظم ، لأن الناظم يضطرّه الوزنُ فيُعْذر فيه بعضَ مُعْذِرَةٍ ، فأمّا الناثرُ فلا عذْرَ له فى مثل هذا ، لأنه لا يُراعِى وَزْناً يلزمُه استقامتُه ، وكتابُ الله تعالى ، والسنةُ الشريفة ، وكلامُ أمير المؤمنين ، منزَّهٌ عن مثل هذا الاعتراض ، لأنه غيرُ لائق بالكلمات البليغة

﴿ الفصل التاسع ﴾

(في التأكيد)

أعلم أن التأكيد تمكينُ الشئ فى النفس وتقوية أمره ، وفائدتهُ إزالةُ الشكوك وإماطَةُ الشبُهات عمّا أنتَ بصدَدِه، وهو دقيقُ المأخَذ ، كثيرُ الفوائد ، وله مَجْريان

(المجرى الأول)

عام وهو ما يتعلق بالمعانى الإعرابية ، وينقسم الى لفظىّ ومعنوىّ ، وليس من همّنا إيرادهُ ههنا لأمرين ، أمّا أوّلاً فلانحراف ما يتعلق بمقاصد الإعراب عمّا يتعلق بمقاصد البلاغة ، وما نحنُ فيه إنما هو كلامٌ فى مقاصد البلاغة ، وأمّا ثانياً فلأن كتابَنا إنما يخوض فيه مَن له ذوقٌ فى علم العربية وكانت له حَظْوَةٌ وافرةٌ فيها

(المجرى الثانى)

خاص يتعلق بعلوم البيان ، ويقال له التكرير أيضا ، وليس يخفى موقعهُ البليغُ ولا علُوُّ مكانه الرفيع ، وكم من كلامٍ هو عن التحقيق طَرِيد ، حتى يخالطه صفوُ التأكيد ، فعند

ذاك يصير قِلادةً فى الجيد ، وقاعدةً للتجويد ، ثم ما يكون متعلّقاً بعلوم البيان قد يكون تأكيداً فى اللفظ والمعنى ، وقد يتعلّق بالمعنى دون اللفظ ، فهذان قسمان

﴿ القسم الأول ﴾

(ما يكون تأكيداً فى اللفظ والمعنى جميعا)

اعلم أنّ ما نوردُه فى هذا القسم ينبغى إمْعانُ النظر فيه لغموضه ودقّة مَجَاريه ، ومن أجْل ورود التأكيد من جهة اللفظ والمعنى والتكرير فى كتاب الله تعالى ، ظَنَّ بعض مَنْ ضاقتْ حوْصَلَتُه ، وضعُفت بصيرتُه عن إدراك الحقائق ، والتطلّع الى مآخذ الدقائق أنّه خَالٍ عن الفائدة ، وأنه لا معنى تحته الاّ مجرّد التكرير لا غيرُ ، وهذا خطأ وزَلَل ، فإن كتاب الله تعالى لم يبلغ حدّ الإعجاز فى البلاغة والفصاحة سواه من بين سائر الكلمات ، ولو كان فيه ما هو خالٍ عن الفائدة بالتكرير لم يكن بالغاً هذه الدرجة ولا كان مختصّاً بهذه المزيّة ، وأيضاً فإن سائر الكلمات التى هى دونه فى الرتبة قد يوجد فيه التكرير مع اشتمالها على الفائدة فكيف هو ، ونحنُ الآن نَعْلُو ذِرْوَةً لا يُنالُ حَضيضُها فى بيان معانى

الألفاظ المكرّرة ، فى لفظها ومعناها فى كتاب الله تعالى ، ونُظْهر أنها مع التكرير ، أن تكريرها إنما كان لمعانٍ جزلةٍ ، ومقاصدَ سنيةٍ بمعونة الله تعالى ، فمن ذلك قوله تعالى فى سورة الرحمن (فبأىّ آلاءِ ربّكما تُكذّبان) فهذا تكرير من جهة اللفظ والمعنى ، ووجهُ ذلك أن الله تعالى إنما أوردها فى خطاب الثقلين الجن والانس ، فكلُّ نعمةٍ يذكرُها ، أو ما يؤول الى النعمة ، فإنه يُردفها بقوله (فبأىّ آلاءِ ربكُما تكذبان) تقريراً للآلاء ، وإعظاماً لحالها ، ومن ذلك فى سورة القمر قوله (ولقد يسّرْنا القرآنَ للذّكْرِ فهَلْ منْ مُدّكرٍ فكيف كان عذابى ونُذُر) وإنما كرّره لما يحصل فيه من إيقاظ النفوس بذكر قَصَصِ الأولين ، والاتّعاظ بما أصابهم من المَثُلاتِ ، وحلّ بهم من أنواع العقوبات ، فيكون بمنزلة قرْعِ العَصَا ، لئلا تستولى عليهم الغفلة ، ويغلبَ عليهم الذهُول والنسيان ، وهكذا ما ورد فى سورة المرسلات وغيرها ، وإنّما كرّر ذلك لأنه لما ذكر يوم القيامة وأنه كائنٌ لا محالة ، ثم عدّد هذه الأمور كلّها ، وأنها كالدلالة عليه ، وما من واحدةٍ منها الاّ ويُعْقبُها بقوله (ويلٌ يومئذٍ للمكذبين) مبالغة فى الإنكار عليهم وتأكيداً لوقوع السَّخَط والغضب

لأجل تكذيبهم ، وحِذَاراً عن الإتيان بمثل ما أتَوْا به من إنكار هذا اليوم العظيم ، وهكذا القول فيما ورد من الآيات المكرّرة ، فإنها لم تتكرر الاّ لمقصدٍ عظيمٍ فى الرَّمْزِ إلى ذلك المعنى الذى سيقت من أجْله ، فَلْيَحُكَّ الناظرُ قلبه فى إدراك تلك اللطائف وليجعلْها منه على بالٍ وخاطرٍ ، ولا يتساهل فى إحرازها فيلمَحُها بمُؤْخرِ عينه ، فإنها مشتملةٌ على أسرار ورموز ، ومن أحاط بها فقد أُوتى من البلاغة مفاتيحَ الكنوز ، هذا كلُّه فيما نكرّر لفظه مرّاتٍ كثيرة ، من آى التنزيل ، فأمّا ما كان تكريره مرتين فهو غيرُ خالٍ عن فائدة ظاهرةٍ ، وهذا كقوله تعالى (ويريد اللهُ أن يُحِقَّ الحقَّ بكلماتِهِ) ثم قال بعد ذلك (ليُحِقَّ الحَقَّ و يُبْطِلَ البَاطلَ) فهذا وإن تكرّر لفظُه ومعناه ، فلا يَخلو عن حال لأَجْله وقعَ التغايُرُ ، وذلك من وجهين ، أمّا أوّلاً فلأن الأول واردٌ على جهة الإنشاء ، والثانى واردٌ على جهة الخبر ، وأمّا ثانياً فلأن الأول واردٌ فى الارادة ، والثانى واردٌ فى الفعل نفسه ، ولأن الأول الغرضُ به إظهارُ أمر الدين بنصرة الرسول بقتل من ناوَأَهُ ، ولهذا قال بعده (ويَقْطَعَ دَابِرَ الكافرين)

والغرضُ بالثانى التمييزُ بين ما يدعو الرسولُ اليه من التوحيد ، وإخلاص العبادة لله ، وبين أمر الشرك وعبادة الأصنام ، ولهذا قال بعده (ولو كره المُجرِمون) ومن ذلك قوله تعالى (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسولِه) ثم قال بعد ذلك (إنّ الذين يستأذنُونَك أولئك الذين يُؤمِنُون بالله ورسولِه) فظاهر هذه الآية التكريرُ ، وليس الأمرُ كذلك فإن الحَصرَ وإنْ كان شاملاً لهما ، لكنّه مختلفٌ ، فالآيةُ الأولى إنما وردَتْ فى حصر الإيمان ، وأنه لا إيمان حقيقةً الاّ الإيمانُ بالله ورسوله ، وما عداهما لا يعد من الإيمان ، ولا يكون داخلاً فى ماهيّته ، وتعريضاً بحال من أنكر التوحيد والنبوّة ، فإنه غيرُ داخل فى هذه الصفة بحال ، والآيةُ الثانيةُ فإنّما وردتْ على جهة الحَصرِ فى المستأذنين ، كأنه قال صفةُ الاستئذان مقصورةٌ على كل من آمن بالله ورسوله ، فلا يتأخر الاّ بأمر من جهتك ، ولا يُقْدِمُ ولا يُحجِمُ الا عن رأيك ، لاطمئنان نفسه بالإيمان ، ورُسُوخ قدَمِه فيه ، فهذا هو المستأذنُ حقيقة ، فأمّا من كان غير مؤمن بالله ولا مُعرِّجٍ على التصديق بك ، فليس من

استئذانك فى وِرْدٍ ولا صَدَر ، فقد ظهر بما ذكرناه تغايرُ الآيتين بما أبرَزْناه من معناهما ، فهكذا تفعل فى كلّ ما ورد عليك من الآى القرآنية ، فإنّ التكرير فيه كثيرٌ ، ورُبَّ كلامٍ يكون الإطنابُ فيه أبلغَ من الإيجاز ، وتصير البساطةُ له كالعَلَم والطِّراز ، ولولا خَشْيَةُ الإطالة لأوردنا جميع التكريرات كلّها ، وأظهرنا تغايرها ، وفيما أشرنا اليه كفاية لما نريده من ذلك ، ومن التكرير الفائق ما ورد فى السنة الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم فى وصف يوسف الصديق عليه السلام (الكريم بنُ الكريمِ بنِ الكريم بنِ الكريمِ) يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن ابراهيم ، يعنى أنه نَبىّ ابن نبى بن نبِىّ بن نبىّ ، فقد تُنُوسِخَ من الأصلاب الشريفة الى الأرحام الطاهرة ، فهذا تكريرٌ بالغٌ دال على نهاية الشرف ، وإعظام المنزلة ، ورفع الرتبة عند الله ، ومنه قول أمير المؤمنين كرّم الله وجهه (اللهمّ إنّى أستعدِيكَ على قُرَيْشٍ ومَنْ أعانَهُمْ ، فإنهم قطعُوا رَحِمِى وصَغَّرُوا عظيمَ قَدْرِى ، وأجْمَعُوا على منازَعَتِى أمْرًا هُوَ لِى ثم قالُوا أَلَا فى الحقِ أنْ نأخُذَهُ ، وفى الحق أَنْ نَمنَعَه ، وانما كرّر قوله فى الحقّ ، مبالغةً فى التوجّع ، وإعظاماً فى التهكّم بهم ،

حيث اعتقدوا أنّ منعه هو الحقّ بزعمهم ، فهذا من التكرير الذى قد بلغ فى الفصاحة أعلاها ، وأصعد فى ذروتها وحلّ أقصاها كما ترى ، ومن الأبيات الشعريّة ما يليق ذكره ههنا فمن ذلك قول المتنبى

العارض الهتن بن العارض الهتن بـ

نِ العارض الهتن بن العارض الهتن

فهذا من باب التكرير ، ثم من الناس من صوّبه فى تكريره هذا . ومنهم من قال انه قد أساء فيما أورده من ذلك ، والأقربُ أنه مُجيدٌ فى مطلق التكرير كما حكيناه فيما أوردناه من آى التنزيل ، فان ما أورده من هذا التكرير دال على إغراق الممدوح فى الكرَم ، لكنْ إنما عرَض فيه ما عرَض لمن أنكره ، وزعم أنه غير محمودٍ فيما جاء به من جهة أن لفظة العارض ، ولفظة الهتن ، ليستا واردتين على جهة البلاغة فيهما لقلة الاستعمال لهما ، فمن أجل هذا كان ما قاله ليس بالغا فى البلاغة مبلغا عظيما لا من جهة التكرير ، فانه محمودٌ لا محالة كما أشرنا اليه ، ومن ذلك ما قاله أبو نُواس

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً ويومٌ للترحل خامِسُ

والمرادُ من هذا أنه أقام بها أربعة أيام ، وهذا تكرير

ليس ورآءه كبيرُ فائدةٍ ولا اختصّ بحَلاوة ، ومن عجيب أمره أنه جعل هذا فى عجزُ أبياته السينية التى حكيناه عنه فى الإيجاز التى مطلها قوله

ودارِ ندامى عطّلوها وأدْلَجُوا
بهـا أثرٌ منهم جديدٌ ودارسُ

فلقد جمع فيها بين الكُرّ والدُّرّ وبين البعْر ، والمسك الأذفر ومن هذا قول أبى الطيب

وقُلْقِلْتُ بالهَمّ الذى قَلْقَلَ الحَشا
قلاقلُ عيسٍ كلُّهُنّ قَلاقلُ

وقوله أيضاً

ولمْ أرَ مثلَ جيرانى ومثلى لمثلِىَ عِنْد مِثْلِهم مُقـامُ

فهذا وما شاكله ليس من التكرير الحسن كما أسلفنا فى غيره

﴿ القسم الثانى ﴾

من التكرير فى المعنى دون اللفظ ، وهذا القسم يستعمل كثيراً فى القرآن وغيرهِ ، ويجىء مفيدا وغير مفيد ، فهذان ضربان نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما

(الضرب الأول)

ما يرد على جهة الفائدة ، وهذا كقوله تعالى (إِنّا عرَضْنا الأمانَةَ على السموات والأرض والجبال) فقوله تعالى (والجبال) واردٌ على جهة التأكيد المعنوىّ ، وفائدتُه تعظيمُ شأن هذه الأمانة المشار اليها وتفخيم حالها ، وقوله تعالى (ولتكُنْ منكمْ أُمَّةٌ يدعون الى الخير ويأمرون بالمعْرُوف وينْهَوْن عن المنكر) فقوله (يدعون الى الخير) عامٌّ فى كل شيْ ، وانما كرَّرَ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على جهة التأكيد والمبالغة ، وقوله تعالى (فيهما فاكهةٌ ونخْلٌ ورُمَّان) فإنما خصّ النخلَ والرّمان بالذكر ، وإن كانا داخلين تحت الفاكهة ، تعظيماً لأمرهما ومبالغةً فى رفع قدرهما ، وهكذا ما ورد فى السّنّة فى حديث حَاطِب بن أبى بلْتَعَةَ حيث كتب الى قُريش يُشْعرهم بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم وما كان منه من إخفاء أمره فى غزْوة بَدْرٍ ، فانه كتب مع امرأةٍ تُشعرُهم ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم أميرَ المؤمنين والزُّبَيْرَ والمقدادَ فأدْركوها وجاؤُا بالكتاب ، فقرأه الرسول فقال ما هذا يا حاطِبُ ، فقال يا رسول الله : واللهِ ما فعلت ذلك

كفرًا ولا ارتداداً عن دينى ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام ، وقد زعم بعض من لا دُرْبَةَ له أن هذا من باب التكرير ، لأن الكفر والرّدة والرضا بالكفر كلها أمورٌ كفريّة ، وهذا فاسدٌ فإنها أمور متغايرةٌ ، لأن مراده بقوله (ما فعلت ذلك كفرا) أى وأنا باق على الكفر وقوله (ولا ارتدادا) اى أنى ما كفرت بعد إسلامى ، وقوله (ولا رضا بالكفر) معناه ولا آثرتُ جانب الكفار على جانب المسلمين ، وهذه معانٍ متغايرةٌ واقعة موقعا حسنا ، ومن ذلك ما روى عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه من قوله (فمن شواهد خلْقهِ خلقُ السموات مُوَطَّدَاتٍ بلا عَمَدٍ ، قائمات بلا سَنَدْ) فالقيامُ والتوطيدُ ، وقوله بلا عمد ، وقوله بلا سند ، متقاربةٌ فى المعنى يجمعهنّ جامع التوكيد المعنوى ، وقوله عليه السلام (دعاهنّ فأَجبْن طائعاتٍ مُذْعِنات غيرَ مُتَلَكِّئاتٍ ولا مُبْطِئَات ، والتَّلَكُّؤُ هو نوع من الإبطاء ، ومن التوكيد المعنوى ما قاله المُقَنَّعُ الكِندىّ فى الحماسة

وإنّ الذى بينى وبين بنى أبى
وبين بنى عمّى لمختلفٌ جدّا

اذا أكلوا لحمى وفَرْتُ لحومَهم
وإِنْ هدَموا مجدِى بنيتُ لهم مجدا
وإِن ضيَّعوا غَيْبِي حفظتُ غُيُوبَهم
وإِن هُمُ هوَوْا عنى هوَيْت لهم رُشْدا

فانظر الى هذه الأبيات ، ما أجمعها لفنون الإِنصاف ، وأبْلَغَها فى مراعاة جانب الحق والاعتراف ، فهذه الألفاظُ وإِن كانت متغايرةً ، لكنها متطابقة فى المقصود دالةٌ عليه ، وكما يرد التأكيد المعنوىّ على ما ذكرناه فقد يرد ببرهان يشهد له ، وتارة يرد على جهة العزيمة ، ومرة بغير ذلك ، فهذه وجوه ثلاثة ، أولُها ما يرد ببرهان دالّ عليه وهذا كقول أبى نواس

قل للذى بصرُوف الدهر عَيَّرَنَا
هل عانَدَ الدهرَ الا مَنْ له خَطَرُ
أما تَرى البحرَ يعلُو فوقَهُ جيفٌ
وتستَقِرُّ بأقصى قعرِه الدُّررُ
وفى السماء نجومٌ لا عديدَ لها
وليس يُكسَفُ الا الشمسُ والقمرُ

فقوله أما ترى البحر ، وقوله وفى السماء نجوم ، إِنما أوردهما

على جهة الاستدلال والتقرير لما ادّعاه من معاندة الدهر لذوى الأخطار وأهل المراتب العالية

وثانيها أن يكون وارداً على جهة العزيمة والاهتمام بأمره ، وهذا كقوله تعالى (فلا أُقسِمُ بمواقع النجوم وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم) فقوله (وأنه لقسم) إنما ورد على جهة التأكيد لقوله (فلا أقسم) على جهة العزيمة لكونه قسما بالغاً عظيماً

وثالثها أن يكون وارداً على خلاف هذين الوجهين ، وهذا كقوله

فدعوْا نزَال فكنتُ أوّل نازل

وعلامَ أركَبُه اذا لم أنزِلِ

فقوله (فعلام أركبه) واردٌ على جهة التأكيد لقوله (فكنت أول نازل) بالاستفهام على جهة التقرير وكقوله

ولا عيبَ فيهم غيْرَ أن سيوفهم

بهن فلولٌ من قِرَاع الكتائب

فقوله (غير أن سيوفهم) إنما ورد على جهة التأكيد المعنوى ، لكونهم شُجعاناً ، فأَورده على صيغة الاستثناء ، وكقول طرفة

فسقى ديارك غير مفسدها
صوب الربيع وديمة تهمى

فقوله (غير مفسدها) واردٌ على جهة التأكيد بصيغة الاستثناء ، فهذا ما أردنا ذكره من التأكيد المعنوى الذى ورد لفائدة

﴿ الضرب الثانى ﴾

من التأكيد من غير فائدة وهو أن ترد لفظتان مختلفتان يدلاّن على معنى واحد ، وهذا كقول ابى تمام

قسمَ الزمانُ رُبُوعَنَا بين الصبَّا
وقبُولها ودَبُورِها أثلاثا

فالصبا والقبول ، لفظتان يدلاّن على معنى واحد ، وهما اسمان للريح التى تهبّ من ناحية المشرق ، ونحو قول الخطيب

قالت أمامَة لا تَجزَع فقلتُ لها
ان العزآء وإنَّ الصبرَ قد غلَبَا

فالعزاء هو الصبرُ ، لأن معناهما واحد ، وكقول عنترة

حُيِّيتَ من طَلَلٍ تقادمَ عهدُه
أقوَى وأقفرَ بعد أمِّ الهيثم

فقوله (أقوى وأقفر) لفظان دالان على معنى واحد كما ترى وكقول بعض الشعراء من اهل الحماسة

إِنى وإِنْ كان ابنُ عمىَ غائباً
لَمُقاذفٌ من خَلْفه ووِرائِه

فقوله (من خلفه ووِرائه) كلمتان دالّتان على معنى واحد، هذا ما ذكره ابنُ الأثير، والاقربُ أن وراء، قد يُستعمل بمعنى قدّام كما قال تعالى (وكان وراءهم ملكٌ) اى قدّامهم، ولأنه اذا كان بمعنى قُدّام، كان أدخلَ فى المدح وأعظم، لتضمنه تعميم الأحوال فى الحِيَاطة والدّفاع عنه، فهذا وما شا كله قد وقع فيه نزاعٌ بين علماء البيان، فمنهم من ردّه وقال إِن ما هذا حالُه بمنزلة التكرار اللفظىّ، فاذا كان التكرارُ مَعيباً فلا فرق بين أن يكون من جهة اللفظ، أو يكون حاصلاً من جهة المعنى، ومنهم من قَبِلَهُ محتجًّا بأن الألفاظ اذا كان فيها تغايرٌ فليس معيباً، وقد استعمله الفصحاء، فدلَّ ذلك على جوازه، والمختارُ عندنا فيه تفصيلٌ، وحاصله أنا نقول: أمّا الناثرُ فلا يُغتفر له مثل هذا، وهو أن يأتى بكلمتين دالتين على معنى واحد من غير فائدة، وليس هناك ضرورةٌ تُلْجئه الى ذلك، فلهذا كان معدوداً فى النثر من العِىّ المردود

فلا نَقْبَلُه ، وأمّا الناظمُ فانه إن أتى بهما فى صدر البيت فلا عذر له فى ذلك ، لانه مخالف للبلاغة والبراعة فى الفصاحة ، ويدلّ على ضيق العَطَنِ فى الطلاقة والذّلاَقة ، وإن كان فى عجزِ الأبيات فما هـذا حاله يُغْتفر له من أجل الضرورة الشعرية ، وقد اغتفر أئمة الادب للشعراء كثيراً من الضرورات قد قرّرناها فى الكتب الأدبية وأظهرنا الجائز منها والممتنع والحسن والأحسن ، وهذا الذى ذكرناه هو الذى يُشير اليه كلام ابن الأثير فى كتابه المثل السائر وبتمامه يتمُّ الكلام فى التوكيد

﴿ الفصل العاشر ﴾

(فى بيان المفردات التى خرجت عن هذه الفصول العشرة)

اعلم أن من الألفاظ المفردة ما يتعلق بالبلاغة ، ويستعمل فى مواطن الفصاحة ، ولم يمكن إيرادُه فى أثناءِ هذه الفصول ، لاختلافها لكونها غير مندرجة تحت ضابطٍ واحد ، فلا جرَمَ أفردناها بكلام يخصُّها ، وهى منقسمة باعتبار الكلمة الى ثلاثة أصناف

(الصنف الأول)

(ما يتعلق بالاسماء ونورد منها صوراً)

الصورةُ الأُولى قولُهم (هذا) وهو من أسماء الإشارة، وهو إنما يرد على جهة الاشارة الى كلام سابق، ومثاله قوله تعالى (هذا وإنّ للمتقين لَحُسْنَ مآبٍ) فإنه لما قصّ ما ذكره من حديث الأنبياء أيوبَ وإسماعيل واليَسَع وذى الكفل، أكّد تلك القصص باسم الإشارة، والعطف بذكرها على ما سبق، ليؤكّد أمرها ويوضّح حالها من أجْل أن لا يخالج فيها لبسٌ أو يَعْتريها رَيْبٌ، ومصداقُ ما قلته من إفادتها للتأكيد هو أنها لا تأتى الا وتعقبُها إنّ المؤكدة كما فى ظاهر الآية من أجْل إفصاح ما قلته من تأكيدها، وهذا كقولك لبعض إخوانك: رأْيي لكَ أن تفعل كذا وكذا، ثم تقول بعد ذلك: هذا وإنّ الأمر اليك فافْعل ما ترى، والمعنى هذا الذى أراه مصلحةً لك فى الدين والدنيا، واليك الخِيَرَةُ بعدُ فى أمرك، وكقوله تعالى (هذا وإنّ للطاغين لَشَرَّ مآبٍ) فإنه ذكرها عقيب قوله (جنّاتِ عدنٍ مفتّحةً لهمُ الأبوابُ متّكئين فيها يدعون فيها بكلِّ فاكهةٍ كثيرةٍ وشرابٍ) اى هذا نعيمٌ، وملكٌ مقيمٌ،

وشرفٌ وعلوُّ مرتبة ، والجملة التى بعدها ليس لهـا موضعٌ من الإعراب ، لأنها واردةٌ على جهة الابتداء ، ولهـذا جاءت متصلةً بها ، لتدلّ على تأكيدها ،وقد يجىء بعدها جملة حالية ، وهـذا كقولك لمن يفشَلُ ويضطربُ حالُه وينزعجُ قبـل ملابسة الحرب : هذا ولم تُشْجَرِ الرماحُ ، ولا وقعت المُكافحةُ بالصفاح ، ومثل قولك لمن لا ثبات له فى الامر الذى يُحاوله ، ولا ترسَخ قدَمُه عند مُشارَفةِ ما هو بصدده : هذا ولم يَطِرِ الذُّبابُ ، والمعنى هذا حالك ولم تقع فى الشدائد ، ولا مارستَ المكارهَ ، فكيف حالُك اذا كَلَمَتك شفارُها ، وأصابك لَهَبُها وشرارُها ، ويتصدّى فى قولنا : هذا من جهة الاعراب وجهان ، أحدهما الرفعُ على أنه مبتدأ وخبرُه محذوفٌ ، تقديرُه هذا على ما قرّرته ، وثانيهما النصب على أنه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ ، تقديرُه أعْرِفْ هذا ، وكلا الوجهين لا غُبار عليه

الصورة الثانية قولُنا : (اللهم) فأمّا الكلامُ على لفظها ، وكيفية تركيبها فقد ذكرناه فى حقائق الإعراب فلا وجه لإيراده ههنا ، وإنما نذكر ما يتعلق بخصوصية البلاغة ومجيئها على أثرِ عمومٍ ، حَشْوًا فى الكلام ، حثًّا للسامع على رعاية القيد ، وتنبيهًا له على جريان العموم الاّ فى حالة القيد ، ومثالُه قولنا أنا

لا أنقطعُ عن زيارتك ، اللهمّ إلاّ أن يمنعَنى مانعٌ ولا أترك الإحسان اليك، اللهمّ إلاأن يحول بينى و بينك البُعْد ،وقد وقع فى الحريريّات : وما قيل فى المثل الذى سار سائرهُ ، خيرُ العَشَاء سوافرُه، الا ليُعجِّل التعشّى ،ويُجْتَنب أكلُ الليل الذى يُعْشِى ، اللهمّ إلاّ أن تقدَ نارُ الجُوع ، وتحولَ دُون الهجوع ، فهى كما ترى واقعة بين كلامين منبهةٌ على مراعاة القيد الذى ذكرناه

الصورة الثالثة (كلٌّ) فإنه دال على الشمول

اعلم أنك اذا قلتَ : جاءنى القوم كلُّهم ، فإنه دالٌّ بحقيقة وضعه على أنّ كلّ واحد منهم قد وقع منه المجىء ، ويَرْفَعُ أن تكون متجوّزاً فى نسبة المجىء الى جميع القوم بأن يكون الجائى بعضهم لكون المتخلّف عنهم واحداً أو اثنين ، أو لِكون المتخلّفين لا يعتدُّ بهم ، كما يقال أجمعت الأمّةُ على كذا ، وأنت تريد العلماء منهم لأنّ من عداهم لا اعتداد به ، أو أن تكون نسبتَ المجىء الى جميعهم لأجل صدوره من بعضهم كما قال تعالى (فعقَرُوا النَّاقَةَ) والعاقر لها من قوم صالح هو (قُدَارٌ) لتنزّلهم فى الرضا منزلته، واذا قلت:

ما جاءنى القوم كلّهم ، فإنه يفيد أنّ واحداً منهم قد جاء لأجل الشمول ، فالنفىُ والإثبات يقعان على ما ذكرناه ، نَعَمْ إنما يقع الخلاف اذا كان النفى واقعاً على لفظة (كلّ) كقولك ما كلُّ القوم جاءنى) أو غير واقع عليها كقولك (كلُّ القوم ما جاءنى) فهذان تقريران ، التقرير الأول فى حكم النفى اذا وليَتْه لفظة الشمول وكانت مندرجةً تحته ، سواء كانت عاملةً فيه فى مثل قولك . ما كلُّ طعامك مأكولا ، أو غير عاملة كقولك : ما مأكولٌ كلُّ طعامك ، فالنفىُ فى هذه الصورة واقع على الشمول فلا يناقضه مجىء بعض القوم ، ولا أكْل بعض الطعام، لأن النفى واقع على الشمول والإثبات واقع على بعضه، فلا تناقض هناك ، لاختلاف تعلّقهما بما يتعلقان به ، وإنما تقع المناقضة اذا كان متعلقهما واحدا ، وعلى هذا يُحمل بيتُ ابى الطيب المتنبى

ما كلُّ ما يتَمَنى المرءُ يدركُه

تجرى الرياحُ بما لا تشتهِى السُّفُن

فالنفى واقع على (كلّ) المفيد للشمول ، وعلى هذا يجوز أن يكون الإنسان مدركاً بعض متمناه ، فلا مناقضة فيه لما ذكرناه وهكذا قول من قال (ما كلّ رأىِ الفتى يدْعُو الى

الرشَد) ومنه قول بعض الشعراء (ما كلُّ ماشيةٍ بالرَّحْلِ شِمْلَالُ) والشملال الناقة السريعة ، وأراد أن بعض ما يمشى بالرحل ليس سريعاً فى سيره ، ومنه قولهم (ما كلُّ سوداءَ تمرة) يعنى أن بعض ما يكون أسود ليس تمرا ، وليس منه الحديث النبوى حين سَلَّمَ على ثلاث من الظُّهْر ، فقال له ذُو اليَدَيْنِ يا رسول الله أقَصُرَتِ الصلاةُ أَمْ نسيت ، فقال عليه السلام كلُّ ذلك لم يكنْ ، وأراد ما كان شىء من ذلك فقال ذو اليدين تقريراً لِمَا قد تحققه من الحال ، بعضُ ذلك قد كان ، فجواب الرسول صلى الله عليه وسلم على غير ظاهر الحال ، وجوابُ ذى اليدين على ما تحققه من الأمر فى التغيير ، وغرضُه أن بعضه قد كان وهو النسيانُ دون القَصْر ، فلمّا كان حرفُ النفى غيرَ متصدّر على (كلّ) وهو (لَمْ) جاء نفياً للفعل على جهة العموم كما ذكرته ، التقريرُ الثانى أن يكون النفى واقعاً على غير (كلّ) كقولك كلُّ الأصحاب ما جاءنى ، وكلَّ الرجال ما أكرمت ، وكلَّ القوم ما لقيت ، فمتى كان الأمر كما قلناه كان نفياً للفعل متصلاً بالكل ، فيناقضُه ما جاء على خلافه ، فإذا قلتَ : كلّ الإخوان ما جاءنى ، وكلَّ الرجال ما

أكرمت ، فإنه يناقضه ، بل جاءنى بعضهم ، لأنك نفيت الفعل على جهة الإطلاق ، فلأجل هذا ضادّه ما جاء على عكسه ، ومنه قوله عليه السلام لذى اليدَين كلّ ذلك لم يكن ، وقد قررناه من قبلُ ، وقول أبى النجم

قد أصبحَتْ أُمُّ الخيار تدَّعى
عَلَىَّ ذَنْباً كلُّهُ لم أَصْنَع

فإنه أراد أنه لم يصنع شيئاً منه، وإنما كان المعنى هكذا، لمّا كان النفى واقعاً على الفعل ، وليس واقعاً على (كلّ) فلهذا كان عامّا ، ومنه قول بعضهم

فكيفَ وكلٌّ ليس يَعْدُو حِمَامَه
وما لامرىءٍ عمّا قضَى اللهُ مَزْحَلُ

فالنفىُ متصلٌ بالفعل ، فلهذا كان عامّا ولو قلت : وليس كلّ يعدو حمامه ، لأفسدت المعنى ، لأنه يوهم أن بعض الناس يسلم من ملاقاة الحِمَام ، وهو محالٌ ، ومنه قول دعبل

فوالله ما أدرِى بأَىّ سِهَامِها
رَمَتْنى وكلٌّ عندَنا ليس بالمُكْدِى
أبا لجْيدِ أَمْ مَجْرَى الوشاح وإننى
لأُتْهِمُ عينَيْها مع الفاحمِ الجعْد

أراد أن سهامها كلّها قاتلةٌ لا يوجد فيها مُكْدٍ بكلّ حال ، وأَكْدَاهَ اذا نَقَصَهُ ، وأكْدَاه ، اذا منعَه ، فينحلّ من مجموع ما ذكرناه ههنا أنّ (كلاّ) اذا ولى حرف النفى فى قولك : ما كلُّ الرجال قائم ، وما كلّ الرجال جاءنى ، فإنه واقع على شموله ، سواء كان عاملاً فيه أو غير عامل ، كقولك : ما كلَّ الرجال لقيت أو أكرمت ، وما كلُّ الرجال قام ، فإذا كان النفى واقعاً على الشمول كان مؤثراً فيه النفى ، فلا يناقضه ما جاء على عكسه ، فعلى هذا تقول فى : ما كلّ الرجال جاءنى بل جاءنى بعضهم ، فلا مناقضة فيه ، بخلاف ما إذا كان حرفُ النفى واقعاً حشْواً فى نحو قولك : كلّ الرجال ما لقيت ، وكلّ الرجال ما أكرمت ، فإنه يكون واقعاً على نفى الإكرام معلّقاً بالشمول ، فلهذا اذا وقع ما يخالفه ، كان مناقضاً له ، فإذا قلت : كلّ الرجال ما جاءنى ، فإنه يناقضه بل جاءنى بعضُهم ، وسرُّ التفرقة ما ذكرناه من تصدير حرف النفى ووقوعه حشْواً وتوجُّه النفى الى الشمول خاصّةً ، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعضٍ ، أو تعلُّقَه به ، وما كان على خلاف ذلك كان عامًّا فى الشمول والآحاد ، وما ذكره الشيخُ عبدُ القاهر حيث قال : إنْ كانت كلمةُ (كلّ) داخلة فى حيّز

النفى بأن تأخرت عن أداته كقوله : ما كلّ ما يتمنى المرء يدركه ، أو معمولةً للفعل المنفى نحو ما جاءنى القوم كلّهم ، أو لم آخذْ كلَّ الدراهم ، أو كلَّ الدراهم لم آخذْ ، فالمعنى على نفى الشمول ، مطابقٌ لما ذكرناه فى هذين التقريرين وضابطٌ لِمَا كان من النفى متعلّقاً بالشمول دون الآحاد وما كان عامّا فيها

(الصنف الثانى)

ما يتعلق بالأفعال ، وأكثرُها متعلّق بعلوم الإعراب ، فلا حاجة بنا الى ذكره ، وانما نذكر منها صورةً واحدة وهى لفظةُ (كاد) وهى موضوعة للمقاربة دالّةٌ عليها ، وقد وقع فيها خلاف بين النحاة ، فمن قائل إنها كالأفعال فتكون فى الإثبات إثباتا ، وفى النفى نفيا ، ومن قائل إنها تُخالف الأفعال ، فتكون فى الإثبات للنفى وفى النفى للإثبات ، وصار صائرون الى التفرقة ، فتكون فى الماضى اذا نفى للإثبات ، وفى المستقبل كالأفعال ، تمسُّكاً بقوله تعالى (وما كادُوا يفعلون) وقد فعلوا ، والمختارُ أنها جاريةٌ على حكم الأفعال فى النفى والإثبات ، فاذا قلتَ : ما كادَ يَفْعَل ، فالغرضُ أنه لم يفعل ولا قارب الفعل ، واذا قيل : يكاد يفعل .

فالمرادُ من ذلك أنه قارب فعلَه ولم يفعله ، فتجدها مطابقة للأفعال فى نفيها وإثباتها ، فأما ما قاله ذو الرمة فى قصيدته الحائية

اذا غيَّرَ النأىُ المحبين لم يَكَدْ

رَسيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

فإنه يُحكى أنه لما أنشد هذا البيت ، ناداه ابنُ شُبْرُمَةَ يا غَيْلَانُ أراه الآن قد بَرِحَ ، فشَنَقَ ناقته ، وجعل يتأخر بها ويفكِّر ثم قال

اذا غيّر النأىُ المحبين لم أجِدْ

رسيسَ الهوى من حبّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

قال عنبسةُ فحكيت لابى القصة فقال أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذى الرّمة ، وأخطأ ذو الرّمة ، حيث غيَّر شعره لقول ابن شبرمة ، إنما هذا كقول الله تعالى (ظُلُماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ إذا أخْرَجَ يدَه لم يَكَدْ يراها) والمعنى أنه لم يَرَهَا ولم يُقَارِبْ رؤيتهَا ، وهكذا القول في جميع مواردها يكون وضعها على هذا الوضع من غير مخالفة للأفعال

(الصنف الثالث فى الحروف)

واعلم أن الكلام فى أسرار الحروف يتعلّق بعلم الإعراب، وإنما نذكر أفراد من الحروف لها تعلُّق بالبلاغة ومواطنِ الفصاحة ، ونورد من ذلك صُوَراً

(الصورة الأولى)

(انما) فى قولك : إنما أنت الكريم ، وهى ترد للحصر فيما هى فيه ، فمعنى إنما فى قوله تعالى (إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ) ما إلهكم إلاّ إله واحد ، قال ابو على الفارسى فى الشيرازيات ، يقول جماعة من النحاة فى قوله تعالى (إنما حرّم ربّىَ الفواحشَ ما ظهرَ منها وما بَطَنَ) إن المعنى فيها ما حرّم ربىَ الاّ الفواحش ، وقد رأيتُ ما يدلّ على ذلك ويؤذن بصحته ، كقول الفرزدق

أنا الذّائدُ الحامى الذّمارِ وإنّما
يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا أو مِثْلِى

فانفصالُ الضمير دال على ذلك ، كما لو قال ما يدافع عنهم الاّ أنا أو مثلى ، وقال أبو إسحاق الزجاج والذى أختاره فى قوله تعالى (إنما حرّم عليكم الميتةَ) أنه فى معنى ما حرّم

عليكم الآ الميتة ، لأن (إنّما) إنما تأتى إثباتاً لما يُذكر بعدها ، ونفياً لما سواه ، قال الشيخ عبد القاهر لم يَعْنُوا بذلك أنهما يكونان بمنزلة المترادفين ، لأنه رُبَّما يصلح أحدهما حيثُ لا يصلح الآخر ، ولهذا فانك تقول : ما من إلهٍ الآ اللهُ ، وما أحدٌ الآ يقول ذاك ، فما هذا حالُه يصلح فيه (ما) و (الآ) ولا يصلح فيه (إنما) وتقول إنما هو درهمٌ لا دينار ، فيصلح فيه (إنما) ولا تقول : مَا هو الا درهمٌ لا دينار

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أنّ (إنّما) الأصلُ فى وضعها أن تكون لما لا يجهله المخاطب أو ما ينزّل منزلته ، فأما الأول فمثالُه قوله تعالى (إنما أنت نذيرٌ) وقوله (إنما أنتَ منذِرُ) و (إنّما إلهكم اللهُ) و (إنّما أنت منذرُ منْ يخشاها) وقوله تعالى (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء) الى غير ذلك مما يتضح الأمر فيه ويكون ظاهرا ، وأما مثالُ الثانى فقولك : إنما هو أخوك ، وإنما هو صاحبك القديم ، فتذكر هذا لمَنْ يعترف بحقّه ويُقرُّ به ، غير انك تريد أن تنبّهه الى ما يجب من حق الأخوة وحرمة الصحبة ، قال الشاعر

إنما مُصْعَبٌ شهاب من الـــلهِ تجلّت عن وجهه الظلماء

وتقول : إنما هو أسدٌ وسيفٌ صارمٌ ، أى أنّ هذه الصفات ثابتةٌ لازمةٌ له

﴿ الصورة الثانية ﴾

(حرف الاثبات)

وهو (أنّ) وإنّما ترد على جهة التأكيد للجملة الابتدائية ، وتدخل الفاء عليها وقد لا تدخل ، وهو الأكثر المستعمل فى كتاب الله تعالى ، والضابط لدخولها وعدمِ دخولها هو أنها اذا كانت مذكورة للرّبْط بين الجملتين حتى كأنهما قد أُفْرِغَا فى قالَبٍ واحد وسُبِكا سَبْكاً منتظماً ، فإنها تأتى بغير فاءٍ وهذا كقوله تعالى (واصْبِرْ على ما أصابَكَ إنَّ ذلك لمِنْ عَزْمِ الأمور) وقوله تعالى (اتَّقُوا رَبَّكُم إنّ زَلْزَلَةَ الساعة) وقوله تعالى (وصَلِّ عليهمْ إنَّ صلاتَك سَكَنٌ لهُم) وقوله تعالى (ولا تُخَاطِبْنى فى الذين ظلَموا إنّهم مُغْرقون) وقوله تعالى (وما أُبَرِّئُ نفسى إنّ النفسَ لأمّارَةٌ بالسُّوءِ إلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّى إنَّ رَبّى غفورٌ رَحيمٌ) وهذا واردٌ فى التنزيل كثير لا يُحصى كثرةً أعنى زوال الفاء عنها كما

مثّلْناه ، فأمَّا كلامُ علماء البيان فالفاء إنما حذفت وهى مما تؤذن بالوصل لأن الحال محمول على تقدير سؤال كأنه قال قائلٌ : هلْ صلاةُ الرسول سَكَنٌ لهُم ، فقيل له : إنها سكنٌ لهم ، وهكذا القول فى جميع ما أوردناه من الأمثلة فانه واردٌ على هذه الطريقة وعلى ما ذكرناه ، فإنه يخالف ما قرّروه فى ذلك ، والغرض من زوالها ما قررناه من كون الجملتين مُزِجا مَزْجاً واحداً وكقول من قال

فَغَنِّهَا وهْىَ لك الفِداء * إنَّ غِناء الإبلِ الحُدَاء

وقول بعضهم

عليك باليأْسِ من الناسِ * إنَّ غِنَى الأَنْفُس فى الْياسِ

وقول بعض الشعراء

جاء شقيقٌ عارضاً رُمْحَه * انّ بنى عمِّك فيهمْ رِماحْ

وحيث تكون الجملةُ الثانية مغايرةً للجملة الاولى فَإِنّ الفاء تأتى متصلةً بها وهذا كقوله تعالى (فإِنّكمْ وَمَا تعبدون من دون الله) وقوله تعالى (فإِنهم لآكِلُونَ مِنْها فَمَالِئُونَ منها البطون) ومن خواصّ هذا الحرف أنّ له من المكانة ما يكسو ضمير الشأن أُبَّهَةً وبلاغة يَعْرَى عنها إذا هو فارَق ظِلَّه ، ومثاله قوله تعالى (إِنّه مَنْ يَتَّقِ ويصبرْ)

وقوله تعالى (فإنّها لَا تَعْمَى الأبصار) وحُكِيَ عن الاخفش أن الضمير فى (انّها) راجعٌ الى الإبصار ، ويكون من قبيل الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير

(الصورة الثالثة)

همزة الاستفهام ، وتختلف معانيها بحسب اختلاف مواقعها ، فمنْ وَجْهِ الاستفهام . أنْ تستفهم عما تكون شاكًّا فيه ، فإذا وليَت الهمزةُ الأسماءَ فالشكُّ يكون فى الفاعل ، فتقول : أأنْتَ فعلت هذا، إذا كان الشك فى الفاعل مَنْ هوَ، فاذا قلت : أأنتَ كتبتَ هذا الكتاب ، كنتَ غير شاكّ فى الكَتْبِ نفسِه ، وإنما وقع الشك فى الكاتب ، وتقول : أأنت قلت شعراً لمَن تحقّق قول الشعر ، وإنما وقع شكُّه فى قائله ، قال الله تعالى (أأنْتَ فعلْتَ هذا بآلهتِنا يَا إبْراهيمُ) فلم يقع شكهم فى الفعل أصلا ، وانما وقع الشك فى الفاعل ، ولهذا كان جواب إبراهيم بذكر الفاعل مطابقاً لما قالوه من ذلك ، وهكذا قوله تعالى لعيسَى عليه السلام (أأنتَ قلتَ للنّاس اتَّخِذُونى وأُمِّيَ إلَهَينِ من دون الله) على جهة التقرير من جهة الفاعل ، وإن وليت الفعل كان الشك واقعاً فيه

كقولك : أخرَجتَ من الدار ، وأَقُلْتَ شعرا ، فالاستفهامُ إنما وقع فى الفعل كما ترى ، ولهذا كان جوابه (بنعم أو لا) وهذا كله إن كان الواقع ماضيا ، فأمّا اذا كان مضارعاً فهو على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يكون للحال ، ثم إمَّا أنْ تكون الجملة مصدّرة بالفعل أو بالاسم ، فإنْ صُدّرت الجملة بالفعل ، ومثالُه أن تقول لمَن هو مشتغلٌ بالفعل أَتَفْعَل هذا ، ويكون المعنى معه أنك أردت أن تنبّهه على فعل وهو يفعله مُوهماً أنه لا يعلم كُنْه حقيقة وجوده وأنه جاهل به ، وإنْ كانت الجملة مصدّرة بالاسم كقولك : أأنت تفعل هذا ، يكون المعنى فيه أنك تكون مُقرًّا له بأنه هو الفاعل ، وكان وجود ذلك الفعل ظاهراً لا يحتاج الى الإقرار بانه كائنٌ وموجودٌ ، هذا كله اذا كان الفعل المضارع للحال ومنه قول الشاعر

أيقتُلنى والمَشْرَفى مُضاجعى
ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنْياب أغوال

كأنهُ أراد تكذيبه وأنه لا يقدر على ما قاله ولا يستطيعه

الوجه الثانى أن يكون للاستقبال ثم إمّا أن تكون الجملة مصدّرة بالفعل كقولك : أتفعل هذا فى أمر مستقبلٍ ،

ويكون معناه إنكار الفعل نفسه ، وتزعم أنه غير كائن ، وأنه لا ينبغى ان يكون أبدا ، وإمّا أن تكون مصدرة بالاسم كقولك : أأنت تفعل كذا وأنت موجّه الإنكار الى الفاعل أى أنه لا يتأتى منه ذلك الفعل ولا يستطيعه ، ويوضّحه أنك اذا قلتَ : أأنت تمتنع عن الفعل ، كنت منكراً منعه وأنه غير قادر وإنما يقدر على ذلك غيره قال

أأتْرُكُ إنْ قَلَّتْ دراهمُ خالدٍ * زِيارتَه إنّى إِذَنْ لَلَئِيمُ

هكذا قرّر علماء البيان دخول الهمزة على هذه الأوجه كما ترى

﴿ الصورة الرابعة ﴾

(فى حروف النفى وهى ما ، ولن ، ولا ، ولم)

واعلم ان لحروف النفى تعلّقا بالبلاغة لما يلحقها من الأسرار القرآنية والمعانى الشعرية بحسب مواقعها ومواردها ، لها بالاضافة الى الأزمنة التى تدخل عليها ثلاث حالات ، الحالة الأولى أن تكون داخلة على الفعل لنفى الأزمنة الماضية وهذا نحو قولنا : لم ، ولما ، فإنهما موضوعان من أجل نفى الماضى ، خلا أنّ (لمّا) مفارقة (للم) من وجهين ، أمّا أولا فلأن (لم)

لنفى فعلٍ ليس معه قد ، (ولمّا) لنفى فعل معه قد ، فلم لنفى قولنا : فَعَلَ فتقول فى جوابه لم يفعل ، وأمّا ثانياً فلأن نفىَ (لمّا) أبلغ من نفى لم ، ولهذا فإنك تقول : ندِمَ ولم ينفعه الندمُ ، أى نُفِى ندمه وتقول ندم ولمّا ينفعه الندم اى الى وقته ، فحصل من هذا ان نفى (لمّا) أبلغ من نفى (لم) لما قررناه والسبب فى ذلك أن (لمّا) أَنْفَسُ فى حروفها من (لم) فلا جَرَمَ حصلت المبالغة فيها من أجْل ذلك

الحالة الثانية أن تكون داخلة لنفى الحال وهى (ما) فتقول مَا يفعلُ زيدٌ ، وما زيد منطلقاً ومنطلقٌ ، فالرفعُ لغةُ بنى تميم ، والنصبُ فى الخبر لغة أهل الحجاز ، وهى فى جميع مداخلها لنفى الحال سواء كان دخولها على الفعل ، أو على الاسم رافعةً للخبر أو ناصبةً له ، ومصداقُ كونها واردةً فى أصل وضعها لنفى الحال ، امتناعُ قولنا : إنْ تكرمنى ما أُكْرمك ، لأن الشرط للاستقبال ، فلو كانت لنفى المستقبل لجاز ذلك كما جاز فى نحو لن أكْرمَك إنْ أكرمتنى لما كانت مطابقة للشرط فى صلاحية الاستقبال ، فإن وردت لنفى المستقبل فانما هى على المجاز ، والحقيقةُ ما ذكرناه من نفى الحال ،

واستغراق الكلام فى أسرارها انما يليق بالمقاصد الاعرابية وفيما ذكرناه غُنْيَةٌ فيما نريده ههنا

الحالة الثالثة (لا) و(لن) وهما موضوعان لنفى الأزمنة المستقبلة ، فإن استُعملا فى غير الازمنة فإنما يكون على جهة المجاز والاستعارة ، فيشتركان جميعاً فى كونهما دالّتين على النفى مطلقاً ، وفى كونهما لنفى الأزمنة المستقبلة ، وهذا لا يقع فيه خلاف بين أئمة الأدب من أهل اللغة والنحاة فى وضعهما حقيقةً لما ذكرناه ، وإنما يفترقان من جهة أن (لن) آكدُ من (لا) فى نفى المستقبل مطلقاً ، قال الزمخشرى فيما عمِلَه فى مفصَّله و(لن) للنفى لتأكيد ما يُعطيه (لا) من نفى المستقبل ، وأراد بما قاله أن (لن) فى النفى مرشدةٌ الى التأكيد ، وأن نفيها أبلغ من نفى (لا) ولهذا جاءت على أنها معطيةٌ لما أعطته (لا) مع زيادة بلاغة فى تلك الفائدة التى أدَّتْها (لا) ويُقَوّى ما ذكره الشيخ من طرق ثلاثة

الطريق الأول قوله تعالى فى آية (لا تدركه الأبصارُ) فنفى الإدراك عن ذاته على جهة العموم فى الأزمنة المستقبلة ، فلمّا أراد المبالغةَ فى النفى بأبلغ من ذلك قال : جواباً لسؤال موسى حيث قال (ربِّ أَرِنِى أَنْظُرْ اليك قال لن ترانى) فأتى

بالجواب على جهة المبالغة بقطع الرجاء وحَسْماً لمادّة الطمع والتشوّق الى ذلك لأحد ، ويؤيّد كونه وارداً على جهة المبالغة، هو أنه عقّبه بالتعليق على أمر محال حيث قال (ولكن انظر الى الجبل) الآيةَ فتعيقُه بالمحال عقيبَ ما قرّره من المبالغة بالنفي فيه دلالة قاطعة على ما ذكرناه من مقالة الشيخ بلا مِرْيَةٍ

الطريق الثانى قوله تعالى فى آية (قل يأيها الذين هادوا إِنْ زعَمْتُم أَنكم أولياء لله من دون الناس فتَمَنَّوُا الموتَ إِن كنتم صادقين) ثم قال (ولا يتمنَّونَه أَبدا فجاء فى الجواب ههنا بلا ، وقال فى آية أخرى (قل إِن كانت لكم الدارُ الآخرةُ عند الله خالصةً من دون الناس فتَمَنَّوُا الموت إِن كنتم صادقين) ثم قال فى هذه الآية (ولَنْ يتمنَّوْهُ أبداً) فجاء فى الأولى (بلا) وجاء فى الثانية (بلن) لأنه لمّا لوحظ فى الثانية معنى البلاغة من جهة أنه أكّده ، بلَكُمْ ، على جهة الملك والاختصاص من بين سائر الناس ووصف الدار بكونها آخرةً مبالغةً فى أمرها وإِيضاحاً لشأنها ، وقرّره بقوله (عند الله) إِيضاحاً للأمر أيضاً ثم قال (خالصة) يعنى مختصين بها دون غيركم ، وهكذا قوله (من دون الناس) فيه

نهاية الاختصاص ، فلمّا حصل تأكيد هذا الخطاب بهذه الأنواع من التوكيد ، أتى بالنفى (بلَنْ) لمّا بالغ فى إتيانه بالغ فى نفيه (بلن) وهذا كله دالّ على كونها موضوعة للمبالغة

الطريق الثالث هو أنه بالغ فى ما نَفَى (بلن) بأن أكّده بقوله (أبداً) وفى هذا أعظم دلالة على أنّ وضعها للمبالغة فى النفى ، فهذه الطرق الثلاث كلها مقررة لما ذكره الشيخ من أن (لن) لتأكيد ما تُعطيه (لا) من نفى المستقبل ، فأمّا ابن الخطيب ابو المكارم صاحب التبيان فقد يَتَلَكَّأ فى قبول ما ذكرناه ، وزعم أن الأمر على العكس مما أوردناه ، وأن النفى (بلا) آكد من النفى (بلن) وقال : إن الزمخشرى إنما ذهب الى هذه المقالة بناء على مذهبه فى الاعتزال ، من نفى الرؤية واستحالتها على الله تعالى ، وهذا خطأٌ منه ، فإنّا قد دلّلنا على كون (لن) دالة على مبالغة النفى بها فى الأزمنة المستقبلة ، ومن العجب أنه قال : إنما صار الزمخشرى الى ما حكيناه عنه لأجل الاعتزال ، فليس الأمر كما زعمه ، وإنما صار اليه للدليل الواضح من جهة نصّ الأدباء واستعمال أهل اللغة على ذلك ، ومما يؤيد ما ذكرناه ويوضحه هو أن الله تعالى لمّا نفى (بلا) إدراكَ الابصار عن ذاته بقوله

تعالى (لا تدركه الأبصار) اى المبصرون بالأبصار على جهة العموم والاستغراق فى الأزمنة المستقبلة من غير مبالغة هناك وقال رداً لسؤال موسى حيث قال (أرنى أنظر اليك قال لن ترانى (فجاء بهذه اللفظة قطعاً لطمع الرؤية وإحالةً لها بكونه أجابه بما يفيد الاستغراق والتأبيد ، واستقصاء الكلام فى استحالة الرؤية من الادلة النقلية يليق بالعلوم الدينية وقد أشرنا اليها فى كتاب النهاية وبالله التوفيق

﴿ الصورة الخامسة ﴾

(لَوْ) ووضعُها فى الشرط للماضى كما كانت (إِنْ) شرطا فى المستقبل خلافاً للفرَّاء فإنه زعم أنها شرطٌ في المستقبل كإِنْ ، وتطلبُ فعلين تُعلِّق الثانى منهما بالأول تعليقَ المسبَّب بالسبب ، فإن كانا منفيين لفظا فهما مثبتان من جهة المعنى ، وإِن كانا مثبتين لفظاً فهما منفيان من جهة المعنى ، وإِن كان الأول مثبتاً والثانى منفياً ، أو بالعكس فهما فى المعنى على المناقضة من لفظهما : لا يقالُ : فاذا كان الأمر كما قلتموه فى (لو)فكيف يمكن تنزيل الحديث النبوىّ الوارد فى حقّ (صُهَيْبٍ) فى قوله عليه السلام (نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ

الله لم يَعْصِهِ) فانه إذا كان الأمرُ على ما قررتموه فى (لو) كان حاصله أنه خاف الله فعصاه ، وهذا يفيد أن يكون الخوف سبباً فى المعصية ، والحقيقةُ على خلاف ذلك : لأنا نقول : أمّا القانون المعتبرُ فى (لو) والجارى على الاطراد فهو ما ذكرناه ، فإذا ورد ما يخالفه ، وجب تأويله على ما يوافق مجراه وله تأويلات ثلاثة ، التأويلُ الأول أن جريها على ما ذكرناه من الأوجه الاربعة هو المطّرد لكن قد يَعْرِض من ذلك بسبب القرائن ما يوجب كون النفى باقياً على حاله من إفادته للنفى ، وللقرائن تأثير عظيم فى تغيير الألفاظ فى العموم ، والخصوص ، والحقائق ، والمجازات ، وعلى هذا يكون المعنى فى الخبر أن الله تعالى خصّه بطهارةٍ فى باطنه وقوّةٍ فى عزيمته بحيث إنه لو انتفى الخوف عن قلبه فإنه لا يُلابِس معصية ، فكيف به وقد حصل فى أرفع مكان من الخوف وأعلاه ، وعلى هذا يكون النفىُ على حاله من غير تقرير كونه ثابتاً من أجل القرينة وهذا كقوله تعالى(ولَوْ أن ما فى الارض من شجرة أقلامٌ والبَحْرُ يَمُدُّه من بعده سبعةُ أبْحُرٍ ما نَفِدتْ كلماتُ الله) فظاهر الآية دالٌّ على ثبوت النفاد لكلمات الله تعالى لأنه منفى فى ضمن (لو) فلهذا لم يكن بُدٌّ من بقائه

على حاله لأجل القرينة كما ذكرناه فى مسئلة صهيب ، والله اعلم

التأويل الثانى أن (لو) وضعُها للتقدير ، والتقديرُ هو أن يعطى الموجود معنى المعدوم أو المعدوم معنى الموجود كما فى قوله تعالى (لوكان فيها آلهةٌ الا الله لفسدتا) فإنه قدّر وجود الآلهة ثم رتّبَ على وجودهم الفساد ، فإذا تمهّدت هذه القاعدةُ فاعلم انه قد يُؤتى بها لقصد الإثبات للحكم على تقديرٍ لا يناسب الحكمَ ليفيد ثبوت الحكم على خلاف الذى فيه مناسبةٌ ويكون ذلك من طريق الاولى ، فيُعلم ثبوتُ الحكم مطلقا ، فيجبُ تنزيل مسئلة (صُهَيب) على هذا ، فإنه إذا لم يخَفِ اللهَ لم يصدُرْ منه عصيانٌ ، لِما أعطاه اللهُ تعالى من تزكية النفس ، وطهارة القلب ، فكيف به وقد استمسك بالعُرْوة الوُثْقى من الخوف ، فعلى هذا يكون انتفاء العصيان أولى وأحقّ ، ومثاله قوله تعالى (ولو علم اللهُ فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولَّوْا وهمْ مُعرضون) فعلى هذا يجب تنزيل معنى الآية على ما قررناه من قبلُ ، فيكون التقدير فيها لو فهّمَهم الله تعالى لَمَا أجْدَى فى حقّهم التفهيمُ ، لِما اختصوا به من التمرّد والعِنَادِ فكيف حالهم وقد سلَبَهم القوّةَ الفاهمة ، فيكون مع هذا أبلغ فى انتفاء الفهم وأدخلَ فى

عدم القبول والهداية لا محالة ، وتقول لأَلْزَمَنَّ صحبتَك ولو أقصيتَنى ولأشكرنّك ولو لم تعطنى ، الى غير ذلك من الأمثلة ، وكقول امرئ القيس

فقلتُ يمينَ اللهِ أبْرَحُ قاعدا

ولو قطّعُوا رأسى لديكِ وأوصالى

فإذا كان ملازماً لها مع تقطيع الأوصال فملازمتها مع المحبّة والأُلفة تكون أدخلَ لا محالة ، وهذه الواو هى المُطْلِعة على هذه الأسرار ، فاذا قُدّر زوالُها زالت البلاغة ، وكقول زهير

ومَنْ هَابَ أسبَابَ المنايَا ينَلْنَهُ

ولوْ رَام أسباب السماءِ بِسُلَّمِ

والمعنى فى هذا أن كل من كان هائباً لأنْ تنالَه المنايا فى غاية البعد عنها ، فهى لا محالةَ واقعةٌ به ومُصِيبةٌ له ، فكيف حالُ من لا يدخل فى قلبه هيبةٌ لها ، هى فى الإصابة له أدخلُ وأقربُ الى هلاكهِ وأسرعُ

التأويل الثالث أن تكون (لو) فى بابها بمنزلة إنِ الشرطية كما قاله الفراء ، وعلى هذا يكون دخولُ حرف النفى مفيداً لمعناه من النفى من غير قلبٍ له كما كان ذلك فى إنِ

الشرطية من غير فرق بينهما ، وعلى هذا يكون معناه أنه إن لم يخف الله فلا يعصيه بحال كما تقول إن لم تكرمني لم أكرمك فالاكرامان منفيان ، وعلى هذا يكون الخوفُ منفياً والعصيانُ مثلُه فى النفى أيضاً ، والتأويلان الأولان عليهما يكون التعويلُ ، لأن (لو) شرط فيما مضى بخلاف إنْ ، خلافاً لما زعمهُ الفراء ، وقد قررنا معناها فى الكتب الاعرابية

(الصورة السادسة) مَا ، وإلاّ ، اعلم أن (ما) و(إلاّ) اذا تركبا فى الكلام فانهما يفيدان الحصر لامحالةَ ، إمّا فى الاسماء ، وإمّا فى الصفات ، فهذان وجهان ، الوجه الأول الحصر فى الاسماء، إمّا فى الفاعل كقولك ما ضرب عمراً الا زيدٌ ، فالمعنى فى هذا أنه لا ضاربَ لعمرو الا زيدٌ ، وإمّا فى المفعول كقولك، ما ضرب زيد الا عمراً ، فالمعنى فيه أنه لا مضروب لزيد الا عمرو ، ولو قلت ما ضرب الاّ عمراً زيد ، كانا سواء ، لأن الغرض هو حصر المفعول ، وهو ما يلى (الاّ) سواءٌ تقدم الفاعل أو تأخر عن المفعول ، ومما جاء فى حصر الفاعل قوله تعالى (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ) فالمعنى أنه لا خاشىَ لله الا هم ، وأنهم هم المستبدُّون بمراقبة الله تعالى وتعظيم شأنه من بين سائر الخلق ، ولو كان الحصر واقعاً فى

المفعولَ لانعكس المعنى ، فلو قال إنما يخشى العلماءُ اللهَ ، لكان تقديره ما يخشى العلماءُ الا اللهَ ، وعلى هذا يكون الحصر فى المخشيّ لا فى الخاشى ويفيد أنّ المخشىّ هو اللهُ دون غيره ، وعند هذا لا يمتنع أن يُشارك العلماء غيرهم فى خشية الله ، فعلى المعنى الأول الخشية محصورة فى العلماء ، وعلى المعنى الثانى الله المخشىّ دون غيره ، ومع هذا يكون مخشيّاً للعلماء ولغيرهم ، وسرُّ التفرقة بين المعنيين إنما يحصل من جهة ما ذكرناه من انحصار الفاعل ، والمفعول بعد (الاّ) كما قرّرناه ، وانما كان الحصر مختصا بالاّ ، ولم يكن حاصلاً قبلها ، لأن الحصر من أثَرِ (إلاّ) وأثرُ الحرف لا يحصل الاّ بعده ، ولا يكون حاصلاً قبله ، الوجه الثانى الحصرُ فى الصفات ، أمّا حصر الاسماء عليها ، فكقولك : ما زيد الاّ قائماً ، فإنك نفيت أن يكون زيدٌ على صفة من الصفات الاّ صفة القيام ، وأمّا حصرها على الاسماء فكقولك : ما قائم الا زيد ، فإنك نفيت أن يكون القيام لأحد الاّ لزيد ، فالحصرُ إنما يتناول ما بعد (الاّ) كما قررناه ، فعلى هذا يكون اعتبار المسائل فى الأسماء والصفات فى الحصر ، فإن قال قائل هل يكون قوله تعالى (وجعلوا لِلّهِ شركآءَ الجنّ)

من باب التقديم والتأخير ، أو يكون من باب الحصر ، فإن كان من باب الحصر فليس هنا ما يوجب الحصر ويقتضيهِ من الأحرف التى تدلُّ عليه ، وإن جعلتموه من باب التقديم والتأخير ، فأظهِرُوا التفرقة بين المعانى فى التقديم والتأخير ، والجوابُ أمّا الحصرُ فلا مدخل له ههنا ، لفقد ما يكون دالاّ على الحصر من أحرف المعانى وهى ، انما ، وما ، والا ، وإذا بطل أن تكون الآية من باب الحصر وجب جعلها من باب التقديم والتأخير وعلى هذا يكون لهـا فى الإعراب تفسيران ، ويكون المعنى فيها تابعاً للإعراب كما نوضحه

التفسيرُ الأول أن يكون الجعل من باب التصيير كقوله تعالى (وهو الذى جَعَلَ الأرضَ قَرَاراً وجعلَ خلالَها أَنهاراً) وهو كثيرُ الدَّوْر والاستعمال فى كتاب الله تعالى ، وعلى هذا يكون له مفعولان ، فالمفعولُ الأول هو الشركاء ، والثانى هو الظرف ، وهو قوله (لله) وعلى هذا يكون الإنكار متوجها على أن يكون لله تعالى شركاءَ على الإطلاق ، ويكون انتصاب (الجن) على اضمار فعل محذوف ، كأنه قيل فمن جعلوا لله شركاء ، قيل جعلوا الجن ، فالأولى جملة على حيالها ،

والثانية جملة على حيالها ، وعلى هذا لا يكون فيه تقديم ولا تأخير بالإضافة الى الجن والشركاء ، لانقطاع أحدهما عن الآخر كما ترى ، نعمْ يمكن تقدير التقديم والتأخير بالإضافة الى الظرف نفسه ، فيقال : هلْ من فرق بين تقديم الظرف على الشركاء وتأخيره ، والذى يمكن من التفرقة فيه هو أن يقال : إن الظرف اذا كان متقدما كما فى نظم الآية وسياقها ، فإنّ الإنكار متوجهٌ من الله حيث جعلوا له شريكا مع أن فيه دلالةً على أنهم لم يجعلوا لغيره شركاء ، بخلاف ما لو قال : وجعلوا شركاءَ لله ، فان الإنكار حاصلٌ فيه ، لكن ليس فيه دلالةٌ على أنهم ما جعلوا لغيره شركاء ، ونظيرُ ذلك قولك : ما أمرتك بهذا ، وما بهذا أمرتك ، فإنك اذا أخّرت الظرف كان حاصله نفى الأمر عن نفسك من غير أن يكون فيه دلالةٌ على أنك أمرته بشئ آخر ، بخلاف ما اذا قلت : ما بهذا أمرتك ، فإنه كما هو دال على نفى الأمر عن نفسك ، فإنه دال على أنك قد أمرته بشئ آخر ، وهكذا تكون الآية كما قررته

التفسير الثانى أن يكون المفعول الأول لجَعَلَ ، هو الجن ، والمفعول الثانى هو الشركاء ، وعلى هذا يكون الظرفُ

ليس بمعتمد ويكون متعلقا بشركاء ومن ههنا يظهر سرُّ التفرقة بين التفسيرين ، فأنت على التفسير الأول يظهر لك أن الإنكار إنما توجه عليهم من جهة إضافة الشركاء الى الله تعالى على جهة الإطلاق ، سواءٌ كان من جهة الجن ، أو من جهة غيرهم ، لأن المعني أنه لا شريك لله فى الإلهيّة ، لا من الجنّ ، ولا من غير الجن ، بخلاف المعنى الثانى ، فإن الإنكار إنما كان متوجّها من جهة مشاركة الجن لا غيرُ ، ولا شكّ أن الإطلاق مخالف للتقييد ، وعلى هذا يكون التفسيرُ الأول أخلَقَ بالآية وأدلَّ على المبالغة من التفسير الثانى ، وبما ذكرناه تُدرك التفرقة بينهما ، ولقد كان إيراد هـذه الآية حقيقا بفصل التقديم والتأخير لكونها منه وأخص به ، والذى جرَّ من إيردها ههنا هو ما عَرَض فيها من الإشكال ، هل هى من باب الحصر ، أو من باب التقديم والتأخير ، فقس على هذا ما يردُ عليك من أسرار النظم ، فإنّ تحته أسرارا جمَّةً ، ونكتاً غزيرةً ، تنبّهك على كثير من الفوائد ، وتُطلعك على المناظم والمعاقد ، هذا اذا لحُظت من الله بتوفيق ، يهـدى الى كل طريق من الخير والتحقيق

الصورة السابعة بيان فوائد (إنّ) وجملتها أربع

الفائدة الأولى أنها كما أشرنا اليه تربطُ الجملةَ الثانية بالأولى ، وبسببها يحصلُ التأليفُ بينهما ، حتى كأنّ الكلامين قد أفْرغا إفْراغاً واحدا ، ولو أسقطتها ظهر التنافرُ بينهما وبطلت الملائمة ، وهذا كقوله تعالى (إنّ المتقين فى مقَامٍ أمينٍ) بعد قوله (إنَّ هذا ما كنتُمْ بِهِ تمترون) فلو قال : فالمتقون فى مقام أمينٍ ، كان من حسن النظام بمعزل

الفائدة الثانية أنّ لضمير الشأن والقصّة معها من حسن الموقع ، وجودة النظام، ورشاقة التأليف ، ما لا يمكن وصْفه ، وهذا كقوله تعالى (إنَّه مَنْ يتّقِ ويَصبرْ) وقوله تعالى (إنه من يُحَادِدِ اللهَ ورسولَه) وقوله تعالى (إنّه مَن عَمِلَ منكم سُوءًا بجهالةٍ) وقوله تعالى (إنّه لا يُفلح الكافرون)

الفائدة الثالثة أنها تهيِّئ النكرةَ وتجعلُها صالحةً لأنْ يُحدَّث عنها وهذا كقوله

إنّ دهراً يضُمُّ شملى بسُعْدَى
لزمانٌ يَهُمُّ بالإحسان

وكقوله

إنّ شوآءً ونَشْوَةً وخَبَبَ البازلِ الأَمُون

وسرُّ ذلك هو أنها لمّا كانت موضوعة لتأكيد الجملة الابتدائيـة لا جَرَمَ اغتُفر دخولهـا على النكرات وهيأتها للحديث عنها كما ذكرناه

الفائدة الرابعة هو أنها اذا دخلت على الجملة الابتدائية فقد يجوز الاقتصار على الاسم دون الخبر وهذا كقوله

إِنّ محلاً وإِنّ مُرْتَحَلاً وإِنّ فى السفرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلا

وهذا إِنما يكون حيث يكون الخبرُ معمولاً مدلولاً عليه بالقرينة ، لأن المعنى إِن لنا محلاً فى الدّنيا وإِن لنا مرتحلاً الى الآخرة ، فهذا ما أردنا ذكره من هذه الصور الخارجة عن الضوابط ، وبتمامه يتمّ الكلام فى الفصل العاشر من الباب الثانى من فن المقاصد ، وهو الكلام فى الدلائل الإِفرادية وبالله التوفيق

الباب الثالث

(فى مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعانى المركبة)

اعلم ان جميع ما أسلفناه إِنمـا هو كلامٌ فى الأمور الإِفرادية الاّ أن يَعْرِض عارضٌ فيجرى فى الامور المركبة ، والذى نذكره الآنَ إِنما هو كلامٌ فى الأمور المركبة ، الاّ